الاستراتيجية الوطنية المقترحة للتخطيط الإقليمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م

أ.د. عمر محمد علي محمد*

الملخص:

يتمثل التخطيط الإقليمي في شبكة متداخلة من الخطط والبرامج التي تشكل عناصر ونظام التخطيط، وبما يحقق الاستجابة الواعية والضرورية لمتطلبات الواقع المكاني لإقليم ما عبر وضع إمكانيات ذلك الإقليم موضعاً اقتصادياً اجتماعياً طبقاً للإمكانيات الطبيعية والبشرية والإصرار على حالة التناسق ما بين أجزاء الإقليم الواحد من جهة وحالة التوازن التنموي مع الأقاليم الأخرى ضمن الكيان السياسي للدولة من جهة أخري.

---

* أستاذ الجغرافية البشرية بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، كلية الآداب – جامعة حلوان.

وتعتبر رؤية ٢٠٣٠ أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية الاستراتيجية الوطنية للتخطيط الإقليمي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة حيث تم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة راعت مرئيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية كما لاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملةً لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية حيث تم تقدير القيمة المضافة على مستوى المحافظات والأقاليم الاقتصادية، بحيث تكون قادر على تحقيق نمو شامل ومستدام، وتتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة وتدعم ريادة القطاع الخاص، وقادرة على تعظيم القيمة المضافة وتوليد فرص عمل لائقة ومنتجة، فبحلول عام ٢٠٣٠ سوف يصبح الاقتصاد المصري لاعباً رئيسياً ونشطاً في الاقتصاد العالمي، وقادر على التكيف مع التطورات العالمية، ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

الكلمات الافتتاحية: التخطيط الاستراتيجي، التخطيط الإقليمي، الأقاليم التخطيطية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠م.

المقدمة:

يرجع استخدام مفهوم التخطيط الإقليمي إلى أوائل السبعينات يعتبر النرويجى "كريستيان سيندر" أول من استخدم هذا المصطلح فى مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر سنة ١٩١٠م، التخطيط الإقليمي هو الأسلوب العلمى الذى يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك فى إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة خلال فترة زمنية محددة، تأخذ فى الاعتبار الإمكانيات والموارد كذلك المحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية والتخطيط يجب أن يكون مرن وشامل ومستمر بحيث يمكن تعديل مساره وفق الظروف المستحدثة.

تركز الخطط الخمسية فى مصر على أهمية التخطيط الإقليمى كأداة للتطوير وكوسيلة لحل كثير من المشاكل الناجمة عن العمليات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتشابكة والمرتبطة فى المجتمع مما دفع الحكومة إلى تشكيل فريق عمل ممثل من عدة جهات مهمته دراسة الصيغ المؤسساتية الحالية الناظمة لعمل التخطيط الإقليمى فى مصر واقتراح ما يلزم بشأنها بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة فى هذا المجال.

مما يساعد فى وضع آلية متكاملة لإنجاز عملية التخطيط الإقليمى ضمن رؤية حديثة متوافقة مع المتطلبات والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية والعالمية ومحققة لمبادئ وأهداف التنمية المستدامة من خلال عملية تغير يكون فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، ومسيرة التنمية التكنولوجية والتحول المؤسساتى فى اتساق مع المستقبل ومع حاجات الحاضر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الاستراتيجية الوطنية المقترحة للتخطيط الإقليمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م، وتطوره وأهميته وعناصره والتحديات التى تواجهه، وعلاقته مع المفاهيم ذات العلاقة وموضوع الدراسة، وتهدف الاستراتيجية الوطنية المقترحة للتخطيط الإقليمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م إلى:

- يعمل التخطيط الإقليمي كوسيلة تنسيق بين هيئات التخطيط المختلفة حيث يعتبر بمثابة حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئات التخطيط المركزية، لتحقيق التنسيق بين هيئات التخطيط والنشاطات والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى المحلي والإقليمي من جهة وعلى المستوى الوطني من جهة أخرى.

- تحسين جودة الحياة للمواطن المصري بكافة المناطق الجغرافية انطلاقاً من إيمان يقين بان الإنسان هو الفاعل الرئيسي في تحقيق التنمية وهو أيضاً غايتها المنشودة.
- يعد الهدف الاستراتيجي هو التوجه الرئيسي الذى لا يمكن التخلى عنه بتنمية المشروعات القومية الكبري، ويمثل النتيجة النهائية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها فى المدى الطويل، ومن الضروري أن يتصف بقدر مناسب من المرونة.
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، وتحسين مستوى معيشة الناس، وذلك من خلال التخطيط لتقديم أفضل الخدمات وشبكات البنية التحتية حيث نسعى لعمل تخطيط للخدمات الصحية مكانيا على اعتبار أنها من أهم مؤشرات التنمية لأى مجتمع.
- يحقق التخطيط الإقليمي التوازن الإقليمي بين أقاليم الدولة بهدف التوزيع العادل للموارد والثروات والمشاريع بين الأقاليم المختلفة.
- يعمل التخطيط الإقليمي على الحد من تفاقم المشاكل السكانية مثل مشاكل الفقر والبطالة وهجرة السكان.
- يوضح التخطيط الإقليمي الخطة العامة للتوزيع الحالي والمقترح في المستقبل لاستخدام الأرض بين الأغراض المختلفة، بما في ذلك مواقع وامتداد المناطق السكنية والتجارية والصناعات التحويلية والمباني العامة وغيرها من الأغراض الخاصة والعامة.

مناهج البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التقنية المعلوماتية المكانية الحديثة لتحقيق الهدف في استقراء الواقع التنموي للإمكانات التخطيطية المقترحة واستنباط التوجهات الاستراتيجية لبدائل التنمية المكانية للتخطيط الإقليمي في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

أولاً – مفهوم الاستراتيجية الوطنية للتخطيط الإقليمي :

استُخدم لفظ الاستراتيجية منذ عدة قرون في العمليات الحربية وهي كلمة يونانية مشتقه من كلمة "استراتيجوس" وتعني فن القيادة ومن ثم انتقل مفهوم الاستراتيجية إلى مجال الأعمال في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين عندما دعا الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون في عام ١٩٦٥م إلى تطبيق نظام التخطيط الاستراتيجي في جميع الأجهزة الفيدرالية للحكومة الأمريكية قبل نهاية الستينيات من القرن الماضي عبر التخطيط الاستراتيجي حدود الولايات المتحدة إلى أوروبا ثم إلى بعض الدول النامية وأهم تلك الدول ماليزيا حيث تركز اهتمام المفكرين والباحثين على التخطيط الاستراتيجي المكاني فكان محل اهتمام الجهات العامة والخاصة على المستوى العالمي والقاري والإقليمي والمحلي.

١) مفهوم استراتيجية التخطيط الإقليمي:

اشتقت كلمة استراتيجية من استراتيجوس اليونانية الأصل ويعنى فن القيادة، وقد اقتصر بعد ذلك إلى مجال الأعمال فى النصف الأخير من القرن العشرين حيث طبق بشكل واسع فى الولايات المتحدة وسرعان ما انتقل إلى أوربا ثم إلى بعض البلدان النامية (نعيم إبراهيم الطاهر، ٢٠٠٩، ص ٢٢).

سنحاول عرض بعض التعريفات المتعلقة بالاستراتيجية كمفهوم، والمقدمة من طرف عدة كتاب وأخصائيين. وتتمثل إجمالا في:

- **حسب "Alfred Chandler"**: يرى أنها تمثل: إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة، واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات.
- **حسب "Harverd School"**: فترى أنها: مجموعة القرارات المهمة للاختيارات الكبرى للمنظم، المتعلقة بالمؤسسة في مجموعها، والرامية أساسا إلى تكييف المؤسسة مع التغير، وكذا تحديد الغايات الأساسية، والحركات من أجل الوصول إليها.

- **حسب "Morgenstren"**: فيقول أن الاستراتيجية هي تتابع حركة لاعب عقلاني تماماً في إطار ذي منفعة معينة خلال لعبة ذات قواعد محددة، هذا اللاعب يعرف توزيع احتمال النتائج بمقياس دالته المنفعية، لكل من الاختيارات الممكنة (ناصر دادي عدون، ٢٠٠٩، ص ص ٨–١٠).

يعتبر التخطيط الاستراتيجي في عصرنا الحاضر صفة لازمة للأمم المتحضرة والمتطورة، وذلك لأنه يعتبر من أهم الوسائل لتحقيق الغايات الكبرى ورسم طريق التقدم والازدهار والتنمية بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، ولكن بالرجوع إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي من حيث دلالة الاستخدام والتعريف بالنسبة لهذا المصطلح فنجد أن استراتيجية هى كلمة يونانية من استراتيجوس وتعنى فن القيادة، وقد اقتصر استخدامها من عدة قرون على العمليات الحربية، وانتقلت بعد ذلك إلى مجال الأعمال في النصف الأخير من القرن العشرين (مواهب محمد يعقوب، ٢٠١٢، ص ٢).

٢) تعريف استراتيجية التخطيط الإقليمي:

تعددت التعريفات المتعلقة بالاستراتيجية ومنها أن الاستراتيجية هى صيغة تستند على كيف تنافس المنظمة وكيف ستكون أهدافها وما هى سياستها التى ستنتهجها لتحقيق تلك الأهداف.

- تعريف أحمد عطا الله، نقلاً عن هيجنز و فينز اللذان يريان أنها العملية الخاصة بإدارة مهنة التنظيم من حيث تحديد المنظمة وغاياتها وعلاقاتها التنظيمية والبيئية، خاصة مع الأطراف المؤثرة والمتأثرة بنشاط المنظمة، والمعوقات الأساسية التى تواجهها فى بيئتها الداخلية والخارجية (أحمد عطا الله القطامين، ١٩٩٦، ص ١٢).

- تعريف محمد حسين، نقلاً عن تومبسون واستركلاند للاستراتيجية بأنها رسم الاتجاه المستقبلى للمنظمة، وبيان غاياتها على المدى البعيد واختيار النمط الاستراتيجي الملائم لذلك فى ضوء العوامل والمتغيرات البيئية داخلياً وخارجياً (محمد حسين أبو صالح، ٢٠٠٦، ص ٥١).
- وفى تعريف آخر يعرفه سامى، للاستراتيجية هى صيغة تستند على كيف تنافس المنظمة، وكيف ستكون أهدافها وما هى سياستها التى ستنتهجها لتحقيق تلك الأهداف (سامى مصطفى محمد على، ٢٠٠٩، ص ٦٠).

تعددت وتنوعت التعريفات والمصطلحات المتعلقة بالمفهوم الاستراتيجي ولكن حتى يتم الوصول إلى مفهوم التخطيط الاستراتيجي من المهم بمكان معرفة مفهوم كلمة استراتيجية وماذا تعنى كلمة استراتيجية (مواهب محمد يعقوب، ٢٠١٢، ص ١١).

٣) أنواع استراتيجية التخطيط الإقليمي:

لا يمكننا حصر جميع أنواع الاستراتيجية الموجودة لأنها تتميز بالتنوع والاختلاف، وهذا حسب المدرسة أو النظرة التي يبني عليها الكتاب تقسيماتهم للاستراتيجية، ولكن هناك نوعين من الاستراتيجية تمثلان المعيار أو التصنيف الأساسي الذي يمكن أن ندمج تحته أهم الأنواع الأخرى، وهما:

١. **استراتيجية النمو:** وهي الاستراتيجية التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى توسيع مكانتها في السوق، وبالتالي زيادة أرباحها وضمان بقائها لأكبر فترة ممكنة.
٢. **النمو المتمركز:** نقصد به التركيز على منتج وحيد مريح باعتباره دعامة أساسية للمنظمة، وأحد الأمثلة المشهورة على ذلك هو قيام إحدى الشركات العالمية بإنتاج اللبان وإتباع هذه الاستراتيجية الكلية بنجاح.
٣. **تنمية السوق:** نعني بها إضافة أسواق مترابطة من خلال التوسع الجغرافي أو من خلال عمليات الفروع، ويعد حقوق الامتياز مدخلاً شائعاً لتنمية السوق.

٤. **الابتكار:** نعني بها تقديم منتجات جديدة ومتفوقة عن المنتجات الحالية، كما أن تقديم منتجات مبتكرة كان مطلباً أساسياً لمديريها.
٥. الإدارة الاستراتيجية، مركز الإدارة والتنمية.

٤) الإدارة الاستراتيجية للتخطيط الإقليمي:

تشكل الإدارة الاستراتيجية للتخطيط الإقليمي، مركز الإدارة والتنمية وتنقسم إلي:

١. **التكامل الأفقي:** وتشري إلى اتجاه الشركة لزيادة طاقاتها الإنتاجية في نفس مجال نشاطها من خلال إنشاء وحدات إنتاجية داخل الشركة، أو الاستحواذ أو الاندماج مع شركة مماثلة بغرض الحد من ظروف المنافسة.
٢. **التكامل الرأسي:** يتم هذا التكامل إما بإنشاء وحدة داخلية لتزويد الشركة بمدخلاتها ويسمى ذلك بالتكامل الرأسي الخلفي، أو إنشاء نظام توزيع داخلي لتقريب الشركة من مستهلكيها النهائيين ويسمى ذلك بالتكامل الرأسي الأمامي.
٣. **التنويع المترابط:** نعني به دخول الشركة في أنشطة جديدة تون مترابطة ومتوافقة مع النشاط الرئيسي لها من حيث التكنولوجيا، الأسواق أو المنتجات.
٤. **التنويع غير المترابط:** يقصد بها الاستحواذ أو الاندماج مع شركة أخرى مختلفة تماما من حيث نوعية النشاط.
٥. **استراتيجية الزوال:** وهي استراتيجية تعتمدها المؤسسات تمهيدا للانسحاب من السوق ويندرج تحت لوائها كل من الأنواع التالية:

أ- **تقليص النشاط:** يقصد بها مواجهة الاتجاهات السلبية في الأرباح من خلال إتباع أساليب متنوعة لتخفيض التكلفة، ففي ظل ظروف الكساد تتجه معظم الشركات إلى إتباع هذه الاستراتيجية.

ب- **البيع الجزئي:** ويقصد بها إغلاق بعض وحدات النشاط داخل المتنوعة النشاط ببيع شركة أو وحدة نشاط، ويترتب عن ذلك استبعادها عن محفظة أنشطة الشركة (نبيل محمد مرسى، ٢٠٠٦، ص ص ٣٠٩-٣١٣).

ج- **التصفية:** ويقصد بها تصفية الشركة لأصولها الملموسة وإغلاق مصانعها، والأمثلة على هذه الاستراتيجية كثيرة مثل تصفية الشركة العملاقة، فمرحلة التصفية يمكن أن تتعرض لها أي شركة سواء كبيرة أو صغيرة.

د- **الحيلة:** تعمل المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجية على إيهام منافسيها بأنها تسير في طريق الزوال عبر خطة عمل دفاعية في حين أنها قد تباغتهم في أي لحظة بمنتج جديد (نبيل محمد مرسى، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٣-٣١٤).

يمكن أن نصنف نماذج الاستراتيجيات المختلفة كلها نظرياً داخل نوعين رئيسيين هما:

- الاستراتيجية المباشرة.
- والاستراتيجية غير المباشرة.

تتلاءم الاستراتيجية المباشرة فى جهودها عن النتيجة الحاسمة أو الردع باستخدام قوة عسكرية كوسيلة رئيسية أو التلويح بها أما الاستراتيجية غير المباشرة فتعتبر مصدر إلهام جميع أنواع الصراعات التى لا تبحث عن الحل المباشر ولكن بوسائل مباشرة سياسية اقتصادية عسكرية مع استخدام المفاوضات (محمد نعمة الله جبريل، ٢٠٠٦، ص ٣٥).

٥) مبادئ التخطيط الاستراتيجي الإقليمي:

تتعد مبادئ التخطيط الاستراتيجي الإقليمي ومعايير نجاح الخطط الموضوعة وأهمها:

١. **المشاركة:** من حيث الاعتماد على مشاركة المواطنين والمواطنات والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وجميع ذوي الشأن في تحديد القضايا والأولويات التنموية، وعمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

٢. **الشفافية والمساءلة:** من حيث مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي وجميع ذوي الشأن في تخطيط النشاطات التنموية وتنفيذها ومتابعتها، وتبوء مكانة بارزة في متابعة وتقويم الإنجازات وتحقيق الأهداف المرجوة.
٣. **التكاملية:** من حيث التطرق إلي القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ومن حيث التكاملية مع خطط المستويات الإدارية المختلفة، والتخطيط الفيزيائي الهيكلي، وموازنات الهيئات المحلية.
٤. **البعد الاستراتيجي:** من حيث التركيز على القضايا ذات الأولوية، مع الأخذ بعني الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة.
٥. **بناء القدرات:** من حيث الارتقاء بالمجتمع لقيادة عملية التنمية المحلية وتنسيقها.

٦) خصائص التخطيط الاستراتيجي الإقليمي:

تنوعت خصائص التخطيط الاستراتيجي الإقليمي وتعددت، وذلك لتعدد جوانب عملية التخطيط، فهناك خصائص عملية تتعلق بمنظومة العمل، وهناك خصائص تتعلق بالفكر الاستراتيجي، ومنها ما يدخل فى صلب العملية التنفيذية للتخطيط الاستراتيجي، وسيتم توضيح الخصائص وفق شموليتها (أفراح عقلان، ٢٠٠٩، ص ص ٣٨-٤٣) على النحو الآتي:

١. **الشمول والتكامل:** بمعنى استيعاب التفاصيل والجوانب فى المنظمة وفى عمليات التخطيط الاستراتيجي، وأخذها جميعاً فى الحسبان، وربط هذه التفاصيل والجوانب لتتكامل على مستويات أفقية ورأسية فى المنظمة والعمليات التخطيطية.
٢. **المرونة:** بمعنى القدرة على صنع التغيرات والتعامل مع المواقف المتغيرة سواء فى المنظمة أو فى العمليات التخطيطية.
٣. **التفاعل:** بمعنى تأثير المستويات الإدارية المتعددة فى بعضها البعض عند قيامها باتخاذ القرار والتأثير المتبادل بين كل من التخطيط والتنفيذ.

٤. **الرأسمالية:** بمعنى تهديف وتوجيه وتوكيد الرؤية المستقبلية للمنظمة، والالتزام بها وبما يرافقها من القيم المتمثلة فى المبادئ والمعايير والمعتقدات والتصرفات المعتبرة من قبل أعضاء المنظمة التى يشعرون أنهم يمثلونها.
٥. **التشخيص:** بمعنى التعويل على استخدام البيانات والأساليب التشخيصية فى أثناء العملية التخطيطية.
٦. **التركيز:** بمعنى تصويب الاهتمام والانتباه وتركيزها على عدد محدود من القضايا المختارة.
٧. **التوقعية (الاستباقية أو المستقبلية):** بمعنى القدرة على مواجهة المواقف الجديدة وهى مواقف لم يسبق فى الغالب لها مثيل، والقدرة على التعامل مع المستقبل، وعلى رؤية الحوادث قبل وقوعها.
٨. **التشاركية:** بمعناها الاجتماعي والديمقراطي فى صناعة القرار واتخاذه إلى حد ظهر معه التخطيط الاستراتيجي التشاركي كعملية، أو كعملية تعليمية بواسطة أصحاب المصالح (رند طاهر شكري حسن، ٢٠٢١، ص ص ٢٦-٢٧).
٩. **الوضوح والسهولة:** بمعنى أنه ليس عملية غامضة أو مبهمة، ولا بحاجة كبيرة للغاية إلى مصادر مالية أو خبرات خارجية.
١٠. **التنظيم:** بمعنى أنه مدخل إداري منظم لإطلاق طاقات المنظمة لتحقيق إنجازات استراتيجية طبقاً للأولويات التى تحددها الإدارة.
١١. **الدينامية:** بمعنى الاستمرار والتواصل فى البيئة المحيطة بمكوناتها المتصلة والمتشابكة مع بعضها البعض.
١٢. **الهيكلية:** إن التخطيط الاستراتيجي عملية منظمة تسعى لتأسيس الأهداف للمنظمة، والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بها، وتطوير الخطط التفصيلية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات وصولاً لتحقيق أهداف المنظمة.
١٣. **عدم التأكد:** بمعنى أن التخطيط الاستراتيجي على حالة من عدم التأكد، حيث إن المتغيرات المستقبلية يكتنفها الغموض وحالة عدم التأكد مع صعوبة التنبؤ

المستقبلى لها، وهذا بدوره يستلزم تعاون الجهات الإدارية لتحليل القيود المستقبلية من خلال تحليل نقاط القوة والضعف فى أداء المنظمة.

١٤. **المسئولية:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي نشاط يشمل المنظمة ككل، وليس جزءاً منها، وهو نظام متكامل يتم بشكل متعمد، وهو نظام يتم من خلاله تحديد مجالات التمييز للمنظمة مستقبلاً، حيث تعمل شمولية هذا النظام على زيادة فعالية الأفراد وخلق رغبة لديهم فى تحسين مستقبل المنظمة مما يولد لديهم شعور بالمسئولية (موفق محمد الضمور، ٢٠١١، ص ٤٦).

كما كان لخصائص التخطيط الاستراتيجي الإقليمي دور كبير فى استكمال التوسع فى اختيار مجموعة الخصائص الآتية (أسامة محمد سيد، ٢٠٠٨، ص ص ٥٣-٥٥):

١. تدور عملية التخطيط الاستراتيجي حول الأهداف فالتوصيف الدقيق للأهداف هو المنطق الأساسي لعملية التخطيط فلا بد من تقييم ومفاضلة واختيار بين البدائل لتحقيق الأهداف.
٢. تتأثر فعالية التخطيط بمدى التكامل والترابط الداخلى لمكونات الخطة، ويترتب على ذلك أن عملية التخطيط هى نظام مركب من عدد المكونات تتمثل فى الأهداف والسياسات والقواعد والبرامج والمعايير.
٣. الموضوعية والمنهج العلمى لفاعلية التخطيط الاستراتيجي، من خلال الالتزام بالتحليل المنطقى والموضعى للمواقف والمتغيرات وتحديد الاتجاهات.
٤. عملية التخطيط الاستراتيجي هى نظام متكامل له مدخلات وعمليات ومخرجات، حيث تتمثل المدخلات فى متطلبات التخطيط المادية البشرية والمعلوماتية، وتتضمن عملياته كافة أنشطة التجميع والتحليل والتفسير وتحديد العلاقات والاتجاهات والمتغيرات وتتمثل مخرجاته بما يتم تحديده وصياغته من أهداف وسياسات وخطط وبرامج ومعايير، وحتمية التفاعل والتأثير التبادلى بين مكونات النظام.

٥. التأثير التبادلى بين عملية التخطيط وخصائص البيئة ، فلا يمكن أن تمارس عملية التخطيط بمعزل عن الظروف البيئية التى تعمل فيها المنظمة بهدف تحقيق قدر من الملاءمة البيئية لأهداف واتجاهاتها المنظمة.
٦. فاعلية عملية المتابعة والرقابة هى أساس فعالية نظام التخطيط الاستراتيجي إذ بالتخطيط والمتابعة والرقابة تتكون وسيلة المنظمة للتحرك والانتقال من موقف حالى إلى وضع مستهدف ومخطط.
٧. اعتماد عملية التخطيط على نظام المعلومات وإن كل مرحلة من مراحل التخطيط لها درجتها فى الاعتماد على المعلومات، فمن خلال المعلومات وتوفيرها يتحقق مستوى أداء مرتفع ونتائج واضحة.

٧) فوائد التخطيط الاستراتيجي الإقليمي:

هناك مجموعة الفوائد والمزايا التى ينطوي التخطيط الاستراتيجي الإقليمي عليها أهمها (مجيد الكرخى، ٢٠١٧، ص ص ١٨-١٩):

- يساعد الإدارة على توقع أحداث المستقبل مما يجعلها فى موقف يسمح لها بتقدير ظروفها فى ذلك المستقبل وعدم ترك الأمور لمحض الصدفة، ويدفع الإدارة إلى الإحاطة بمواردها البشرية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ويدفع الإدارة وفروعها المختلفة إلى تنسيق أعمالها وبهذا يمنع ظاهرة التضارب والتقاطع بين أنشطتها المختلفة.
- يقدم حزمة من الأهداف التى يستطيع العاملون فهمها وتنفيذها، ويجعل الوصول إلى الأهداف أمراً يسيراً حيث يصعب أو يتعذر تحقيق الأهداف بدونه.
- يساعد على تجنب هدر الموارد والإمكانيات المتاحة وذلك من خلال توظيفها بالأسلوب الأمثل ويساعد على إجراء عمليات الرقابة الخارجية والداخلية.

- يحقق التخطيط الأمن النفسي للأفراد والجماعات، ففي ظل التخطيط يطمئن الجميع إلى أن المور التي تهمهم قد أخذت بالاعتبار ويجعل الأفراد العاملين أكثر استقراراً وطمأنينة من خلال معرفتهم مستقبل مؤسستهم والأهداف التي تسعى لتحقيقها.
- يستبدل العشوائية فى العمل بالأساليب المنظمة والمبرمجة، ويختصر الزمن اللازم لإنجاز الأعمال.
- تحديد الاتجاه، والتحفيز على التفكير بالمستقبل فيوضح معالم الطريق، وتحديد ما تريد فعله والوصول إليه (هيثم عبد الله ذيب، ٢٠١٦، ص ٤٩).
- جعل الإدارة على أهبة الاستعداد للتعامل مع الظروف والمشكلات، والعمل على تنسيق المجهودات بحيث يكون وسيلة ربط المجهودات والتطلعات.
- الكشف عن الوضع وإعطاء صورة واضحة لكيفية التفاعل مع المهام والأنشطة المختلفة، والعمل على توفير المعايير من خلال تحديد أدوات يمكنها قياس التقدم الذى تحرزه.
- تعتبر أسلوب منظم للتعامل مع المستقبل وللتعرف إلى الفرص المتاحة والعمل على استثمارها والتعرف إلى التهديدات المحتملة والعمل على تفاديها والتقليل من آثارها والتعرف على مصادر القوة والضعف فى قسم تحليلها ووضع الإدارة فى معرفة احتمال المستقبل مما يساعد على التكيف مع المتغيرات (نشأت إبراهيم، ٢٠١٨، ص ١٠١).
- كما تتميز الخطط التنموية الاستراتيجية الجيدة بأنها تعتمد على مجموعة متوازنة من مؤشرات الأداء التي توفر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السليمة في الوقت السليم، وفى النهاية لا ننسى أن نذكر بأن الخطط الجيدة هي التي تتسم بالمرونة ويتمكن واضعوها من تطويرها وتحديثها بما يتواكب مع التغيرات المتلاحقة التي يتميز بها عالمنا المعاصر (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠٢١، ص ٢).

ثانياً – مراحل تطور الإطار التشريعي للإدارة المحلية في مصر :

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ على أن يكون تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومراكز ومدن وقرى بمراعاة الظروف الطبيعية والسكانية والاقتصادية والعمرانية لكل وحدة، ويراعى عند تقسيم المدن إلى أحياء العنصر السكاني وتكامل وحدات الخامات والإنتاج وذلك وفقاً للقواعد والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء(١).

تميز نظام الإدارة المحلية في مصر على مر التاريخ بالمركزية الشديدة حيث لم يكن للمحليات دور في إدارة الحكم أو في استغلال مواردها أو اتخاذ أية قرارات وذلك للأسباب الآتية (حنان رجائي عبد اللطيف، ٢٠٠٥، ص ٣٢):

١. وتجدر الإشارة أن قانون نظام الحكم المحلى الجديد فى مصر قد تضمن الأحكام الأساسية التى كان قد صدر بها القرار الجمهورى رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ والخاص بتقسيم الجمهورية إلى أقاليم تخطيطية. وبذلك أصبحت هذه الأقاليم وكذلك مبدأ التخطيط الإقليمي إلى قانون من قوانين الدولة ذات الأهمية الخاصة.
٢. أعطى قانون الحكم المحلى الجديد أوسع السلطات للمحافظين ولأجهزة الحكم المحلى. وبطبيعة الحال فإن ذلك يعطى قدراً كبيراً من الحركة لأجهزة الحكم المحلى كما يفرض عليها مسئوليات ضخمة فى النهوض بالمجمعات المحلية وفى دراسة وتخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية بها (وزارة التخطيط، ١٩٧٩، ص ص ١٣-١٧).

---

(١) قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ط ٢١، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

٣. بُعد الحكومات المركزية عن الحكم الديمقراطي أو شبه الديمقراطي حيث كان الحاكم يستحوذ على كل السلطات والحاكم الإداري المحلي يستمد سلطة مباشرة من رئيس الدولة بحيث يقوم بتنفيذ أوامره، ولم يكن له أى قدرة على اتخاذ قرارات.
٤. انتشار الجهل والأمية بين أفراد الشعب حيث حال دون مطالبة الأفراد بحقوقهم في إدارة شئون مجتمعهم.
٥. المد الاستعماري بدءاً من الهكسوس وحتى الإنجليز وسيطرة هذا الاستعمار على جميع مرافق الدولة وإدارته لها وعدم قبوله بأية إدارة تقلل من سيطرته على البلاد.

كانت بداية معرفة مصر بالتقسيم الإداري منذ عهد الفراعنة والذين قسموا مصر إلى وجه قبلي، مصر الوسطى، وجه بحري، ثم تواصل هذا التقسيم مع وجود الاحتلال التركي (١٥١٧–١٨٠٥) والذي قسم البلاد إلى ١٦ إقليماً (مديرية) تسعة منها في الوجه البحري، وسبعة في الوجه القبلي، وكان على رأس كل إقليم حاكم من المماليك يعتمد الوالى تعيينه، وكان لكل إقليم ديوان خاص به من رؤساء العسكر الترك يستشيره الحاكم ومن أهم وظائفه جباية الضرائب ومنذ ذلك الحين مر نظام الإدارة المحلية في مصر بخمس مراحل أساسية هي: (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٧، ص ١٧٢؛ نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٥).

١. المرحلة الأولى:

- في ٢٧ يوليو ١٧٩٨ صدر قرار من نابليون بونابرت بتشكيل ديوان القاهرة وتقسيم مصر إلى ستة عشر مديرية (القاهرة، الجيزة، أطفيح، بنى سويف، الفيوم، المنيا، منفلوط، قليوب، منوف، المنصورة، الشرقية، الغربية، البحيرة، دمياط، رشيد، الإسكندرية) يرأس كل مديرية فرنسي يعاونه سبعة أعضاء من المستشارين.

- قام محمد على في الفترة من (١٨٠٥–١٨٤٨) بتقسيم البلاد إلى سبع مديريات وخمس محافظات تضم مدن مصر الكبرى وهي القاهرة، الاسكندرية، دمياط، بورسعيد، السويس يرأس كل منها محافظاً، أما المديريات فقد قسمت إلى وحدات إدارية أصغر تسمى المراكز يرأسها مأمور، وقسم كل مركز إلى أخطاط على كل خط منها ناظر، وقسمت الأخطاط إلى قرى على رأس كل منها شيخ المشايخ والعمدة (ربيع عبد الرحمن السعداوى، ١٩٨١، ص ٨١).
- ولم تكن هذه التقسيمات إدارة محلية بل كانت مجرد تقسيمات إدارية ينوب رئيسها عن الوالى الذي كانت له كل السلطات (عادل محمود حمدى، ١٩٨٢، ص ص ٢٣–٢٥).
- عرفت مصر نظام الإدارة المحلية لأول مرة في ظل الاحتلال البريطاني بصدور قانون (٨٣)، والخاص بإنشاء مجالس للمديريات كفرع للإدارة المركزية إلا أنه لم يعترف لها بالشخصية المعنوية، واقتصرت اختصاصاتها على الأعمال الاستشارية (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٥، ص ص ٣–٦).
- في عام ١٨٩٠ تم إنشاء نظام المجالس البلدية لأول مرة حيث تأسست بلدية الإسكندرية والتي تشكلت من المصريين والأجانب واختصت بأعمال الصيانة لكل من الشوارع والميادين والمتنزهات والطرق والتنظيم والمياه والإنارة والأسواق والتي تم منحها الشخصية الاعتبارية، ثم توالى بعد ذلك تأسيس مجالس البلدية في المدن الكبرى، كما وجد نوع آخر أطلق عليه المجالس المحلية في المدن الأقل حجما وأهمية ونوع ثالث في المناطق غير الحضرية يسمى بالمجالس القروية والتي وضع لها أول تنظيم عام ١٩١٨ وفي سبتمبر ١٩٠٥ صدر القانون الخاص بإنشاء مجالس المديريات والذي تضمن الاعتراف بالشخصية المعنوية لهذه المجالس (ربيع عبد الرحمن السعداوى، ١٩٨١، ص ٤١٧).

٢. المرحلة الثانية في ظل دستور ١٩٢٣:

في عام ١٩٢٣ صدر أول دستور يعترف بالنظام المحلي في مصر ويعترف للمديريات والمدن والقرى بالشخصية المعنوية وفقا للقانون العام، ولذلك كما جاء بالمادتين (١٣٢، ١٣٣) من دستور ١٩٢٣، إلا أن هذه المواد ظلت معطلة بسبب عدم وجود مجالس في كثير من القرى والمدن (نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٦).

٣. المرحلة الثالثة في ظل ثورة يوليو ١٩٥٢:

بعد قيام ثورة ١٩٥٢ بدأت مرحلة التوسع التدريجي في تطبيق اللامركزية وذلك تمشياً مع الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة وذلك بصدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ والخاص بنظام المجالس البلدية والذي ميز بين ثلاث أشكال من العضوية هي العضوية المنتخبة، العضوية المختارة، العضوية المعينة بحكم وظائفهم (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٧، ص ص ١٧٢-١٧٣).

- تلى ذلك صدور القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦ والخاص بنظام الوحدات المجمعة التي تقوم في دائرة اختصاصها بالخدمات المتعلقة بالشئون الصحية والتعليم والشئون الاجتماعية وغيرها.
- ثم صدر قانون الإدارة المحلية رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذي قسم البلاد إلى محافظات ومدن وقرى على أن تقسم إلى مستوين هما المحافظة ثم المدينة أو القرية وجعل لكل منها مجلس واعترف لكل منها بالشخصية الاعتبارية (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٧، ص ١٧٢).

٤. المرحلة الرابعة في ظل الدستور ١٩٧٠:

صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ والذي اختص بتقسيم المجلس المحلي إلى شعبي وتنفيذي يختص المجلس الشعبي بإصدار القرارات والتوصيات، أما سلطة

التنفيذ فتكون مسئولية المجلس التنفيذي للمحافظة، ثم تلى ذلك صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ الذي جاء ليغطى أوجه القصور في القانون السابق.

٥. المرحلة الخامسة:

صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ الخاص بالإدارة المحلية والمعدل بالقوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، ٩ لسنة ١٩٨٩، والذي استهدف تحقيق الاشتراك الشعبي للمواطنين في صنع القرارات وإدارة المرافق والخدمات عن طريق مباشر أو عن طريق ممثليهم المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية وتتمثل أهم التعديلات الواردة في هذه القوانين في: (نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٧).

١. تحديد نطاق الوحدات المحلية وصلاحيتها من خلال خمسة مستويات هي المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى بحيث يكون لكل منها الشخصية الاعتبارية، كما تتولى وحدات الإدارة المحلية هذه في حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.
٢. تدعيم دور المحافظ وتزويده بالصلاحيات التي تمكنه من ممارسة مهامه باعتباره ممثلاً لرئيس الجمهورية حيث يتولى الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة وله السلطة الكاملة على كل مرافق الخدمات.
٣. يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبي محلي يشكل من أعضاء منتخبين انتخاباً مباشراً عن طريق الجمع بين نظام الانتخاب بالقوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردي، على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين.
٤. تشجيعاً لمساهمة المرأة في تنمية المجتمع والعمل على النهوض به فقد تم إضافة عنصر من النساء للمجالس الشعبية مع بقاء نسبة العمال والفلاحين في تشكيل المجالس الشعبية (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٧، ص ١٢٨).

٥. رغبة في نقل الصلاحيات والسلطات التنفيذية من الوزارات المركزية إلى المحليات واقتصار مهمة السلطات المركزية على التخطيط والمتابعة فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للإدارة المحلية برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينيبه وعضوية المحافظين ورؤساء المجالس الشعبية للمحافظات والوزير المختص بالإدارة المحلية.

بعد هذا الاستعراض للتطور التاريخي لقوانين الإدارة المحلية في مصر والتي يتضح من خلالها مدى تأرجح نظام الإدارة المحلية بين المركزية الشديدة واللامركزية، كما يتضح لنا مدى القصور والخلل في نظام الإدارة المحلية نتيجة لتتابع تلك القوانين وتعارضها مع بعضها البعض وافتقارها إلى الدراسة الكافية قبل إصدارها، الأمر الذي خلق نوعاً من عدم الاستيعاب والفهم لها من ناحية، كما أن هذه القوانين في معظمها لم تكن لتتناسب واحتياجات الوحدات المحلية فبالرغم من أن المواد ١٦١، ١٦٢، ١٦٣ من دستور ١٩٧١ قد حددت الأسس التي يرتكز عليها نظام الإدارة المحلية في مصر من حيث أن: (نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٨).

- تقسيم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية منها المحافظات والمدن والقرى وجواز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت ذلك المصلحة (مادة ١٦١).
- تشكيل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر على أن يكون نصف الأعضاء في المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين، ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجياً (مادة ١٦٢).
- طريقة تشكيل المجالس الشعبية واختصاصاتها ومواردها وضمانات أعضائها وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها في إعداد خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة، بالرغم من ذلك إلا أن هذه المواد قد ظهر من خلالها العديد من العيوب بالإدارة المحلية ومنها: (حنان رجائى عبد اللطيف، ٢٠٠٣، ص ٧٠٥).

١. أصبحت المجالس الشعبية المحلية كالمحلل للسلطة التنفيذية بعد أن ضاقت الفروق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية واقتصر دور المجالس الشعبية المحلية على الطابع الاستشاري غير الملزم في الإشراف والرقابة أو الاقتراح أو الإعداد أو الدراسة، وإصدار التوصيات. أما المجالس التنفيذية فقد اختصت بتنفيذ الأوامر والقرارات واقتراح المشروعات الهامة بما لديها من كوادر وخبرات فنية لا تتوافر في المجالس الشعبية المحلية، كل هذا تعارض مع فكرة نقل السلطة الإدارية المحلية إلى المجالس المحلية (نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٩).
٢. بالرغم من الصلاحيات التي أعطيت للمحافظ في ظل القانون حيث اعتبر ممثلا لرئيس الجمهورية ثم للسلطة التنفيذية بالمحافظة، إلا أنه لا توجد ممارسة حقيقية لهذه الصلاحيات فمازالت هناك ضرورة للرجوع إلى الوزارات بشأن القرارات المختلفة، مما يحد من الاستفادة بقدرات المحافظين في تنمية المستويات المحلية ويتعارض مع نظام الإدارة المحلية.
٣. على الرغم مما جاءت به المادة رقم (٢) من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن ضرورة أن تتولى الوحدات المحلية كل في نطاق اختصاصاتها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها، إلا أنه بالعكس فمازالت معظم هذه الاختصاصات تمارسها وتتولاها الوزارات والأجهزة المركزية (نيفين صبرى جمعه محمد، ٢٠٠٧، ص ٥٩).
٤. أدى تقسيم الدستور للجمهورية إلى وحدات إدارية متعددة (محافظة، مركز، مدينة، قرية، حي) إلى ظهور العديد من التعقيدات الإدارية، والبطء في الاتصالات وإلى زيادة الأجهزة الوظيفية التي ترتب عليها تضخم القوى العاملة غير المنتجة وغير الماهرة في هذه الأجهزة وتضخم الجهاز الإداري للدولة، علاوة على ظهور العديد من أوجه الفساد (المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠١، ص ص ٢٥-٢٨).

ثالثاً – نشأة الأقاليم التخطيطية في مصر :

مرت مصر عبر التاريخ بعدة مراحل للتقسيم الإدارى انتهت فى السنوات الأخيرة بتقسيم أطلق عليه أحياناً التقسيم الاقتصادى وأحياناً التقسيم التخطيطى وعموماً يمكن تقسيم المراحل التى مرت بها عملية تقسيم الحيز الجغرافى المصرى عبر القرون المختلفة إلى ثلاثة مراحل هى: (محمد حجازي محمد، ١٩٩٨، ص ص ٨-١١).

١) المرحلة الأولى (منذ العصر الفرعونى إلى ما قبل الحملة الفرنسية):

فى العصر الفرعونى نشأت أقاليم مصر مع نشأتها ولم تكن تقسيم إدارياً موضوعاً وقد حافظت مصر طوال عصورها الفرعونية على قسميها مصر العليا (الصعيد) ومصر السفلى (الدلتا) بينما فى العصر الإغريقى والبطلمى ظل التقسيم الإدارى على ما كان عليه فى العصر الفرعونى بينما العصر الرومانى حدث بعض التغيرات حيث قسمت مصر إلى عدد أكبر من الأقسام الإدارية للقضاء على أهمية العواصم الإقليمية وسيادتها وفى العصر البيزنطى والقبطى قسمت مصر إلى إقليمين رئيسيين هما مصر العليا والدلتا، مصر العليا قسمت إلى دوقتين أركاديا والطبياد وقسمت الطبياد إلى أيبارشيتين عليا وسفلى وقسمت أيبارشيتان إلى باجارشيات وهى التى تناظر الكور العربية فيما بعد. الدلتا .. قسمت إدارياً إلى أيبار شيتين وقسمت الايبارشيتان إلى ٣٢ قسماً إدارياً ولكن مع الفتح العربى أبقى العرب على التقسيم الإدارى الذى كان قبل الفتح غير أنهم بدلوا كلمة Nome بكلمة كورة. وفى أوائل العصر الإسلامى قسمت إلى ٧ أقاليم أولها الجفار وقاعدته الفرما وآخرها الواحات وكانت هذه الأقاليم مقسمة إلى كور عددها ثمانون. وفى عصر الولاة (الأموى – العباسى – الطولون) قسمت مصر إدارياً بين الوجه البحرى والقبلى. وكان الوجه البحرى مقسماً إلى الحوف (١١ كورة) والريف (٣١ كورة). والوجه القبلى فكان (٢٩ كورة) وبعد ذلك وفى القرن الرابع الهجرى تغير تقسيم الدلتا إلى الحوف (١١ كورة) وبطن الريف (٢٠ كورة) والحوف الغربى (١٥ كورة) وفى العصر الفاطمى حدث تغير إداريا حيث دمجت الكور الصغرى فى عدد أقل من الكبرى. بينما فى

العصر الأيوبى دخل تعديل على وظيفة التقسيم الإدارى فأضاف الأيوبيون كورتين جديدتين فأصبح عدد الكور (٢٤ كورة) وفى عصر المماليك شهد هذا العصر تغيرا إداريا تمثل فى إعادة تقسيم مصر إلى أقسام إدارية كبرى تسمى أعمال بدلا من كور على أن يكون عددها ٣١ عمل بدلاً ٢٤ كورة والوجه البحرى ١٢ عملا والوجه القبلى ٩ أعمال. وفى العصر العثمانى قسمت مصر إلى ١٥ سنجقة ٦ فى الوجه القبلى، ٩ بالوجه البحرى. وأهم ما يجب استنتاجه فى هذه المرحلة أن التقسيم لم يكن محكوما باعتبارات الأمن فقط بل الاعتبارات الإدارية ليسهل تنظيم وإدارة الولاية (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ص ٢٩-٣٠).

٢) المرحلة الثانية (الفترة منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢):

ومع دخول الحملة الفرنسية لمصر تغيرت مسميات التقسيم حيث كانت مصر مقسمة إلى ١٦ إقليماً طبقاً للتقسيم الذى كان معمولا به فى العهد التركى، فأدخل محمد على تعديلاً فى هذا التقسيم بأن جعل من مصر سبع مديريات، وهى التسمية الباقية إلى اليوم. وجعل فى الوجه البحرى أربع مديريات:

- فالمديرية الأولى تشمل البحيرة والقليوبية والجيزة، ثم صارت البحيرة مديرية قائمة بذاتها، وكذلك الجيزة.
- المديرية الثانية تشمل المنوفية والغربية، ثم انفصلت كل منهما وصارت مديرية قائمة بذاتها.
- المديرية الثالثة تشمل الدقهلية، والمديرية الرابعة تشمل الشرقية.
- المديرية الرابعة: وتتألف منها مصر الوسطى من جنوبى المنيا إلى جنوبى الجيزة، ثم سميت مديرية الأقاليم الوسطى، وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا. واثنتان تتألف منها مصر العليا، الأولى من شمال قنا إلى جنوبى المنيا، والثانية من وادى حلفا إلى قنا، ثم سميت أسيوط وجرجا مديرية (نصف أول وجه قبلى) وسميت قنا وإسنا مديرية (نصف ثانى وجه قبلى).

- أما القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط والسويس فكل منها محافظة، وقسمت كل مديرية إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام، فمحمد على هو أول من سمى أقسام مصر الإدارية (مديريات).

ومما سبق فإن جوهر التقسيم وهرميته كان مؤسسا على اعتبارات الأمن وجباية الضرائب فظل التقسيم التقليدى الذى عاشت عليه مصر على مر السنين بدافع الأمن وجباية الضرائب (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ٣٠).

٣) المرحلة الثالثة (من ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى الآن):

بالرغم من أن فترة الخمسينات فى الحياة المصرية تعتبر فترة انتقالية نظراً للتغيرات الشاملة التى حدثت فى النظام السياسى، الاقتصادى، الاجتماعى داخل مصر كنتيجة مباشرة لقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... إلا أن التغيرات الجذرية الحقيقية فى نظام الإدارة المحلية قد حدثت بصدور قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والذى عدل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ ليزيد من ديمقراطية تشكيل المجالس الشعبية على مستوى الوحدات المحلية وبهذا أصبح المجلس المحلى يتكون من مجلس شعبى ويشكل من رئيس الجمهورية ومجلس تنفيذى يشكل بالانتخابات.

بموجب صدور قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلى أصبح الأعضاء يتم انتخابهم مباشرة انتخاباً مباشراً على كافة المستويات الخمس التى أنشأها وهى المحافظة – المركز – المدينة – الحى – القرية (بعد إضافة المركز والحى كمستويات تخطيطية) والتى أغفلها القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠. ومن مميزات هذا القانون اهتمامه بالنواحى التنموية مع دفع عملية الديمقراطية والتنسيق بين وحدات الإدارة المحلية والوحدات الاقتصادية التى تعمل فى نطاقها (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ٣١).

ومما سبق يمكن القول بأن قانون عام ١٩٦-١٩٧١ اتسم بمحاولة ديمقراطية إلا أنه خلق وظائف دون تبعية أما قانون عام ١٩٧٥ فقد اتجه إلى التنمية بتقسيم المستويات التخطيطية من الأسباب والظروف دعت لتغيير نظم الإدارة المحلية فى مصر خلال هذه الفترة.

- وجود تغيرات سياسية تدعو لمشاركة جميع فئات الشعب يهدف دعم السلطات المركزية والمشاركة فى إعداد خطط التنمية.
- وجود تغيرات فى طبيعة نشاط الدولة وتداخلها فى مجالات عديدة لم تطرقها من قبل وبالذات بعد أن تم تمصير العديد من المشروعات الاقتصادية الأجنبية وجاء تأميم للمشروعات الاقتصادية.
- ظهور النزعة الاجتماعية فى محاولة تقليل الفوارق بين المحافظات على الأقل من الناحية الاجتماعية.
- ظهور الأفكار العلمية الحديثة التى أدت إلى تطور نظم الإدارة المحلية والمجالس المحلية ومن ثم تغير أهدافها وانتقالها من مرحلة التابع لمرحلة الشريك فى إدارة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تركز الأنشطة الاقتصادية فى المناطق الحضرية مما أدى للهجرة بحثاً عن العمل للمناطق الحضرية مما تسبب فى ظهور العديد من المشاكل فى كل مستوى من المستويات الريفية والحضرية (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ٣١).
- حدوث تطورات سياسية هامة فى نظام الحكم والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب بالإضافة للتغيرات الواسعة فى النظام الاقتصادى.

نتيجة لأحداث التغيرات الجوهرية فى نظام الإدارة المحلية ودورها فى عملية التنمية داخل المحليات توالت بعد ذلك القوانين المعدلة لنظام الإدارة المحلية. وبالرغم من ذلك فإن انتباه المشروع لم يتجه لأهمية دور المكان فى عملية التنمية بصورة جدية. فخلال فترة الستينيات وأوائل السبعينيات خلا النظام التخطيطى فى

مصر وكان التركيز منصباً أساساً على التخطيط القطاعى (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ٣٢).

وبالرغم من هذا فقد ظهرت بعض الأفكار حول عملية التقسيم للحيز المكانى المصرى لأقاليم تخطيطية. فقد برزت محاولة التقسيم الذى أعده جهاز القاهرة الكبرى سنة ١٩٦٣ وكذلك بعض الأفكار التى أثيرت عام ١٩٦٦. هذه المحاولات نبهت المخططين لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه التخطيط الإقليمى كأداة من الأدوات الهامة فى عملية التنمية.

لهذا صدر قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها. وقد تم التأكد فى هذا القانون على أهمية المكان فى عملية التنمية حيث أكد العديد من مواده على ضرورة أن يبدأ التخطيط فى القاعدة المكانية فى شكل ترتيب هرمى إلى أن تصل للقمة فى شكلها القطاعى آخذاً فى الاعتبار الحيز المكانى (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ٣٢).

رابعاً – تحليل محاور استراتيجية التخطيط الإقليمي فى مصر :

تسعى استراتيجيات تنمية المناطق الأقاليم التخطيطية فى معظم الدول النامية بشكل عام والدول المتقدمة بشكل خاص إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتجهيزات الأساسية وشبكات المرافق العامة القائمة، ورفع مستوى مشاركة المناطق فى التنمية على المستوى القومى، والاستفادة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبيئية لمراكز النمو فى تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والسعي إلى تحقيق التوازن المكاني فى توزيع الخدمات المركزية والتكامل بين مناطق النمو السياحية والمناطق الأقل نمواً. وتقوم المعلومات المكانية بدور هام وفعال فى تحديد وتحديث الأوضاع الراهنة للتنمية فى كل منطقة على

حده، وتعيين وتوضيح الإمكانات والمحددات الرئيسية والفرعية المؤثرة فى تشكيل استراتيجيات تنمية المناطق سياحياً (عثمان محمد غنيم، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

١) مفهوم طبيعة التخطيط الإقليمي للتنمية:

ترجع أهمية تحديد المفهوم للتنمية الإقليمية من منظور تخطيطى نظراً لخصوصية كلا من الإقليم والتنمية والتخطيط، فالتنمية تمثل العملية النظرية والتطبيقية التى تؤدى إلى إحداث عدة مظاهر تُغير من اللاندسكيب النفعى Beneficial Landscape لإقليم ما، بما يحقق وضعاً أفضل للإقليم بتطوير متوازن للعرض والطلب، والتخطيط يمثل جوهر التنمية، فهو التطبيق للأُسس النظرية، والوسيلة التى تحقق الغاية، ولذا تتباين مستويات التخطيط لتحقق درجات متفاوتة من التنمية، ومن ثم يمكن تعريف تخطيط التنمية الإقليمية بأنه: تلك التغيرات التى تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة موجهه بهدف تحسين أوضاعه التنموية من خلال الاستخدام الأمثل لموارده وتحسين كفاءة إمكاناته التنموية بكافة تفاصيلها (عثمان محمد غنيم، ٢٠٠٩، ص ٥٣).

وتحقيق هذه الأهداف بغرض تقليل التفاوتات بين أقاليم الدولة الواحدة من أهم مفاهيم التنمية الإقليمية المتكاملة، والتى تتمثل فى عملية توزيع الأنشطة السياحية فى إقليم ما توزيعاً متوازناً بقدر الإمكان من خلال بعدين أساسيين: الأول يتمثل فى التكامل الوظيفى والمتمثل فى إدماج وتوغل فعلى لكافة الأنشطة السياحية فى نسيج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بحيث يؤدى التغير فى إحداها إلى تغير متوازن فى باقى الأنشطة مما يحقق تنمية فى العلاقات المتبادلة بين أنشطة الإقليم، والآخر هو التكامل المكانى ويتحقق من خلال ربط العلاقة بين الأنشطة المختلفة بأمكنة تواجدها بحيث يتم إدراك العلاقة بين انتشار أو تركز النشاط بالعلاقات المكانية له مع باقى الأنشطة (نور الدين هرمز، ٢٠٠٦، ص ١٤).

ولقد تم التركيز على مدينة الإسكندرية نظرا لأن المدن لها دوراً مهماً فى عمليتي، النمو الإقليمى والتنمية الإقليمية، وذلك لأن وجود المدن يعد شرطاً أساسياً للانتقال بالمجتمع من مرحلة الاقتصاد الأحادى إلى مرحلة الاقتصاد المتنوع، كما أن المدن تعد مركزاً للتحول الإقليمى باعتبارها مواقع رئيسية للمدخلات الحيوية اللازمة لعمليتى الإنتاج والتنمية، فوجودها يخدم الرؤية الإقليمية (محمد خميس الزوكة، ٢٠٠٩، ص ٣٠٧)، بالإضافة إلى أن المدينة الكبيرة القائدة، كما هو الحال فى مدينة الإسكندرية ذات الكفاءة المميزة فى الأداء الإقليمى تعد ميناء الدخول لكافة عوامل التغيير المؤدية إلى التنمية والمُحققة لأهدافها فى الإقليم ككل (أحمد محمد عبدالعال، ١٩٩٧، ص ص ١٢-١٤).

٢) الأقاليم التنموية للتخطيط الإقليمى المصرية:

تتباين الرؤية التخطيطية لأقاليم التنمية إلى أربعة أنماط هى : (علا سليمان الحكيم، ١٩٨٨، ص ٥٣٠).

١. **الإقليم الأول:** أقاليم التخوم (الركود) Frontiers Regions (FR): ويمثل الأقاليم ذات المساحة الكبيرة التى لا توجد بها تقريباً نطاقات عمرانية أو أنشطة اقتصادية فى الوقت الذى تملك فيه إمكانات متاحة للتطوير والتنمية، مثل إقليم الواحات.

٢. **الإقليم الثانى:** الأقاليم الانتقالية الهابطة Downward Transitional Regions (DTR) : وهى تلك التى تمتلك قدراً من البنية الأساسية، ولكنها غير قادرة على الحفاظ على مستوى التنمية التى وصلت إليه بسبب استقطاب سكانها وأنشطتها أو أى منهما من قبل أجزاء أخرى من الدولة التى تقع بها هذه الأقاليم (والتى غالباً ما تكون أقاليم المحور القلب، مثل إقليم شمال سيناء وإقليم الدلتا وإقليم مصر العليا حيث تكون النتيجة هى اتجاه هذه الأقاليم

الهابطة نحو المزيد من الهبوط حتى تصبح مناطق متدهورة بسبب تناقص أهميتها بمعدلات متسارعة).

٣. **الإقليم الثالث:** الأقاليم الانتقالية الصاعد (Upward Transitional Region (UTR: وهى تلك التى توجد بها شبكة من البنية الأساسية، ولكنها شبكة غير كافية ولكنها فى نطاق الاهتمام التنموى نسبياً، مثل أقاليم: القناة، والساحل الشمالى، والبحر الأحمر.

٤. **النمط الرابع:** أقاليم المحور (القلب) (Core Regions (CR : وهى تلك الأقاليم المتروبوليتية حيث تتوطن فيها كل من الأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، ولذا فهى تنمو على حساب الأنماط الأخرى مثل أقاليم القاهرة والإسكندرية وجنوب سيناء.

٣) استراتيجية ومناهج التخطيط الإقليمى للتنمية:

تتنوع الاستراتيجيات المتبعة لتصحيح اختلالات التوازن فى النمو الإقليمي – الفوارق الإقليمية – بتعدد الأهداف التى يسعى التخطيط القومى إلى تحقيقها، فإذا كانت هذه الأهداف هى تحقيق العدالة والمساواة فى الرؤى التنموية لأقاليم الدولة، فإن الاستراتيجية الواجب إتباعها هى استراتيجية الانتشار والتى تعمل على نشر وتوزيع الموارد والاستثمارات على معظم مساحة الدولة والاستفادة من الوفورات الخارجية (علا سليمان الحكيم، ١٩٨٨، ص ٥٢٠).

أما إذا كان الهدف المنشود هو تحقيق الفعالية لاستغلال موارد الدولة فإن الاستراتيجية المتبعة هى استراتيجية التركيز التى تستفيد من الوفورات الداخلية والخارجية، وإذا تكامل الهدف الحل الأمثل لمصر ليحقق العدالة والفعالية فإن الاستراتيجية الواجبة هنا هى استراتيجية الانتشار بطريقة مركزة أو استراتيجية أقطاب النمو (حنان حسنى سليمان العصار، ٢٠١٠، ص ص ١١-١٤).

ويظهر تحليل الأوضاع التخطيطية ثلاثة عوامل رئيسة تحدد استراتيجية الأقاليم التخطيطية وهى: (أكاديمية البحث العلمى، ١٩٩٨، ص ٦٩).

- **العامل الأول:** ويتمثل فى الاعتماد على الشبكة الإدارية القومية التقليدية كمحاور مكانية تخطيطية، ويقصد بهذه الشبكة تلك الأقسام الإدارية التى تقسم الدولة إلى محافظات.
- **العامل الثانى:** حيث يتم وضع أقاليم تخطيطية فى حالة عدم مناسبة الأقاليم الإدارية لأهداف التنمية الإقليمية، وتتكون تلك الأقاليم التخطيطية من عدد من الأقاليم الإدارية.
- **العامل الثالث:** ويتمثل فى عملية إنشاء وحدات إدارية جديدة تماماً يتم تكوينها لتتناسب مع الأهداف التخطيطية الإقليمية وتمثل أقاليم اقتصادية (صناعية – سياحية)، ولا تتطلب استراتيجية التنمية التخطيط المركزي الشامل، ولا تتطلب فى نفس الوقت إلغاءه أو استبعاده، ولذا أصبح التخطيط الإقليمى ذا معنى وظيفى، ولذا ظل التخطيط المركزى فى الدول النامية مركزى الطابع وإقليمياً من الناحية النظرية، فهو توطين إقليمي للرؤى القومية، بينما المطلوب تخطيط إقليمى متعدد المستويات محوره الأساسى فكرة اللامركزية.

٤) تحليل مراحل استراتيجية التخطيط الإقليمي:

الإقليم هو عبارة عن منطقة تتميز بطابع خاص من التفاعل بين البيئة والإنسان، وليست هناك مساحة محددة للإقليم ولكن من الأمور الهامة فى تحديد مساحة الإقليم التأكد من إمكان إيجاد علاقات سليمة في داخل ذلك الإقليم ، ويتم وضع الدراسات الإقليمية استناداً إلى الواقع الإقليمى الراهن والمزايا الطبيعية والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالتجمع السكاني والإقليمى وتحليل هذه المعلومات ثم تركيبها ليتم تحديد استخدامات الأراضى والربط الإقليمى بشكل عام وتحديد العلاقة بين التجمعات وإقليمها، ثم يتم تحديد حجم واتجاه التوسعات ووظائفها العامة والتنمية الإقليمية تمر بأربعة مراحل هى: (محمد جاسم شعبان العاني، ٢٠١١).

١. **مرحلة النمط المكانى المستقل:** تتواجد المراكز بصورة مبعثرة ومنعزلة عن بعضها البعض على الحيز المكاني للإقليم.
٢. **مرحلة السيطرة الحضرية:** حيث يبرز أحد المراكز كقطب رئيسى على مستوى كامل الإقليم يسيطر على الحيز المكانى للإقليم.
٣. **مرحلة المراكز الفرعية:** وفيها تظهر بعض المراكز الفرعية التى تسيطر على الحيز المكانى للإقليم منافسة بذلك المركز الحضرى الرئيسى.
٤. **مرحلة التسلسل الهرمى:** وتضم العديد من المراكز الحضرية التى تتحسن العلاقات بينها وبين مناطق نفوذها مؤدية لنشر متوازن للتنمية على الحيز المكانى للإقليم.

خامساً – أجهزة الاستراتيجية للتخطيط الإقليمي فى مصر :

تعددت الأجهزة التى أنشئت فى مصر خلال العصر الحديث لتتولى عمليات التخطيط بأنماطها المختلفة وتنوعت بصورة تتفق والخبرات المكتسبة والطموحات القومية ومحاور التنمية واتجاهاتها حتى تبلورت السياسة العامة للدولة فى هذا الصدد فى الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمى كأساس للتنمية جنباً إلى جنب مع التخطيط القومى ، وقد تمثل ذلك فى تقسيم الدولة إلى أقاليم تخطيطية عام ١٩٧٧، وسنعرض خلال السطور التالية نبذة سريعة لتطور أجهزة التخطيط فى مصر (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤٤).

١) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى:

أول جهاز تخطيط علمى حديث تشكل فى مصر بمرسوم قانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٢، وقد جاء فى المادة الثانية من القانون المشار إليه أن المجلس يقوم بالأعمال التالية:

- يبحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنه تنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الرى

واستصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية وتنويع المحاصيل وتحسين وسائل الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الإنتاج الحيوانى ومشروعات توليد القوى الكهربائية وإنشاء الطرق وتحسين الإنتاج الحيوانى ومشروعات توليد القوى الكهربائية وإنشاء الطرق وتحسين الإنتاج الحيوانى ومشروعات توليد القوى الكهربائية وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤٤).

- يضع المجلس الدائم بعد أن يتم البحث فى خلال عام واحد من وقت العمل بهذا القانون برنامجا اقتصادياً لتنمية الإنتاج القومى يتوخى فيه تقديم المشروعات الأكثر إنتاجاً والأيسر تنفيذا والأقل كلفة مع مراعاة أهميتها للاقتصاد القومى.
- وسبق أن اشرنا أن المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ضم عدة لجان منها لجنة التوسع الزراعي، لجنة التمويل.

٢) الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق:

هى عبارة عن هيئة حكومية وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٢ على تشكيلها لتقوم بالأعمال التالية: (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤٥).

- دراسة وتقييم المشروعات المختلفة التى تعرض عليها، وإعداد وتجهيز المعلومات والبيانات الدقيقة المتعلقة بها.
- اقتراح مشروعات التنمية ووضع هياكلها العامة وتحديد مفرداتها.
- تتبع تنفيذ المشروعات الجارى تشييدها.

٣) المجلس الدائم للخدمات العامة:

تشكل بمرسوم قانون رقم ٤٩٣ لعام ١٩٥٣ من أجل الربط بين احتياجات الإنتاج المختلفة ومرافق الخدمات من ناحية، وللتنسيق بين أجهزة الخدمات

المتنوعة من ناحية أخرى، وجاء فى المادة الثانية من القانون المشار إليه أن المجلس يباشر الأعمال التالية:

- تقييم الخدمات العامة فى مصر، والإسهام فى رفع مستوى كفايتها.
- دراسة السياسات العامة للدولة والمتعلقة بالصحة العامة والتعليم والشئون الاجتماعية والسكان وتخطيط هياكلها الرئيسية بما يكفل الربط فيما بينها.
- تتبع عمليات تنفيذ مشاريع الخدمات.

٤) لجنة التخطيط القومى:

هى عبارة عن جهاز مركزى رئيسى للتخطيط فى مصر أنشئ تنفيذاً للقانون رقم ١٤١ لعام ١٩٥٥، وكما جاء فى مواد قانون إنشاء اللجنة فإن من مهامها الرئيسية وضع خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ خلال فترة زمنية محددة تبعاً للموارد والخبرات المتاحة وبما يتمشى مع الأهداف القومية (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤٦).

سادساً – معايير استراتيجية تقسيم الأقاليم التخطيطية في مصر :

تتعدد معايير استراتيجية تقسيم الأقاليم التخطيطية في مصر علي النحو التالي:

١. **عدد الأقاليم:** تشير معظم الأسس النظرية والعملية التى طبقت فى تجارب التقسيم السابقة أن عدد الأقاليم لا يزيد عن ١٠-١٢، ولا يقل عن ٤-٥ أقاليم مع إمكانية وجود بعض مناطق خاصة لأسباب معينة (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٥٦).
٢. **عدد سكان الإقليم:** عدد سكان الإقليم يرتبط أيضاً بمعياريين آخرين هى الكثافة السكانية، وبالتالى معيار المساحة ثم الجزء النشط من سكان الإقليم أى قوة العمل المساهمة فى النشاط الاقتصادى الانتاجى فى إطار هذه القيود فإن عدد سكان إقليم ما يتراوح ما بين ١-٣ مليون نسمة يصبح جيداً حتى لا يتكدس بالسكان فى حالة مساحة صغيرة، وكذلك توافر قوة عمل فى حدود

٣٠% من السكان ليصبح حجم العمل من ٣٥٠ ألف فرد إلى امليون فرد فى حالة الإقليم الكبير. هذا مع بعض الاستثناءات فى حالة وجود إقليم معظم وحداته الداخلية صحراء خالية.

٣. **مساحة الإقليم:** تبلغ مساحة مصر نحو مليون كم^{٢}، وتحقيق تنمية حقيقية لسكان مصر تحتاج لتغطية أكبر جزء من هذه المساحة بالتخطيط وجهود التنمية، وبالتالى لابد من أن يدخل النطاق الصحراوى الكبير تحت مظلة الأقاليم. إن مساحة حوالى ١٠٠ ألف كم^{٢} كحد أدنى إلى ٣٠٠ ألف كم^{٢} كحد أعلى يعتبر مساحة جيدة لاستغلال الموارد، وخاصة مورد الأرض الخالية وعلى وجه الخصوص مساحة من الأرض الزراعية بمعدل فدان/ ١٥٠ من السكان.

٤. **عدد الوحدات الإدارية فى كل إقليم:** الإقليم بمفهومه مساحة من سطح الأرض ذات خصائص إدارية معينة والإقليم التخطيطى هو ما يمكن أن يطبق عليه خطة جيدة خلال فترة معينة لذلك عدد الوحدات الإدارية بالمساحة بعدد السكان، وتقترح معيار أن لا يقل عدد المحافظات كوحدة إدارية رئيسية عن محافظتين بكل إقليم ولا زيد عن ٥ محافظات كمتوسط عام. على أن يشمل كل محافظة عدد من المدن (المراكز الحضرية لا يقل عن ٢٠ مدينة وعدد من الوحدات القروية لا يقل عن ٢٥ وحدة محلية قروية) (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٥٧).

٥. **وجود منفذ بحرى على الأقل بكل إقليم:** مصر تملك حوالى ٣٠٠٠ كم سواحل على البحرين الأبيض والأحمر، والتقسيم الذى يوفر منفذ على الإقليم يجعل للإقليم رئة يطل منها على العالم الخارجى شرقاً أو شمالاً بقدر الإمكان.

٦. **وجود مركز إشعاع حضارى:** وخاصة جامعة عملية حيث تشير المؤشرات العلمية أن كل ٢–٢,٥ مليون نسمة لابد لهم من جامعة، وفى بعض الحالات فإن توفر عدد من الكليات المتخصصة حسب طبيعة النشاط الاقتصادى بالإقليم (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٥٨).

٧. **قدر من البنية الأساسية الضرورية:** وذلك بوجود الحد الأدنى الضرورى من شبكة النقل والمواصلات بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وكذلك محطات كهرباء ومحطات مياه كبرى.
٨. **حد أدنى من النشاط الصناعى:** نشاط ديناميكى ويستخدم التكنولوجيا سريعة التغيير والتقدم ووجود نشاط صناعى يخلق فرص عمل جديدة منتجة ذات كفاءة عالية يؤدى لتحقيق التحضر ورفع مستوى المعيشة والتغير الصناعى فعال فى التقدم والتطور الحضارى، ثقافياً وسياسياً ومهنياً، ويحرر إرادة الفرد وينمى تطلعاته فى التقدم والرقة وتوفر نسبة من ٥-١٠% عمالة صناعية فى الإقليم يعتبر معيار مفيد يجب تحقيقه.

سابعاً – الهيكل الأساسي الاستراتيجي للتخطيط الإقليمي في مصر :

أخذت مصر بأسلوب التخطيط كمنهج علمى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينيات من القرن العشرين، واستندت فى ذلك على تجارب الماضى وواقعية الحاضر بإمكانياته المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة التى تتلخص فى رفع مستوى معيشة السكان وتضييق الفوارق بين فئاته المختلفة عن طريق زيادة الدخل القومى وتوسيع دائرة الخدمات وخاصة الأساسية منها وصولاً إلى مجتمع تتوافر فيه سبل الحياة الكريمة (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤٠)، وروعى عند تصميم خطط التنمية فى مصر وإعداد إطارها العام دراسة وتقدير ستة عناصر يتألف منها مجتمعة الهيكل الأساسى لخطة التنمية، هذه العناصر الستة هى:

١. **دراسة الإنتاج الاقتصادى:** من حيث الكم والنوعية والقيمة، وتقييمه المكانى سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى اقاليم مصر، بالإضافة إلى تحديد حجم ومستوى القطاعات الإنتاجية المختلفة وتوزيعها بين المحاور الثلاثة للاقتصاد الوطنى والتى تتمثل فى القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى.

٢. **تقدير جملة حجم الاستخدامات الاستثمارية المطلوبة:** لتنفيذ مشروعات التنمية الجديدة وأيضاً مشروعات التجديد والغلال سواء كان إنفاق استثمارى أو استثمار عينى، وتصور حجم الاستثمارات المطلوبة للقطاعات المختلفة وتوزيعها على المشروعات المتنوعة، مع وضع التوزيع الجغرافى الإقليمى للاستثمار فى الاعتبار إلى جانب وضع البرنامج الزمنى لتنفيذ هذه المشروعات ، وتقدير حجم الإنتاج وقيمة الدخل المقدر منها بعد بدء تشغيلها.

٣. **تحديد حجم المدخرات المحلية:** الممكن استثمارها وحصر أوعيتها المختلفة وبحث سبل تنشيطها حيث تمثل الركيزة الأساسية المتاحة لاستثمارات الخطة إلى جانب تقييم موارد التمويل الأجنبى المتاحة وأشكالها المختلفة (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤١).

٤. **تقدير حجم القوى العاملة المتاحة:** وحجم فرص العمل الجديدة التى توفرها مشاريع التنمية ومتوسط إنتاجية العامل على مستوى الدولة ككل وأيضاً على مستوى الأقاليم الجغرافية وقطاعات الإنتاج المختلفة، بالإضافة إلى بيان حجم الأجور ومعدل نموها المتوقع على مستوى كل من الأقاليم وقطاعات الإنتاج النوعية.

٥. **قياس معدلات الاستهلاك:** تبعاً للمجموعات السلعية المختلفة سواء على مستوى الحضر أو مستوى الريف إلى جانب تقدير معدلات نمو الاستهلاك والتى تحدد بدورها حجم الإنتاج ونوعيته من ناحية، والخدمات العامة المطلوبة من ناحية أخرى.

٦. **دراسة وتحليل التجارة الخارجية (الصادرات والواردات):** من حيث الكم والكيف والقيمة مع تتبع توزيعها الجغرافى وتحديد نسب التبادل مع دول العالم المختلفة وتقييم الاتفاقيات التجارية المبرمة ووضع قواعد أساسية يلتزم بها عند التعامل مع دول العالم مما يعود بالنفع على الاقتصاد القومى (أيمن عبدالحميد عبدالخالق، ٢٠١٧، ص ٢٤١).

ثامناً – دور السلطات المركزية المحلية في استراتيجية التخطيط الإقليمي :

يمكن القول أن التخطيط الإقليمى يجب أن يتم فى إطار متكامل على مستوى الإقليم التخطيطى وعلى أساس الترابط بينه وبين التخطيط القومى مع مراعاة الموارد المتاحة لدى الإقليم من حيث الكم والكيف ومع الأخذ فى الاعتبار كافة الآثار المباشرة وغير المباشرة فى الحسبان التى تترتب على تنفيذ الخطط الإقليمية والقومية على السواء، فنجد أن السلطات المحلية تقوم بوضع الخطط الإقليمية لتنمية مجتمعاتها اقتصادياً واجتماعياً وتشارك فيها الأجهزة الشعبية والمجالس المحلية بحيث يراعى فى وضع هذه الخطط الإقليمية الترابط بينها وبين الأهداف الموضوعة على مستوى التخطيط القومى فإستراتيجية التخطيط الإقليمى لا تنفصل عن الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (عبدالمطلب علي عبدالمطلب، ١٩٨١، ص ١٢).

وكما سبق أن ذكرنا فى هذا البحث أن التخطيط الإقليمى ما هو إلا صورة من صور اللامركزية فى التخطيط على المستوى الجغرافى. وفيما يلى نستعرض دور السلطات المركزية والسلطات الإقليمية فى هذا النوع من التخطيط.

١) سلطات التخطيط المركزية:

تقوم بالمهام الأساسية الآتية: (عبدالمطلب علي عبدالمطلب، ١٩٨١، ص ١٣).

١. تحديد الأهداف العامة للخطة القومية والأهداف الأساسية لكل إقليم وذلك لتحقيق دوره فى الخطة العامة للدولة.
٢. تجديد التوزيع الأمثل للقطاعات والأنشطة الإنتاجية على مختلف أرجاء الدولة.
٣. تحديد الخطط العامة إيجاد نوع من التوازن بين الأقاليم فى الأجل الطويل وبطريقة تدريجية.
٤. تحديد أولويات الأقاليم فى الخطة العامة للدولة.

٥. تحديد الموارد القومية التى يمكن تخصيصها لكل إقليم لتحقيق الأهداف الأساسية وبصفة خاصة من ناحية التمويل القومى.
٦. تحديد الخطوط العامة للتوزيع الأمثل لقوى الإنتاج على مختلف أرجاء البلاد وفقاً لحجم النشاط المتوقع فى كل إقليم.

٢) السلطات الإقليمية:

تقوم السلطات الإقليمية بالمهام الرئيسية التالية:

١. القيام بالمهام المحددة من السلطة المركزية وهى وزارة التخطيط.
٢. التنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية القائمة فى الإقليم.
٣. إعداد الدراسات والبحوث المحلية لموارد واحتياجات الإقليم واقتراح الخطط اللازمة لاستغلال هذه الموارد.
٤. تعبئة الموارد المحلية وترشيد استخدامها فى المشروعات الموجودة فى الإقليم.
٥. تطوير الخدمات القائمة فى الإقليم وتحسينها.
٦. المساهمة إذا أمكن فى توفير فائض يمكن أن يستفاد به فى مجال الأعباء العامة للدولة فى ضوء المهام المحددة بواسطة وزارة التخطيط (محمد حسن فج النور، ١٩٧٨، ص ص ١٥-١٦).

تاسعاً – الصلاحيات الإدارية الممنوحة لاستراتيجية للتخطيط الإقليمي :

كلما كان حجم ونوع الصلاحيات الإدارية للوحدات الإدارية الممنوحة المحلية والإقليمية فى كل جانب من جوانب الإدارة العامة ذات العلاقة بعملية تطبيق اللامركزية كبيراً وهاماً، كلما كانت اللامركزية قوية. وقد حدد كارين فى طريقته حجم ونوع هذه الصلاحيات لكل جانب من جوانب الإدارة العامة وربطها بمستوى اللامركزية الذى تمثله عند حديثه عن جوانب الإدارة العامة الرئيسية ذات العلاقة بتطبيق اللامركزية الإدارية والتى تمثلت فى:

١. **صلاحية التشريع:** تتمتع الوحدات الإدارية المحلية بصلاحية تشريع كاملة فى جوانب معينة تكون اللامركزية قوية، وإذا كانت صلاحية التشريع فى جوانب معينة موزعة ما بين الإدارة المحلية والسلطة المركزية فتكون اللامركزية متوسطة، وفى حالة عدم امتلاك الوحدات الإدارية المحلية لأى سلطة تشريعية تكون اللامركزية ضعيفة.
٢. **تحديد الصلاحيات:** وتحدد صاحيات الوحدات الإدارية المحلية بموجب الدستور تكون اللامركزية قوية، وإذا كان ذلك عن طريق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان هذا التحديد قائم على أساس قرار إداري فتكون اللامركزية ضعيفة.
٣. **تعيين المسئولين:** إذا كان تعيين المسئولين فى الوحدات الإدارية المحلية يتم بواسطة الانتخاب من قبل السكان تكون اللامركزية قوية، وإذ تم تعيين المسئولين فى هذه الإدارات بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية عندئذ متوسطة، وفى حالة تعيين المسئولين من قبل الحكومة المركزية تكون اللامركزية ضعيفة.
٤. **فرض وجمع الضرائب:** اذا كان من صلاحيات الوحدات الإدارية المحلية استيفاء ضرائب الدولة المختلفة فى المناطق التى تمارس فيها صلاحياتها تكون اللامركزية قوية، أما إذا اقتصرت صلاحياتها فى هذا المجال على استيفاء الضرائب المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا لم تمتلك هذه الوحدات أي صلاحياتها فى استيفاء الضرائب تكون اللامركزية ضعيفة.
٥. **صلاحية الإنفاق:** وتمتع الوحدات الإدارية المحلية باستقلالية فى الصرف وبدون شروط تكون اللامركزية قوية، وإذا كان الصرف وفق شروط تحددها السلطة المركزية تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كان الصرف بموافقة السلطة المركزية فتكون اللامركزية ضعيفة.
٦. **تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطنى:** وكانت المصالح المحلية والإقليمية ممثلة بمؤسسات على المستوى الوطنى مثلا فى مجالس برلمانية تكون اللامركزية قوية، واقتصر تمثيل المصالح المحلية على المستوى الوطنى

بشخص أو اكثر تكون اللامركزية متوسطة، وإذا غاب الشرطان السابقان تكون اللامركزية ضعيفة (عثمان محمد غنيم، صباح فاضل الجميلي، ٢٠٠٢، ص ص ٧١-٧٢).

٧. **البعد المكانى:** ويقصد به تشكيل الوحدات الجغرافية اللامركزية، فإذا تم ذلك بموجب الدستور تكزن اللامركزية قوية، وإذا حصل ذلك وفق قانون تكون اللامركزية متوسطة، أما إذا شكلت هذه الوحدات بموجب قرار إدارى فتكون اللامركزية ضعيفة (Karin, 1993, pp. 7-10).

٨. **البعد التنظيمي:** ويعنى مدى استقلالية الوحدات الإدارية المحلية فى وضع نظامها الداخلى فإذا كانت هذه الوحدات تتمتع بالاستقلال الكافى فى وضع نظامها الداخلى تكون اللامركزية قوية، وإذا ما قامت الحكومة المركزية بتحديد إطار عام للنظام الداخلى للسلطات المحلية فتكون اللامركزية متوسطة، وإذا وضعت الحكومة المركزية النظام الداخلى للوحدات الإدارية المحلية أو حددت تعليمات تفصيلية لهذه الغاية فتكون اللامركزية ضعيفة.

٩. **البعد المؤسسي:** إذا توافرت للوحدات الإدارية المحلية البناء المؤسسي المعتاد للحكومات من برلمان و قضاء مستقل فتكون اللامركزية قوية، وإذا توفرت جميع المؤسسات باستثناء القضاء وبعض المؤسسات الأخرى فتكون اللامركزية متوسطة، أما إذا كانت الإدارات المحلية مجرد سلطة إدارية عندئذ تكون اللامركزية ضعيفة.

عاشراً – الاستراتيجية الوطنية لتقسيم الأقاليم التخطيطية فى مصر :

يمكن تناول تقسيم الأقاليم التخطيطية فى جمهورية مصر العربية وعمل الأقاليم حيث الإدارة الفنية الحالية فى الأقاليم تابعة لهيئة التخطيط العمرانى فى وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية التى هى صاحبة القرار فى الدراسات التخطيطية الإقليمية وإن متابعة التنفيذ يتم من خلال اللجنة الإقليمية المسئولة فى إطار المحافظات والوحدات الإدارية والتابعة لوزارة الإدارة المحلية

وكذلك تتبع لوزارة التخطيط الأقاليم الاقتصادية، مما يؤدى إلى عدم تنفيذ كثير من الدراسات لعدم ملامستها للواقع فى الأقاليم.

١) أسس تقسيم الأقاليم فى جمهورية مصر العربية:

تم إنشاء لجنة عليا للتخطيط الإقليمى فى كل إقليم برئاسة أقدم المحافظين وحددت الجهات المشاركة بعملها واختصاصاتها والمهام المناط بها، كما تم إنشاء هيئة للتخطيط الإقليمى فى الأقاليم الاقتصادية مع تحديد اختصاصاتها ومهامها تتبع لوزارة التخطيط.

تم وضع مجموعة من الأسس لتؤخذ بعين الاعتبار فى تقسيم الأقاليم فى جمهورية مصر العربية، وهى: (أسعد معتوق، ٢٠٠٩، ص ٧).

- عدم اعتبار الإقليم وحدة إدارية فى أى مستوى من مستويات الحكم المحلى (الإدارة المحلية)، واعتباره وحدة تخطيطية، ملزمة بالتخطيط، وله سلطة القرار التخطيطى دون سلطة التنفيذ.
- مراعاة الحدود الإدارية للمحافظات، والالتزام بها فى تشكيل الأقاليم بقدر الإمكان.
- الوحدة الطبيعية والجغرافية للإقليم مع وجود نافذة بحرية.
- وحدة التكامل الاقتصادى فى التنمية دون الاعتماد على الجهات المركزية بشكل مباشر.
- وحدة المشاكل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية.
- وجود مدينة مركزية ذات إشعاع حضارى أو أكثر فى كل إقليم أو وجود جامعة أو نواة جامعة.

بناء على ذلك تم وضع عدة اقتراحات من جهات متعددة حيث كان هناك سببين فى تحديد الأقاليم هما :

- **الأول:** يؤيد ضم المناطق الصحراوية إلى المناطق المأهولة المجاورة بهدف سرعة تنمية هذه المناطق، بحيث تصبح المناطق العمرانية الداخلة معها فى نفس الإقليم مراكز إشعاع حضارى للمناطق الصحراوية.
- **الثاني:** اعتبر أن المناطق الصحراوية تحتاج إلى نوعية خاصة من التنمية وكذلك شروط خاصة تتناسب مع طبيعتها ومن الخطأ ضمها إلى المناطق السكانية المجاورة واعتمادها على مراكز الخدمات الموجودة فيها، لتوازن فى توزيع السكان إضافة إلى أن متطلبات التنمية فى هذه المناطق تحتاج إلى خلق مراكز عمرانية جديدة تتناسب مع المناطق القاحلة.

٢) الأقاليم التخطيطية القائمة فى مصر:

قسمت وزارة التخطيط مصر إلى ثماني أقاليم تخطيطية يضم كل منها بعض المحافظات وعينت لكل إقليم وكيل وزارة خاص بشئونه على أن يتكون مجلس التخطيط الإقليمي من المحافظين تحت رياسة المحافظ لأكبر محافظة إلا أن هذا النظام لم يحقق أهدافه التخطيطية واقتصر عمل وكيل الوزارة على تجميع متطلبات المحافظات الواقعة في حدود الإقليم التخطيطي من الاستثمارات في قطاعات الخدمات المختلفة، ويرجع ذلك إلى أن المفهوم السائد لاختصاصات وزارة التخطيط هو حصر الموارد المكونة للدخل القومي وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة سواء خدمية أو إنتاجية أو مرافق عامة وفي الأماكن التي يتجمع فيها سكان المدن والقرى باعتبارها البعد السكاني للخطط الخمسية (عبد الباقى محمد إبراهيم، ٢٠٠٠، ص ٢).

تعمل جمهورية مصر العربية على انتهاج أسلوب التخطيط الإقليمى بجانب التخطيط القومى والتخطيط المحلى حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الدولة إلى ثمان أقاليم تخطيطية وهى إقليم القاهرة وإقليم

الإسكندرية وإقليم الدلتا وإقليم قناة السويس وإقليم مطروح وإقليم شمال الصعيد وإقليم أسيوط وإقليم جنوب الصعيد، ثم أصبحت سبعة بعد ضم إقليم مرسى مطروح إلى إقليم الإسكندرية على اعتبار التقارب الجغرافى وتشابه الظروف والإمكانات، وتضم هذه الأقاليم إجمالاً ٢٧ محافظة كل محافظة لها عاصمة ويتبعها مراكز أو أقسام أو مراكز وأقسام معاً، المراكز الإدارية توجد في المحافظات التي بها ريف، وينقسم المركز الواحد إلى وحدات محلية، وعاصمة المركز أكبر بلاده وتكون مدينة، وعاصمة الوحدة المحلية تكون قرية رئيسية أو مدينة (إذا كان المركز يتبعه أكثر من مدينة)، والقرية الرئيسية يتبعها عدد من القرى، وكل قرية قد يتبعها عزب وكفور ونجوع، وإذا كانت عاصمة المركز مدينة كبيرة فإنها تكون قسماً أو مقسمة لعدة أقسام ويكون لكل قسم رئيس يُسمى برئيس الحي، أما إذا كانت قسماً واحداً فيكون حاكمها رئيس المدينة وتقسّم لعدة أحياء صغيرة أو شياخات، ويعين رئيس المدينة رؤساء تلك الأحياء الصغيرة أو الشياخات.

- **أما المحافظات الحضرية غير الريفية:** فتقسم إلى أقسام، وتكون المحافظة نفسها محافظة مدينة أي تتبع سلطة المُحافظ مباشرة، وكل قسم يرأسه رئيس حي.
- **أما المحافظات الحدودية أو الصحراوية:** فتقسم إلى أقسام كذلك، وكل قسم عاصمته مدينة من مدن هذه المحافظات، وكل قسم قد يتبعه عدداً من القرى الصغيرة. والحكم للقسم الواحد يكون لرئيس المدينة الذي يُعين من قِبل المحافظ مباشرة.

وهذه المجالات الإقليمية والأقاليم التخطيطية المصرية والوضع الحالى للتنمية الإقليمية بهدف الوصول إلى المشاكل الإقليمية المؤثرة على صياغة فلسفة التخطيط الإقليمى والتنمية. ومن ثم مناقشة الأقاليم التخطيطية المصرية والسياسات الإقليمية واعتراضات وإشكاليات التخطيط الإقليمى فى مصر والأقاليم المصرية (إقليم القاهرة الكبرى – إقليم الإسكندرية – إقليم قناة السويس – إقليم الدلتا – إقليم شمال الصعيد – إقليم جنوب الصعيد – إقليم أسيوط) (سلوى توفيق رمضان، ٢٠٠٠، ص ١٧).

ويوضح الشكل رقم (١) هذه الأقاليم التخطيطية في مصر، حيث تقودنا هذه السياسات إلى التعرف على المشاكل الأولية للتخطيط الإقليمى فى مصر والتى من خلالها يمكن تحقيق التنمية للأقاليم التخطيطية المصرية (اقتصادية – عمرانية – اجتماعية) وذلك من خلال:

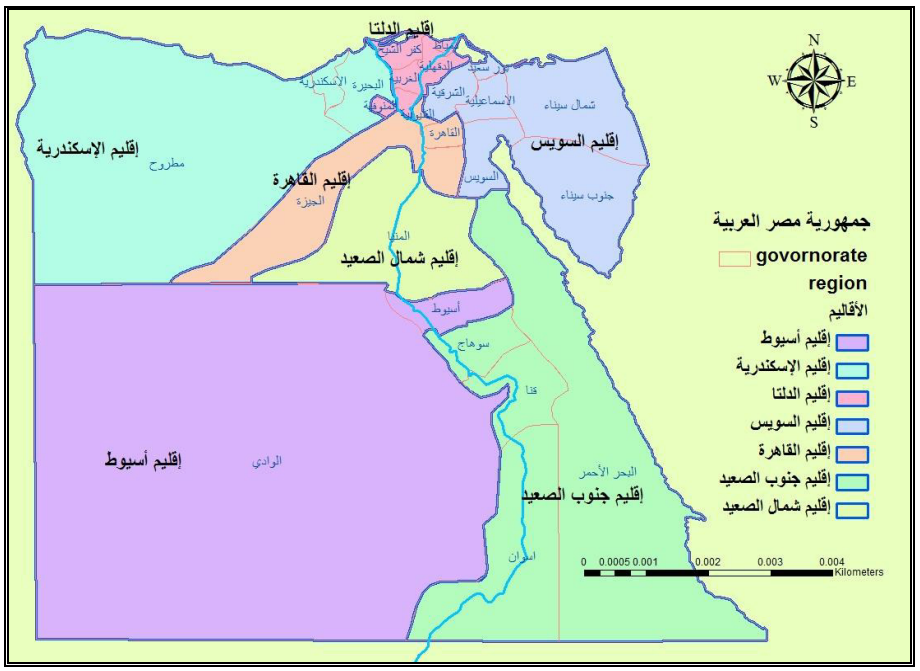

شكل (١) : الأقاليم التخطيطية فى مصر.

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الأقاليم التخطيطية في مصر، القاهرة ٢٠١٧.

ونتيجة لذلك قسمت مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية وهى: (أسعد معتوق، ٢٠٠٩، ص ص ٧-٨).

١. **إقليم القاهرة الكبرى:** وعاصمته القاهرة ويضم محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية.
٢. **إقليم الإسكندرية:** وعاصمته الإسكندرية ويضم محافظة الإسكندرية ومطروح والبحيرة والمحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية، بما يتماشى مع رأى ضم المناطق الصحراوية للمناطق الآهلة وجعلت محافظة مطروح

إقليماً مستقلاً يتماشى مع رأى استقلالية المناطق الصحراوية وفى عام ١٩٨٦ ألغى إقليم مطروح وضمت محافظة مطروح إلى إقليم الإسكندرية وأصبحت مصر مقسمة إلى سبعة أقاليم (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٥، ص ص ١٤-١٨).

٣. **إقليم الدلتا:** وعاصمته طنطا ويضم محافظات: الدقهلية ودمياط وكفر الشيخ والغربية والمنوفية ويمثل هذا الإقليم صفات أساسية تختلف عن الأقاليم السابق ذكرها فهو زراعى بالدرجة الأولى وتتميز بعض مدنه أو مراكز النمو به بمعدل نمو ملحوظ (وزارة التخطيط، ١٩٧٦).

٤. **إقليم قناة السويس:** وعاصمته الإسماعيلية ويضم محافظات مدن القناة الثلاث وهي: الإسماعيلية وبور سعيد والسويس ومحافظتي سيناء والشرقية والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى خليج السويس، ويلاحظ عدم تجانس إقليم قناة السويس حيث أن شبه جزيرة سيناء، تكثر فيها الثروات المعدنية، والبترولية والنباتية والسياحية وهى تشكل إقليماً طبيعياً. كما أن محافظات القناة والشرقية والدقهلية تشكل إقليماً تخطيطياً متجانساً.

٥. **إقليم شمال الصعيد:** وعاصمته المنيا ويضم محافظات: المنيا وبنى سويف والفيوم والجزء الشمالى من محافظة البحر الأحمر، ويلاحظ أن هذا الإقليم زراعى وتقوم معظم صناعاته على ما تنتجه هذه الزراعة، وهذا الإقليم ليس له منفذ على البحر الأحمر، كما أن الواحات البحرية التابعة لمحافظة الجيزة، أقرب إلى محافظة بنى سويف والمنيا كما هو موضح فى الشكل (٢).

٦. **إقليم أسيوط:** وعاصمته أسيوط ويضم محافظتي أسيوط والوادى الجديد، وإقليم أسيوط لا يوجد له منفذ على البحر الأحمر، ويجب أن تكون عواصم الأقاليم من المدن الجديدة التى تم إنشاؤها فى الأقاليم وليست مدن مراكز المحافظات القائمة، ويلاحظ أن منطقة الوادى الجديد تكثر بها الثروات الممكن تنميتها مثل مناجم الفوسفات بأبى طرطور والأراضى الشاسعة الممكن إصلاحها وزراعتها وإقامة تجمعات سكنية عليها تساعد على تخفيف ضغط السكان فى الوادى.

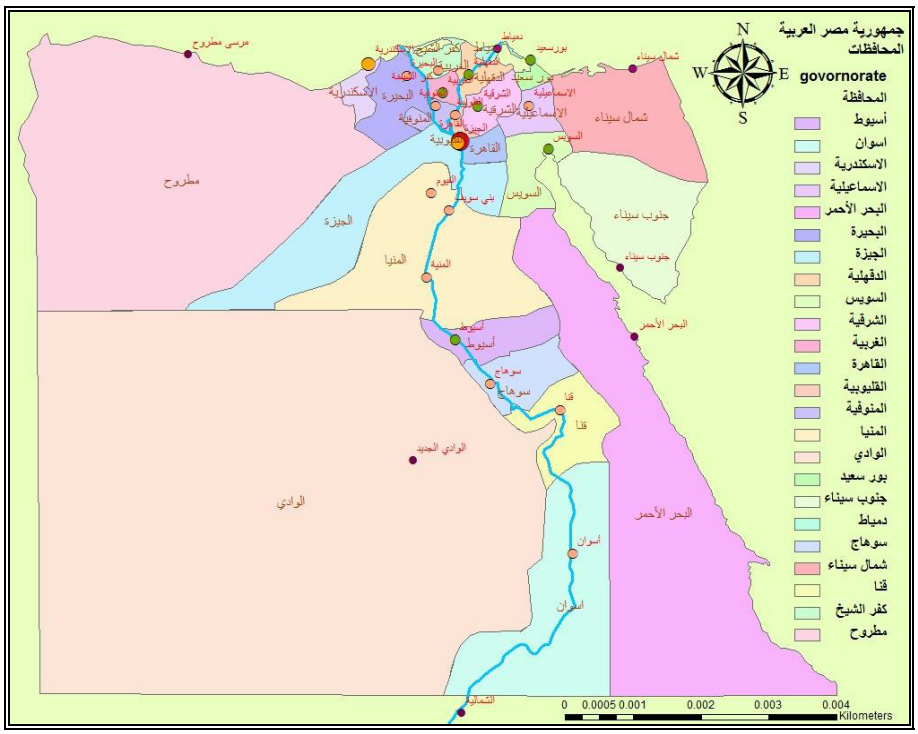

شكل (٢) : الحدود الإدارية للمحافظات فى مصر.

٧. **إقليم جنوب الصعيد:** وعاصمته أسوان ويضم محافظات: أسوان وسوهاج وقنا والجزء الجنوبى من محافظة البحر الأحمر، كما أن ضم سوهاج إلى إقليم جنوب الصعيد غير طبيعى، فهى أقرب إلى أسيوط منها إلى أسوان حيث إن بعدها عن أسيوط أقل من ١٠٠ كم وبعدها عن أسوان أكثر من ٣٠٠ كم، وتتوافر بهذا الإقليم الثروات الطبيعية المختلفة كخام الحديد والفوسفات والمنجنيز كما يوجد به السد العالى وينتج طاقة كهربائية تبلغ نحو ١٠ ملايين كيلو وات سنوياً .. وجدير بالذكر أنه روعى فى هذا التقسيم أن يشمل كل إقليم عدداً من المحافظات بحيث لا يتم الالتجاء إلى تقسيم أية محافظة بين إقليمين إلا فى أضيق الحدود وذلك تجنباً للتعقيدات الإدارية التى تنشأ عن هذا التقسيم. كما روعى أيضاً طبيعة مرحلة النمو الحالية وما يقترح من خطوات التنمية

فى المستقبل وكذلك توافر قدر مقبول من الخدمات والمرافق اللازمة لكل إقليم مع إبراز أهمية المناطق ذات الطبيعة الخاصة والتى يرجع أن تكون مجالاً لامتداد الحياة إلى الحيز غير المأهول من الدولة.

٨. **إقليم مطروح:** ويتمثل هذا الإقليم فى محافظة مطروح بعد استقطاع جزء منها ستقام عليه المحافظة الجديدة بمنطقة النوبارية ويتميز هذا الإقليم بكثافة سكانية منخفضة بجانب ثرواته الطبيعية المتعددة والممكن تنميتها وبجانب الأراضى الممكن استصلاحها وتوليد الطاقة الكهربائية من منخفض القطارة.

وتبدو الحاجة إلى التخطيط الإقليمى فى مصر ماسة نظراً لما تعانيه البلاد من تفاوت اقتصادى كبير بين الأقاليم المختلفة للبلاد ونتيجة لذلك فقد عملت الدولة على الأخذ بالتخطيط الإقليمى وقد صدر قرار جمهورى فى عام ١٩٧٧ بتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية وقد أعدت الخطة الخمسية الجديدة للفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ على هذا الأساس. أولاً أهمية التخطيط الإقليمى وعلاقته بالتخطيط القومى ثم يبين بعد ذلك أهميته فى جمهورية مصر العربية، ثم الاتجاه نحو الأخذ بالتخطيط الإقليمى وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية ودور السلطات المركزية والمحلية فى التخطيط الإقليمى (عبدالمطلب علي عبدالمطلب، ١٩٨١، ص ٦).

الحادي عشر – معوقات تنفيذ استراتيجية التخطيط الإقليمي في مصر :

هناك بعض المعوقات التي تعترض مسيرة التخطيط الناجح سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الهيئة أو الوزارة أو الدولة، وهذه المعوقات قد تكون معاصرة لعملية وضع الخطة أو قد تكون معاصرة لعملية التنفيذ.

١- **الظواهر السلبية والعيوب فى التخطيط الإقليمى المركزى:** يشكو المقيمون فى المحليات بأنهم لا يتلقون نفس المعاملة والخدمات والرعاية التى يتلقاها أقرانهم فى المدن الكبرى ويترتب على ذلك الظواهر التالية:

١. الإسراف الزائد فى نفقات إقليم كبير بحكم الحجم الكبير ونقص الموارد فى الأقاليم الأخرى.
٢. اتجاهات متزايدة فى هجرة المواطنين إلى الأقاليم الكبيرة على اعتبار أن فرص العمل متاحة أكثر من غيرها مما يمكن تسميته الهجرة المستترة.
٣. الكثافة السكانية الكبيرة فى الأقاليم الكبيرة مع التضخم فى الحجم والمنشآت مما يؤدى إلى الازدحام الشديد والمتزايد مع الوقت، مع صعوبة فى الحركة والانتقال من مكان لآخر، واختناق المرور فى وسط المدن وأطرافها (أحمد محمد عبدالرحمن المصري، ١٩٩٩، ص ٥١).
٤. العشوائيات النائية والإنشائية فى غيبة من القانون والقائمين على تنفيذ التخطيط العمرانى والإسكان والتى وصلت إلى درجة عالية من العشوائية فى كثير من المحافظات الكبيرة ، ولاسيما محافظتى القاهرة والإسكندرية.
٥. ظاهرة إهمال الريف والقرى وعدم تحسين خدماته والتعدى على الأرض الزراعية وتحويلها إلى سكنية والمتاجرة فيها مخالفة لقانون عدم تبوير الأراضى الزراعية، وهذا يعتبر قصوراً فى التخطيط الإقليمى.
٦. نقص الرقابة على امتداد الأنشطة ونمو البعض على حساب النشطة الأخرى، بل وانكماش البعض منها. وإذا كانت هناك متابعة حقيقية لخطط الإقليمية لأمكن التدخل فى الوقت الملائم (أحمد محمد عبدالرحمن المصري، ١٩٩٩، ص ٥٢).

٢- **عدم دقة البيانات والمعلومات والإحصائيات:** إن أساس الخطة يعتمد على المعلومات والبيانات والإحصائيات التي يتم الحصول عليها من عدة مصادر والتي يعتمد عليها في وضع مجموعة من الافتراضات والتوقعات بالنسبة للمستقبل، ولكي تكون تلك الافتراضات قريبة من المستقبل يشترط دقة وصدق وصحة هذه المعلومات.

٣- **تباين التوقعات والتقديرات الحالية والمستقبلية:** يرتبط هذا المعوق من معوقات التخطيط بالمعوق السابق، فكلما كانت المعلومات والبيانات خاطئة كانت التوقعات والافتراضات خاطئة.

٤- **جمود الإجراءات وتعددها:** إن تعدد الإجراءات والسياسات وجمود الإجراءات يمثل إحدى العقبات الرئيسية في عملية التخطيط، خصوصاً إذا كانت هذه الإجراءات قديمة ومرت عليها فترة زمنية طويلة.

٥- **الصعوبات والمعوقات الفنية:** من الممكن أن تكون الحاجة الفنية عائقاً في سبيل تنفيذ الخطط، فلو فرضنا صحة المعلومات والبيانات سليمة وبنيت الخطة على أساس صحيح إلا إن عدم صحة تقدير حجم وأنواع الامكانات المادية يمثل عائقاً كبيراً.

٦- **نقص التمويل المالي:** تتمثل الصعوبات المالية في عدم صحة تقدير حجم وأنواع الإمكانات المادية، والخطأ في توظيف واستخدام الموارد المادية.

٧- **ضعف الوعي الخططي:** يعتبر ضعف الوعي بالتخطيط من أهم معوقات التخطيط حيث يسيطر على تصرفات القائمين على التخطيط أفكار تعود للبيئة التي يعيشون فيها.

٨- **المعوقات البشرية والإدارية:** الخطة مهما كانت جيدة فإنها لا تستطيع أن تعوض عجز الإدارة الضعيفة في حين أن الإدارة الجيدة يمكنها أن تعوض عجز الخطة الضعيفة.

الثاني عشر – استراتيجية التنمية المستدامة للتخطيط الإقليمي (رؤية مصر ٢٠٣٠م) :

وقد تبنّت رؤية مصر ٢٠٣٠م استراتيجية مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام يُقصد به تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل، ومن ثم يرتكز مفهوم التنمية الذي تتبنّاه الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد رئيسية تشمل البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي.

١) أهمية استراتيجية التنمية المستدامة للتخطيط الإقليمي:

تأتي أهمية هذه الاستراتيجية خاصةً في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها مصر بأبعادها المحلية والإقليمية والعالمية والتي تتطلب إعادة النظر في الرؤية

التنموية لمواكبة هذه التطورات ووضع أفضل السبل للتعاطي معها بما يمكن المجتمع المصري من النهوض من عثرته والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة وتحقيق الغايات التنموية المنشودة للبلاد.

وفي إطار الإعداد لهذه الاستراتيجية، تمت الاستفادة من الاستراتيجيات والمبادرات التي أعدتها جهات ومؤسسات حكومية وخاصة ومجتمع مدني. وقد شملت الاستراتيجيات والخطط التى تم مراجعتها والبناء عليها رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، و"المخطط الاستراتيجي والعمراني ٢٠٥٢" الذي أعدته الهيئة العامة للتخطيط العمراني، و"الإطار الاستراتيجي لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٢٢م الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والعديد من الاستراتيجيات التي قام بإعدادها عدد من الدول والتي حققت نجاحاً في هذا المجال مثل الهند وماليزيا ودبي وجنوب إفريقيا وغيرها.

كما تم الأخذ في الاعتبار عند إعداد الاستراتيجية ضرورة ربط أهداف الاستراتيجية بمؤشرات أداء محددة وقابلة للقياس يتحمل مسئولية تنفيذها جهات محددة، وواقعية ومرتبطة بمدى زمني محدد وتتناسب وترتبط بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥م.

٢) مرتكزات استراتيجية التنمية المستدامة للتخطيط الإقليمي:

ترتكز استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م على مفاهيم النمو الاحتوائي والمستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، بما يؤكد مشاركة الجميع في عملية البناء والتنمية ويضمن في الوقت ذاته استفادة كافة الأطراف من ثمار هذه التنمية. وتراعي الاستراتيجية مبدأ تكافؤ الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد ودعم عدالة استخدامها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

تولي وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إعداد استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ والتي تستهدف:

- تطوير وصياغة رؤية لتنمية مصر حتى عام ٢٠٣٠، لتكون بمثابة خارطة طريق تعظم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وترفع من ميزة التنافسية وتعمل على إعادة إحياء دور مصر التاريخي فى ريادة الإقليم وعلى توفير حياة كريمة للمواطنين.
- ولقد تم الاعتماد فى إعداد هذه الاستراتيجية على النهج التشاركي مع ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والخبراء والأكاديميين.
- كذلك تم عقد العديد من ورش العمل مع:

- الوكالات الدولية من بينها منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، البنك الدولي.

٣) مراحل إعداد استراتيجية التنمية المستدامة للتخطيط الإقليمي:

مراحل إعداد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ بأربع مراحل رئيسية على النحو التالي:

- **المرحلة التحضيرية:** استهدفت هذه المرحلة دراسة وتحليل الوضع الحالي ودراسة الاستراتيجيات والخطط السابق إعدادها على المستوى القومي والقطاعي، والاستراتيجيات والرؤى التي أعدها المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذا الاستراتيجيات الدولية. كما تم تحليل التحديدات وأهم المشكلات التي تواجه مصر في الوقت الراهن والمستقبل، بالإضافة إلى الاطلاع على المتغيرات والتحديات الدولية المستقبلية.
- **مرحلة إعداد التوجهات الرئيسة:** ركزت هذه المرحلة على تحديد التوجهات الرئيسية للاستراتيجية، ووضع الهيكل الرئيسي للاستراتيجية (ممكنات –

مقومات – محاور)، وصياغة الرؤى والغايات والأهداف الفرعية للمحاور الرئيسية التي تم اختيارها بعناية، وبتوافق كبير، وتجدر الإشارة إلى عدم ارتباط المحاور الرئيسية بقطاعات بعينها، بل إن بعض المحاور ترتبط بأكثر من قطاع، ومن الممكن أن ترتبط القطاعات أو الوزارات والهيئات بأكثر من محور من محاور الاستراتيجية.

- **مرحلة اختيار السياسات والبرامج والمبادرات ذات الأولوية:** تتضمن هذه المرحلة تحويل الأهداف الفرعية للمحاور المختلفة إلى سياسات وبرامج ومشروعات ذات أولوية وتحديد الترابطات والتشابكات بين المحاور المختلفة على النحو الذي يحقق أهداف التنمية المستدامة مع مراجعة مؤشرات الأداء التي تقيس التقدم نحو تحقيق أهداف المحاور، وتحديد مستهدفات كمية يتم تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠.
- **مرحلة إعداد وثيقة الاستراتيجية والحوار المجتمعي:** تضمنت هذه المرحلة كتابة وثيقة الاستراتيجية ومراجعتها مع كافة الأطراف المعنية، وإعداد خطة للتواصل المجتمعي للتعريف بالاستراتيجية والترويج لها على المستويين القومي والإقليمي.

الثالث عشرً – التقسيم المقترح لاستراتيجية التخطيط الإقليمي في مصر رؤية ٢٠٣٠م :

التقسيم المقترح لاستراتيجية التخطيط الإقليمي في مصر رؤية ٢٠٣٠م للمحافظات المصرية، والذى أعدته هيئة التخطيط العمراني بوزارة الإسكان ضمن المرحلة الثانية من المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية حيث تضمن هذا التقسيم للمحافظات (١٠) أقاليم تنموية بها (٣٢) محافظة بدلاً من (٢٧) محافظة[١].

(١)وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر"، القاهرة، ٢ أبريل ٢٠١٥.

١) خريطة التقسيمات الإدارية الجديدة للمحافظات المصرية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م:

انتهت هيئة التخطيط العمراني من إعداد خريطة التقسيمات الإدارية الجديدة للمحافظات المصرية والأقاليم التنموية التخطيطية، والتي سيتم تنفيذها على الطبيعة من خلال المخطط الاستراتيجي الشامل حتى عام ٢٠١٧ بالتعاون مع وزارة التنمية المحلية والمحافظات وهيئة المساحة وجميع الجهات المعنية. وحدد التقسيم الجديد المحافظات الخمسة الجديدة التى ستكون ذات أولوية فى التنمية ضمن المخطط: وسط سيناء، والعلمين، وادي النطرون، و٢٥ يناير، والعاشر من رمضان لتصبح عدد المحافظات (٣٢) بدلاً من (٢٧)، وأن حدود المحافظات الجديدة ستكون كالتالي:

١. **المحافظة الأولي وهى محافظة العاشر من رمضان:** والتى ستضم شمال شرق محافظة القاهرة ومدينة العبور والعاشر من رمضان والأراضي الواقعة بشمال القاهرة / الإسماعيلية الصحراوي.
٢. **المحافظة الثانية وهى محافظة العلمين:** وستضم المدينة المليونية بالعلمين وتمتد جنوباً لتضم منطقة منخفض القطارة.
٣. **أما المحافظة الثالثة وهى محافظة وادى النطرون:** ستضم الظهير الصحراوي للإقليم غرب طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي فى مواجهة مدينة السادات بعمق ٣٥ –٤٠ كيلو متر استقطاعاً من محافظة البحيرة .
٤. **والمحافظة الرابعة وهى محافظة وسط سيناء:** ومن المقرر أن تضم وفقاً للتقسيم أجزاء من محافظتي شمال وجنوب سيناء، ويمثل الحد الشرقي لها بعد استراتيجي وأمنى، كما سيكون لها واجهتين بحريتين على خليج العقبة وخليج السويس.
٥. **وتأتى المحافظة الخامسة وهى محافظة حلوان:** وتضم مركزي الصف وأطفيح استقطاعاً من الجيزة وجنوب القاهرة بدءاً من حلوان.
٦. **وبالنسبة للمحافظة الخامسة فهي محافظة ٢٥ يناير:** وستكون بديلة لمحافظة حلوان وستضم حلوان و ١٥ مايو والتبين والمعصرة، ومركزي الصف وأطيح استقطاعاً من الجيزة وجنوب القاهرة بدءاً من حلوان.

٢) التقسيمات الإدارية الجديدة للأقاليم المصرية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م:

وتضمن التقسيم الجديد لأقاليم مصر كما يظهر الشكل رقم (٣) أيضاً (٥) محافظات جديدة من إجمالي ٣٢ محافظة ستكون مناطق التنمية ذات الأولوية في المخطط الاستراتيجي، وهى محافظات العاشر من رمضان وحلوان في إقليم القاهرة الكبرى، ومحافظة وادى النطرون في إقليم الدلتا، ومحافظة العلمين في إقليم مطروح، بالإضافة إلى محافظة وسط سيناء في إقليم سيناء.

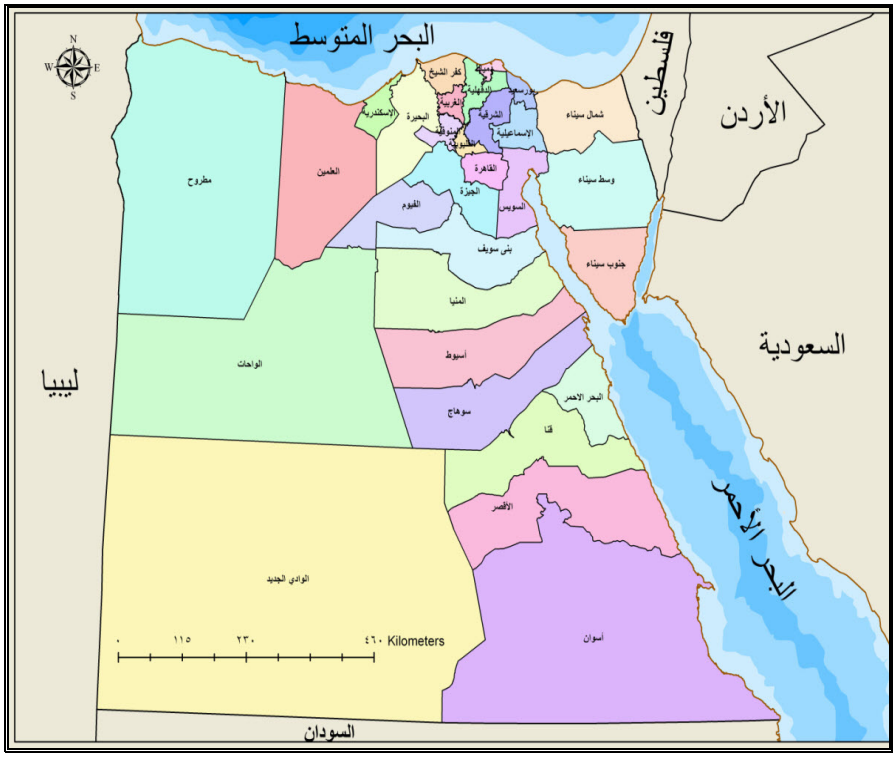

شكل (٣) : التقسيمات الإدارية الجديدة للأقاليم المصرية في ضوء رؤية ٢٠٣٠م.

إضافة إلى ثلاثة أقاليم تخطيطية جديدة هي: إقليم وسط الصعيد وإقليم الإسكندرية وإقليم سيناء ليصبح عددها (١٠) بدلاً من (٧) أقاليم وهي: إقليم وسط الصعيد سوف يضم محافظات أسيوط وسوهاج وقنا والبحر الأحمر. إقليم سيناء

سيضم محافظات شمال وجنوب ووسط سيناء. إقليم الإسكندرية سيضم محافظتي الإسكندرية ووادي النطرون.

١. **وجاء الإقليم الأول في التقسيم الجديد، وهو إقليم القاهرة الكبرى:** ويضم ٥ محافظات هى القاهرة، الجيزة، القليوبية، العاشر من رمضان وحلوان.
٢. **أما الإقليم الثاني فهو إقليم الدلتا:** ويضم ٨ محافظات هى دمياط، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، ووادي النطرون.
٣. **الإقليم الثالث:** وفقاً للتقسيم الجديد المقترح حتى عام ٢٠٢٧، هو إقليم الإسكندرية، ويضم محافظة واحدة وهى محافظة الإسكندرية.
٤. **الإقليم الرابع:** هو إقليم مطروح ويضم محافظتي مطروح والعلمين.
٥. **أما الإقليم الخامس هو إقليم قناة السويس:** ويضم ثلاث محافظات هى محافظة بورسعيد، الإسماعيلية، والسويس.
٦. **الإقليم السادس وهو إقليم سيناء:** ويضم ثلاث محافظات أيضاً هى محافظات شمال ووسط وجنوب سيناء.
٧. **ويأتي الإقليم السابع وهو إقليم شمال الصعيد:** ويضم ثلاث محافظات هى محافظة الفيوم، بنى سويف، والمنيا.
٨. **والإقليم الثامن وهو إقليم وسط الصعيد:** ويضم أربع محافظات هى محافظة أسيوط، قنا، سوهاج، والبحر الأحمر.
٩. **أما الإقليم التاسع هو إقليم جنوب الصعيد:** ويضم محافظتي الأقصر وأسوان.
١٠. **الإقليم العاشر هو إقليم الوادي الجديد:** ويضم محافظة وادى الجديد فقط.

الرابع عشر – الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م :

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ أن يكون الاقتصاد المصري، اقتصاد سوق منضبطاً يتميّز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وقادراً على تحقيق نمو احتوائي مستدام، ويتميّز بالتنافسية والتنوّع ويعتمد

على المعرفة، ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، قادراً على التكيّف مع المتغيّرات العالمية، وتعظيم القيمة المُضافة، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع(١).

١) الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠م:

تعتر التنمية الاقتصادية من أهم ركائز استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م، باعتبارها المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة حيث يؤدي النمو الاقتصادي المستدام إى توفر فرص عمل وتوليد وزيادة الدخل، ما يعزز من قدرة الدولة على تطوير البنية الأساسية اللازمة لجذب الاستثمار المحي والأجنبي ورفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة ورفع مستوى الخدمات اللازمة لحياة المواطنين لتحسن مستوى معيشتهم وتمكينهم من الاستمرار، ودعم عملية التنمية الاقتصادية وتوفير حياة تتسم بالرخاء والاستدامة لجميع المواطنين.

ويظهر الشكل (٤) أن الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر حتى عام ٢٠٣٠ تتمثل ما يلي(٢):

١. **استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي:** يتضمن الهدف خفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استقرار مستوى الأسعار.

---

(١) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م (الأهداف ومؤشرات الأداء)"، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، القاهرة، ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

(٢) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٧.

٢. **تحقيق نمو احتوائي ومستدام:** يتضمن الهدف رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمياً، وزيادة مشاركة المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وتحقيق التمكين الاقتصادي للعمل على تخفيض معدلات الفقر.
٣. **زيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة:** يتضمن الهدف زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دولياً ورفع مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة الخدمات الإنتاجية والتي تشمل خدمات الصيانة للأجهزة والمعدات، والتصميم والاتصالات، والشحن والنقل وذلك اتساقاً مع توجهات الدولة، والممارسات العالمية في هذا الشأن التي تعتبر كلا من الصناعة والخدمات محركاً مزدوجاً للنمو وزيادة مساهمة الصادرات في معدل النمو الاقتصادي.
٤. **تعظيم القيمة المضافة:** يتضمن الهدف زيادة المكون المحلي في المحتوي الصناعي وخفض عجز الميزان التجاري.
٥. **أن يكون قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية:** يتضمن الهدف زيادة مساهمة الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي لتصبح مصر من أكبر ٣٠ دولة في مجال الأسواق العالمية، ومن ضمن أفضل ١٠ دولة في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عشرة أعوام وضمن الدول حديثة التصنيع خلال ٥ سنوات.
٦. **توفير فرص عمل لائق ومنتج:** يتضمن الهدف خفض معدل البطالة ومضاعفة معدلات الانتاجية يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع يتضمن الهدف تحسين مستوى معيشة المواطنين.
٧. **دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد:** يتضمن الهدف العمل على دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد وخفض حجم المعاملات غير الرسمية من خلال تطوير آليات دمج هذا القطاع وتوفير الحوافز والقضاء على المعوقات.

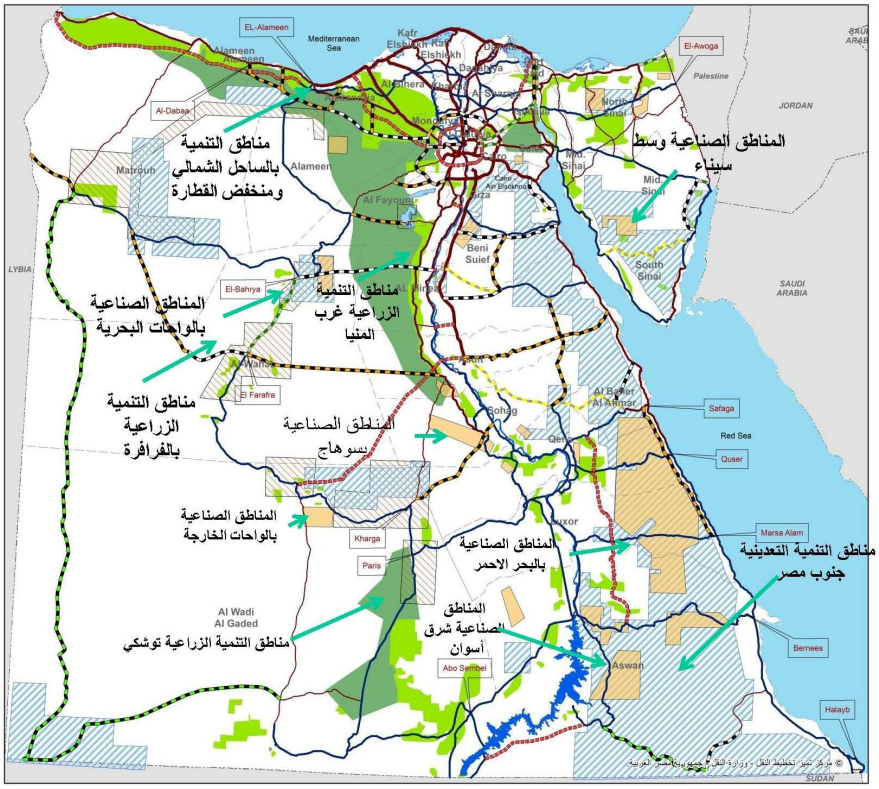

شكل (٤) : الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في مصر وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

٢) مؤشر القياس المستحدثة الاقتصاد المصري بحلول عام ٢٠٣٠م:

بحلول عام ٢٠٣٠ سوف يكون مؤشر قياس الاقتصاد المصري يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة المقارنة، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ (والبالغ ١٨٠١,٩ مليار جنيه) مقارنةً بعام ٢٠١٣/٢٠١٤، لتحقيق أهم مؤشرات قياس الأداء في التخطيط الصناعي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط.
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% في المتوسط.

- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠%.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%.
- وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد: ضرورة توفير إحصاءات دقيقة حول القطاع غير الرسمي لوضع سياسات وبرامج تستهدف دمجه في منظومة القطاع الرسمي ومتابعة مدى فعالية هذه الإجراءات، سوف يتم إعداد مؤشرات تعمل على توضيح الواقع الفعلي للقطاع غير الرسمي.
- معدلات نمو الأقاليم الاقتصادية: أهمية توفير مؤشر محلي يقيس التغير في الناتج المحلي الإجمالي للأقاليم الاقتصادية المختلفة.

٣) الأهداف الاستراتيجية لتخطيط الطاقة لرؤية مصر ٢٠٣٠م:

بحلول عام ٢٠٣٠ يكون قطاع الطاقة قادراً على تلبية كافة متطلبات التنمية الوطنية المستدامة من موارد الطاقة وتعظيم الاستفادة الكفء من مصادرها المتنوعة (تقليدية ومتجدّدة) بما يؤدي إلى المساهمة الفعالة في دفع الاقتصاد والتنافسية الوطنية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة مع تحقيق ريادة في مجالات الطاقة المتجدّدة والإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد، ويتميّز بالقدرة على الابتكار والتنبؤ والتأقلم مع المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية في مجال الطاقة وذلك في إطار مواكبة تحقيق الأهداف الدولية للتنمية المستدامة.

١. **القدرة على توفير الطاقة المطلوبة:** مع الحفاظ على معدلات النمو المرجوة، وزيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي.
٢. **الوصول بمزيج الطاقة إلى المستويات العالمية:** وأن يكون لقطاع الطاقة مساهمة إيجابية وفعالة عن طريق زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع.
٣. **تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية للطاقة:** وزيادة مجمل إنتاج الطاقة من الموارد المحلية وتعظيم درجة الاعتماد عليها، وتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة.

٤. **خفض كثافة واستهلاك الطاقة:** في مختلف القطاعات نسبة للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وخفض درجة المخلفات والملوثات الناتجة من قطاع الطاقة.

الخامس عشر – الأهداف الاستراتيجية للتخطيط الزراعي رؤية مصر ٢٠٣٠م :

شهدت الزراعة المصرية خلال العقدين الماضيين تطورات هامة أثرت تأثيراً مباشراً على دور القطاع الزراعي فى تكوين الدخل القومي وتنمية الاتجاه نحو التصدير، كما أثرت على أوضاع المزارعين من حيث التراكيب المحصولية، وأنماط التكنولوجيا المطبقة، ومستويات الدخول المتحصل عليها، ومدى استجابة المزارعين للتغيرات السوقية، وتستعرض النقاط التالية أهم ملامح التغير الذى لحق بالزراعة المصرية خلال هذه الفترة حيث تفاوتت معدلات التنمية خلال العقدين الماضيين تفاوتاً واضحاً ما بين فترة وأخرى تأثيراً بتطورات الأوضاع الاقتصادية العامة من جانب، واستجابة لجهود التنمية واستثماراتها من جانب أخر.

ويمكن إبراز بعض أهم الأسباب ذات الأثر المباشر والفعال على المعدلات التنموية السابق الإشارة إليها[١]:

١. **تطورات الاستثمار الزراعي:** سواء من قبل الدولة أو القطاع الخاص، إذ تفيد الأرقام أن هناك ترابطاً واضحاً بين معدلات الاتفاق الحكومي على هذا القطاع، ومعدلات التنمية التي أمكن إحرازها، الأمر الذى يشير بوضوح لا يقبل الشك أن نقطة الانطلاق لتحقيق إنجازات تنموية هامة تتمثل فى الإنفاق الاستثماري العام، والذى تتولاه الحكومة موجهاً لتدعيم البنية الأساسية للقطاع، وتجهيز مناطق الاستصلاح الجديدة بكامل المقومات التنموية المطلوبة. ومما

(١)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢.

يؤكد ذلك ما تبرزه الإحصاءات حول التراجع الواضح لمعدلات استصلاح الأراضي فى ظل محدودية الإنفاق الاستثماري الحكومة حيث تراجع بالأسعار الجارية من نحو ١٨ مليار جنيه فى الفترة إلى نحو ١٥,٢ مليار جنيه فى جملة السنوات الخمس الماضية(١).

٢. **زيادة القدرة علي استيعاب التكنولوجيا وتطويرها:** حيث شهدت هذه الفترة تطورا هاما في تهيئة البنية الأساسية للبحث والتطوير التكنولوجي وذلك بدعم مركز البحوث الزراعية واتساع دوائر اختصاصاته وبناء قدراته البشرية وكذا باقى مؤسسات البحث العلمي الزراعي، وقد ساعد على ذلك نجاح الدولة فى استقطاب العديد من مصادر التمويل الأجنبي لتعمل على دعم الزراعة المصرية فى صورة مشروعات تنموية متخصصة أحياناً، وعامة أحياناً أخرى. لعل مشروعات تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال مشروع تطوير النظم الزراعية (Egypt-California) ومشروع تطوير أهم محاصيل الحبوب المصرية (EMCIP) المشروع القومي للبحوث الزراعية (NARP)، ومشروع نقل التكنولوجيا الزراعية واستخداماتها (ATUT) ومشروع إصلاح السياسات الزراعية (APRP) وكذا مشروع تطوير الصرف الزراعي الذى موله البنك الدولى وغيره من المشروعات المماثلة، تعد أمثلة لما شهدته هذه الفترة من تطور هام فى مجال بناء القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي الزراعي. وقد كان من محصلة تلك المشروعات الزيادة غير المسبوقة فى الإنتاجية الزراعية للعديد من المحاصيل والتي يأتي فى مقدمتها القمح، الأرز، والذرة، والعديد من المحاصيل البستانية مثل العنب والفاصوليا الخضراء وغيرها، هذا إلى جانب التنمية السريعة التي شهدها قطاع الاستزراع السمكي خلال هذه الفترة(٢).

---

(١)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٢.

(٢)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣.

٣. **تحرير القطاع الزراعي من القيود الحكومية:** خلال فترة التسعينيات تغيراً جذرياً في مسئوليات وأدوار الدولة في الأنشطة الزراعية، وعدلت علاقات الإنتاج الزراعي بموجب قانون العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجريها، وألغيت الدورة الزراعية الإجبارية، وحررت قرارات المزارعين التسويقية، وأيضاً تقلص الدعم الزراعي تدريجياً فى مقابل تحرير الأسعار الزراعية مسترشدة بنظريتها الدولية، إلى غير ذلك من التغيرات الهامة، التى أثرت بفاعلية على عدة جوانب كان فى مقدمتها تغيرات واضحة في التراكيب المحصولية في اتجاه المحاصيل الأعلى عائد من وجهة نظر المزارعين، وبالتالي فقد اتسعت مساحات الأرز على حساب القطن، وأدخلت العديد من الأصناف والأنواع المحصولية الجديدة التى لم تكن معروفة سابقاً.

٤. **إصلاح العلاقات الإيجارية الزراعية:** ترتب على صدور قوانين الإصلاح الزراعي وما تضمنه من تحديد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة على الأراضي الزراعية والتجديد التلقائي للعقود الإيجارية وتوريث تلك العقود إلى الإلغاء الكامل لدور الطلب والعرض فى تحديد القيم الإيجاري للأراضي وكذا أثمان الأراضي. وزيادة على ذلك فقد جمدت الحكومة القيمة الضريبية على الأراضي وبالتالي القيمة الإيجارية لها وهو الأمر الذى استمر لأكثر من أربعين عاماً، وقد ترتب على هذا الوضع العديد من مظاهر الخلل والتناقض فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصري، ويمكن الإشارة إلى بعض مظاهر الخلل فى الجوانب التالية[١]:

- ❖ انعدام الثقة والتعاون بين ملاك الأراضي ومستأجريها الأمر الذى انعكس على محدودية الاهتمام بصيانة الأراضي وزاد من تدهورها.
- ❖ ظهور اختلال شديد فى سوق الأراضي حيث انخفضت أثمان الأراضي المؤجرة إلى نحو نصف نظريتها غير المؤجرة والمزروعة على الذمة.

(١)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣.

- ❖ اتجاه الكثير من الملاك بالاتفاق مع المستأجرين إلى تبوير تلك الأراضي وطرحها للاستخدام السكنى، وبالتالي خروج مساحات كبيرة من أجود الأراضي الزراعية من الاستعمال الزراعي.
- ❖ انخفاض التدفق الاستثماري ومن ثم التكوين الرأسمالي فى القطاع الزراعي، الأمر الذى حد بشكل كبير من إمكانيات تنمية المشروعات المرتبطة والمكملة للأنشطة الزراعية، وهو ما ينعكس بالضرورة على كفاءة توزيع استخدامات الأراضي بين الأنشطة المزروعة المختلفة. وقد بذلت الدولة جهوداً حثيثة لتطبيق القانون الجديد دون التأثير على السلام الاجتماعي فى الريف من خلال:
  - التعديل التدريجي للفئات الإيجارية حتى تعكس القيم السوقية الحقيقية.
  - إعطاء فترة انتقالية طويلة نسبيا لتوفيق الأوضاع بين الملاك والمستأجرين.
  - تعويض المستأجرين المتضررين بأراضي بديلة فى مناطق التوسع الأفقي وبشروط ميسرة مع توفير مقومات التوطين فى هذه المناطق.

٥. **زيادة معدلات ميكنة العمليات الزراعية:** شهدت السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً فى ميكنة العديد من العمليات الزراعية وبخاصة عمليات إعداد الأراضي للزراعة، والرى، ومقاومة الآفات، والحصاد لغالبية المحاصيل الزراعية. وقد أدى ذلك إلى تحرير الحيوان من العمل الزراعى وهو ما انعكس على إنتاجها إيجابياً، كما أدى ذلك إلى زيادة كفاءة أداء العمليات المزروعة وتخفيض الزمن والجهد اللازم لأداء تلك العمليات وهو ما انعكس على كل من إنتاجية المحاصيل المختلفة من ناحية، ومعدل التكثيف الزراعي من ناحية أخرى، كما شهدت تلك الفترة أيضاً ميكنة العديد من الأنشطة الزراعية الأخرى مثل مزارع دجاج اللحم والبيض والمزارع السميكة[١].

(١)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٤.

٦. **زيادة القدرة التنافسية للعديد من منتجات الزراعة فى الأسواق الدولية:** ظلت الصادرات الزراعية لفترات طويلة من الزمن محصورة فى أربعة محاصيل رئيسية وهى القطن والأرز والبصل والموالح. ومنذ منتصف التسعينات بدأت مظاهر التحول الجذري فى هيكل تجارة الصادرات الزراعية حيث تنوعت محصولياً واتسعت سوقياً، وتضاعفت من حيث القيمة والعائد التصديرى ومما يؤكد ذلك أن جملة قيمة الصادرات الزراعية بلغت نحو ١٢٣٠ مليون دولار سنوياً خلال الثلاث سنوات الأخيرة تشكل المحاصيل الأربع السابق الإشارة إليها نحو ٥٠% من هذه الحصيلة التصديرية، والباقى كان محصلة تصديرية للعديد من الحاصلات الأخرى مثل الخضر، الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية.

كما اتسعت الدائرة السوقية للصادرات المصرية فلم تقتصر على السوق العربية أو الأوروبية بل انتشرت لتصل إلى العديد من الأسواق الإفريقية، وأسواق جنوب شرق أسيا وغيرها من أسواق الاستيراد الرئيسية على النطاق العالمى.

٧. **التحسن النسبى فى معدلات التصنيع الزراعى:** على الرغم من أن معدلات التصنيع الزراعي لمنتجات الزراعة المصرية مازالت دون الطموح، فإن العقدين الماضيين قد شهدا ولا شك تطورا هاماً فى هذا المجال، فقد أنشئت العديد من وحدات التصنيع الأحدث تكنولوجيا، كما جاءت منتجاتها مطابقة لشروط الجودة العالمية بالقدر الذى زاد من قدرتها على النفاذ إلى العديد من الأسواق الخارجية. ولعل التطورات التى شهدتها صناعة العصائر والمربات، وصناعات الخضر المجمدة والمجففة لخير دليل على التطور الذى تحقق خلال هذه الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأمر لم يقتصر فقط على التصنيع الزراعي المباشر لمنتجات الزراعة، بل أمتد أيضاً لتصنيع العديد من مدخلاتها وبصفة خاصة مواد التعبئة والأسمدة والمبيدات ومستلزمات الري وغير ذلك من المدخلات الزراعية الرئيسية. وقد انعكس هذا التطور فى شكل الزيادة السريعة فى حجم الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة.

٨. **تحسين مستويات دخول المزارعين:** على الرغم من عدم الرضى الكامل عن مستويات دخول المنتجين التي تحققها الأنشطة الزراعية فى الوقت الراهن، إلا أن هذه الدخول قد شهدت تطوراً إيجابياً خلال العقدين الماضيين، ويكفى للتدليل على ذلك من أن صافى عائد الفدان بالأسعار الثابتة قد تزايد بنحو ٦٨٤ جنيه فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٨٥ ليصل هذا العائد للفدان إلى نحو ١٠٤٦ جنيه خلال عام ٢٠٠٧، محققاً بذلك معدلاً للنمو بلغ بنحو ١,٧% سنوياً، إلا أن العامل الحاسم الذى أضعف من أثر هذا التطور التنموي على الأوضاع المعيشية للمزارعين، يتمثل فى الانخفاض الحاد فى حجم الحيازات المزرعية والذى شهدته سنوات هذه الفترة، إذ تزايدت نسبة الحيازات القزمية دون الفدان الواحد لتشكل وحدها نحو ٤٣,٥% من مجمل أعداد الحيازات، وذلك بعد أن كانت تشكل نسبة تقل عن ذلك كثيراً فى الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينات(١).

٩. **وضخ الاستثمارات الحكومية والخاصة فى القطاع الزراعي:** من أجل تحقيق الاستقرار الضروري للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية اهتمت خطة الدولة للتنمية بتعديل وتطوير السياسة الزراعية خلال رؤية ٢٠٣٠م باعتبارها من أهم الآليات اللازمة والضرورية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتطوير أوضاع الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم المعيشية وتحديد صلة القطاع الخاص بالسياسة التنموية من منظور المفهوم التكاملي والمشاركة فى التخطيط، وذلك عن طريق(٢):

---

(١)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٥.

(٢)وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨.

- دعم المكينة الزراعية وتطوير صوامع تخزين الحبوب لخفض الفاقد أثناء النقل والتخزين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٣٤ مليون جنيه.
- تنفيذ العديد من المشروعات التنموية والخدمية فى مجالات استصلاح الأراضي وتنمية الموارد والأنشطة الزراعية المختلفة.
- إعادة إحياء نشاط مشروع البتلو بإجمالي قروض ٣٠٠ مليون جنيهاً وتنفيذ المرحلة الأولى بقيمة ١٠٠ مليون جنيه لعدد ٦١٨ مستفيداً وسيتم الانتهاء من المراحل التالية نهاية يونيو ٢٠١٨.
- إقامة عديد من المشروعات الخاصة بالتدريب الزراعي والتسويق وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الثروة السمكية.
- إدخال محاصيل جديدة لها ميزة تصنيعية تصديرية مثل (الكينوا والكاسافا) فى مشروع المليون ونصف مليون فدان.
- تنفيذ الحملات القومية للنهوض بالمحاصيل الاستراتيجية (القمح – الذرة – القطن – الأرز).
- التأكيد على برنامج الإصلاح الاقتصادي بما تضمنه من تحرير سعر الصرف، الأمر الذى أدى إلى التوجه لزيادة أسعار بعض المحاصيل الاستراتيجية الاستيرادية مثل فول الصويا، الذرة الصفراء الفول البلدي مما شجع المزارعين على زراعتها.
- فتح مجالات تعاون جديدة مع العديد من الدول مثل: ألمانيا، الصين، موريتانيا وفيتنام، كما تم إنشاء ثلاث مزارع مصرية مشتركة فى مالى والكونغو الديمقراطية وتوجو والتى تهدف إلى التعاون والترابط ونقل الخبرات بين مصر والدول الإفريقية.

السادس عشر – الأهداف الاستراتيجية للتخطيط البيئي رؤية مصر ٢٠٣٠م :

سوف يكون التخطيط البيئي بحلول عام ٢٠٣٠م محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة

استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ومما يساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطن المصري.

١. **الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية:** لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة.
٢. **ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:** وإيجاد بدائل غير تقليدية لها لضمان استدامتها ويتم التركيز في محور البيئة على تحقيق الأمن المائي وجودة الموارد المائية.
٣. **الحد من أحمال تلوث الهواء:** والتلوث الناتج عن المخلفات غير المعالجة بما له من آثار بيئية وصحية خطيرة مع تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية عن طريق استغلال المخلفات الصلبة مع التركيز على المخلفات الصلبة البلدية.
٤. **الحفاظ على توازن النظم الأيكولوجية:** والتنوع البيولوجي والإدارة الرشيدة والمستدامة لها.
٥. **صون التنوع البيولوجي:** المتميز في مصر ورفع كفاءة إدارته عن طريق المحميات الطبيعية بما يضمن لهذا التنوع البيولوجي الاستمرارية والاستدامة.
٦. **تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية:** تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية.
٧. **ضمان التزام مصر باتفاقياتها البيئية الدولية والإقليمية:** ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات البيئية.
٨. **التعرف على طرق وأساليب التقييم البيئي للمشروعات التنموية وتطبيقاتها:** وتحديد الآثار السلبية المتوقعة للمشروعات والأنشطة وأساليب وسياسات منع حدوث هذه الآثار أو التقليل منها.
٩. **التعرف على الاستثمارات الموجهة لحماية البيئة:** فى ضوء الأسس والمعايير المتفق عليها، تحديد الجوانب البيئية المختلفة المرتبطة بتخطيط المشروع ومن ثم اختيار المشروع الأكثر جدوى بيئياً.

١٠. **التعرف على قواعد وضوابط الإدارة البيئية المتكاملة:** التى تساعد المؤسسة على تطبيق المواصفة القياسية للإدارة البيئية والحصول على شهادة الأيزو من خلال معرفة الاعتبارات البيئية الخاصة بتنمية المناطق السياحية الاستراتيجية وأساليب إدارتها بما يحقق أهداف التنمية ويحافظ على عناصر البيئة.

السابع عشرً – الأهداف الاستراتيجية للتخطيط العمراني رؤية مصر ٢٠٣٠م :

بحلول عام ٢٠٣٠ تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم.

١. **زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان:** يتناول هذا الهدف تحديد نطاق التنمية المكانية التي يمكن لها استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة في الأعوام القادمة، وينقسم هذا الهدف إلى شقين:
   - **الأول:** هو تحقيق الاتزان في التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية.
   - **الثاني:** هو تعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها.
٢. **الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية:** يختص هذا الهدف برفع مستوى جودة الحيز المعمور الحالي والمستقبلي بالإضافة إلى العمل على معالجة قضايا العمران المتفاقمة والملحة.
٣. **تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر إقليمياً ودولياً:** يختص هذا الهدف بالسعي نحو تحقيق الاستفادة المثلى من موقع مصر الجغرافي المتميز نسبة لباقي دول العالم عن طريق زيادة اتصال مصر مع العالم الخارجي والتوسع في المشروعات الاستراتيجية الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

الثامن عشرً – الأهداف الاستراتيجية للتخطيط الاجتماعي رؤية مصر ٢٠٣٠م :

تتمثل الرؤية الاستراتيجية للعدالة الاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

- **رفع مستوى الاندماج المجتمعي:** والحد من الاستقطاب السلبي وترسيخ شراكة فعالة بين شركاء التنمية (الدولة – المجتمع المدني – القطاع الخاص) من خلال تعزيز الاندماج المجتمعي والحد من الاستقطاب السلبي.
- **تحقيق المساواة في الحقوق والفرص:** تحفيز فرص الحراك الاجتماعي من خلال نظام مؤسسي يحقق المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- **تحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية:** وضمان عدالة التوزيع وتقليص الفجوات الطبقية من خلال مساندة شرائح المجتمع المهمّشة وتحقيق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

التاسع عشرً – التخطيط التنموي الاستراتيجي لمؤشرات الاقتصاد رؤية مصر ٢٠٣٠م :

نما أن الاقتصاد المصري خلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بواقع ٧,٨% مقارنة بـــ ١,٩% العام الماضي، وبلغ معدل النمو ٥,٤% خلال الربع الثالث من (يناير – مارس ٢٠٢٢)، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو الحقيقي إلى ٦,٢% نهاية العام الجاري.

ونتيجة لتطورات الاقتصاد العالمي والأزمة الروسية – الأوكرانية أدت إلى مراجعة صندوق النقد الدولي لتقديراته السابقة حول معدل نمو الاقتصاد العالمي للعامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، ويشمل ذلك تراجع معدلات النمو على مستوى أميركا اللاتينية والكاريبي، والولايات المتحدة الأميركية، ومنطقة اليورو، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ودول آسيا الناشئة والنامية، وإفريقيا – جنوب الصحراء نتيجة لوجود تقلبات حادة في معدلات نمو التجارة العالمية تأثراً بالأزمة الروسية – الأوكرانية حيث انخفض معدل نمو التجارة العالمية السلعية والخدمية إلى ٥% في ٢٠٢٢ من ١٠,١% عام ٢٠٢١ نتيجة التضخم العالمي.

وعمقت الأزمة من ظاهرة الركود التضخمي، كما تسببت في حدوث الركود الاقتصادي في ظل تناقص المعروض السلعي في الأسواق العالمية تأثراً بعدم انتظام سلاسل الإمداد الدولية، مشيرة إلى أن الاتجاهات التضخمية نتجت أيضاً عن ارتفاع أسعار الطاقة والمكونات الأساسية والطفرة في أسعار الخدمات الملاحية.

وأوردت مجلة "الإيكونوميست" من أن معدل التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، سجل نحو ٧,٧%، وهو يعد أسرع معدل زيادة في الأسعار خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وكذلك أشارت توقعات صندوق النقد الدولي بوصول معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ١٤% في ٢٠٢٢.

وأن الشهور الثلاثة التالية لوقوع الأزمة الروسية – الأوكرانية شهدت طفرة في أسعار الطاقة والسلع الغذائية عالميا حيث ارتفع خام برنت بنسبة ١٧%، والقمح بمعدل ٤٨%، والغاز الطبيعي بنسبة ٨٩%، والذرة بواقع ١٥.% نتيجة إلى تفاقم عبء المديونية العالمية حيث تنامى الدين العالمي بنسبة ٣٤% خلال عام واحد ليصل إلى ٣٠٣ تريليونات دولار في العام ٢٠٢١، مع ارتفاعه إلى ٣٠٥ تريليونات دولار بنهاية مارس الماضي.

تحسن الأنشطة الاقتصادية:

هناك تحسن ملحوظ بكافة الأنشطة الاقتصادية في مصر خلال الشهور التسعة الأولى من العام الماضي حيث تمثلت القطاعات الرائدة في: قطاع المطاعم والفنادق والذي شهد نمواً بلغ ٦٢,٨%، والاتصالات بنسبة ١٦,٤%، وقناة السويس بواقع ١٣%، والصناعة التحويلية بنسبة ١٠,٣%، والتشييد والبناء بمعدل ٨,٢%، وقد حققت كافة الأنشطة الاقتصادية حققت معدلات نمو موجبة خلال الربع الثالث حيث تنامت قطاعات: الاتصالات بنسبة ١٦,٣%، وقناة السويس بمعدل ٩,٨%، والصناعات التحويلية بواقع ٨,٥%، والتشييد والبناء بنسبة ٦,٣%.

وجاءت القطاعات الأكثر إسهاما في الناتج المحلي الإجمالي خلال كل من الربع الثالث والشهور التسعة الأولى من العام الماضي، والتي ساهمت بنسبة ٦١% من إجمالي الناتج، هي قطاعات: الصناعة التحويلية، والتجارة، والاستخراجات، والأنشطة العقارية، والزراعة.

وتنامت الصناعات الغذائيّة والكيماويّة والدوائيّة، ومواد البناء، والأجهزة المنزليّة، وحدثت طفرة في الصادرات الصناعيّة من المُنتجات الكيماويّة والبلاستيكيّة والأسمدة، خاصة مع ارتفاع الأسعار العالميّة في مجال الاتصالات، تم التوسّع في تطوير خدمات الإنترنت فائق السرعة، ونمو الصناعات التكنولوجية والخدمات.

وتنامت أن حركة النقل عبر قناة السويس في ظل تزايد حركة النقليات والملاحة عبر القناة، بعد إغلاق العديد من الممرات الملاحية بشمال أوروبا، ومع تطوير أعمال الإنشاءات والخدمات الملاحية المُقدمة.

كما أظهرت الملامح الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢، أن الخطة الاستثمارية لهذا العام تراعى الأزمات العالمية

وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وكذلك تسعى للحفاظ على معدلات إنجاز مستهدفات المشروعات القومية والخطط التنموية، وأن الحكومة وضعت ٣ سيناريوهات لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا فيما يتعلق بالتأثيرات الاقتصادية الناتجة عنها، وهناك سيناريوهات للأزمة، منها استمرار الحرب حتى نهاية الصيف، وسيناريو آخر يتعلق باستمرار الحرب عام آخر، أن هذا الأمر لن يؤثر على معدل النمو المتوقع إنما سيكون له تأثير على معدلات التضخم تأثراً بالعقوبات الدولية التي تؤثر على أسعار السلع فى العالم كله.

العشرون – الأجندة الوطنية لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ :

تمثل الأجندة الوطنية لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر حيث تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية عيد إحياء الدور التاريخي لمصر في وتقوم الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة باتباع نهج شمولي يعتمد على أهداف رئيسية وفرعية ثابتة على المدى الطويل ولكن ذات مدخلات متغيرة، كما تساعد على تطوير الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخارجية، وتعمل على دمج الأبعاد الاقتصادية البيئة والاجتماعية وربط القطاعات المختلفة، كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة[١].

وتقوم الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة باتباع نهج شمولي يعتمد على أهداف رئيسية وفرعية ثابتة على المدى الطويل ولكن ذات مدخلات متغيرة، كما تساعد

(١) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ٢٠٢١، ص ١٠.

على تطوير الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الخارجية، وتعمل على دمج الأبعاد الاقتصادية البيئة والاجتماعية وربط القطاعات المختلفة التي تعمل على تحقيقها علي النحو التالي:

١) النماذج التخطيطية لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م:

تعد النماذج من الأساليب التى يلجأ إليها المخططون عند التحليل الكمي للتعرف على التغيرات في السلوك التخطيطي أو فى ترتيب مراحل إعداد الخطط وتنفيذها. وقد ارتبط استخدام المخططين بنماذج معينة بتطور التخطيط حيث انتهى الأمر فى الوقت الحالى باستخدام ثلاثة أنماط: خطية وجاذبية ومثالية، ولكل منها استخداماته الخاصة (وليد عبد الله المنيس، ١٩٨٥، ص ص ٥٥-٦١).

ويلجأ المخططون إلى استخدام النماذج الخطية linear models للربط بين متغيرين باستخدام معامل الارتباط، كأن يكون بين عدد السكان، أو بين عدد السكان فى الفئة العمرية "٦-١٢ سنة" وعدد المدارس الابتدائية.

ويلجأ المخططون إلى استخدام نماذج الجاذبية Gravity models عند التعرف على العلاقات بين إقليمين خاصة فى مجال النفوذ المكاني للمنشآت الخدمية أو فى تجارة التجزئة (المفرق) أو فى العلاقة بين عقد شبكات النقل (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣٠).

أما نماذج المثالية Optimizing Models فهى تنفيذ المخططين عند اختيار المواقع الأنسب للمشروعات المختلفة. ونصل إلى النماذج التى يلجأ إليها المخططون عند تحديد مراحل إعداد الخطط وتنفيذها وأهمها نموذج ماكلوجلين ونموذج تشادويك ونموذج ويلسون.

١. **نموذج ماكلوجلين:** يعد نموذج "برايان ماكلوجلين Brian Mcloughlin" أقدم النماذج الثلاثة السابقة وأيسرها للفهم والتطبيق ورغم أن هذا النموذج يتم تطبيقه فى مراحل عددها خمس، فإن "ماجلوجلين" اعتبر التخطيط عملية متتابعة على شكل حلقات كل حلقة مرتبطة بالأخرى وسبب فى وجودها أى أن الخطط سلسلة مترابطة وليست مرحلية فقط. وتسير المراحل الخمسة على النحو التالى: (Mcloughlin, 1969, pp. 92-102) (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣١).

- **المرحلة الأولى مرحلة اتخاذ القرار:** هي مرحلة طويلة وملتقى الطرق الإدارية مع القدرة التكنولوجية والفنية المرتبطة بالمؤسسات المنفذة للخطة يتم فيها اتخاذ قرار بتبنى التخطيط كوسيلة للوصول إلى التغيرات المخططة وكبديل للتغيرات العشوائية.
- **المرحلة الثانية:** يتم فيها صياغة عدد من الأهداف تتفق مع اتجاهات الخطة وعادة تستغرق هذه المرحلة مدة زمنية طويلة نسبياً.
- **المرحلة الثالثة:** تتمثل فى دراسة طرق التنفيذ فى ضوء النتائج المتوقعة الإيجابية والسلبية بالاستعانة بالنماذج البديلة وغالباً ما يتم اقتراح أكثر من خطة للتنفيذ فى هذه المرحلة.
- **المرحلة الرابعة:** فيها يتم تقييم الأهداف من خلال تقييم البدائل وتقدير حجم التكاليف وتقييم الآثار الإيجابية والسلبية للخطة.
- **المرحلة الخامسة:** هى مرحلة التنفيذ الفعلية (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣١).

وثمة بعض النواحي التخطيطية تجب الإشارة إليها عند الأخذ بنموذج ماكلوجلين وهى:

- يتم تطبيق المراحل من أعلى إلى أسفل فى حالة إعادة النظر عند أى مرحلة تعاد صياغة المراحل السابقة مرة أخرى.

- المراجعة الدقيقة على فترات أثناء مرحلة التنفيذ مع شيء من المرونة والاستعداد لإعادة النظر فى كل مرحلة من مراحل التطبيق (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣٢).
- تحديد الخطة الملائمة بمساعدة النماذج البديلة لتصبح الخطة مرنة ومتماشية مع التغيير.
- مرحلة التقييم ويتم اختيار الخطة المناسبة حسب المؤثرات الاجتماعية وتقدير التكاليف.
- مرحلة التنفيذ وهي الشروع في تنفيذ الخطة وقد نحتاج للنماذج البديلة لاختيار الملائم منها.
- مرحلة المراجعة والتقييم وهذه المرحلة يجب أن تلازم الخطة لمتابعة سير عملها.
- يلاحظ أن البرنامج الزمني لسلسلة ماكلوجلن التخطيطية لم يوضح فيها. مثلاً المشروع يأخذ ٥ سنوات وهذا يعني أن ينجز ٢٠% مقابل كل سنة من المشروع ليصل بالنهاية إلى ١٠٠%.

٢. **نموذج تشادويك:** نموذج تشادويك Chadwick أكثر تعقيداً من نموذج "ماكلوجين"، رغم تشابههما فى أسلوب التسلسل والدورة، ويسير تطبيق نموذج "تشادويك" على محورين: الأول يمثل النظام (الجانب الأيمن)، أما المحور الآخر (الأيسر) فيبين الخطوات التنفيذية وعددها أربع : تبدأ ببلورة الأهداف وتنتهى بتقييم الممارسة والأداء. ومثل نموذج "ماكوجلين" يشترط فى نموذج "تشادويك" أن تكون بداية الدورة من أعلى ونهايتها من أسفل، وفى حالة إعادة النظر فى المخطط فى أى مرحلة تعاد الدورة مرة أخرى ومن أعلى إلى أسفل وعلى المحورين فى وقت واحد (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣٥).

٣. **نموذج ويلسون Wilson:** يختص أساساً بالجوانب التنفيذية الإيجابية التى يتخذها المخطط لضبط النظم المكانية والسيطرة عليها من خلال ثلاثة محاور،

تبدأ بمرحلة الفهم والتوقع، ثم مرحلة التصميم، وأخيراً مرحلة السياسة التى تختص بالتنفيذ والتقييم (محمد الفتحي بكير محمد، ٢٠٠٨، ص ٣٥).

٢) مؤشرات الأداء الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م:

هي مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية التي تقيس مدى التقدم الذي تحققه الدولة في العمل على تحقيق الأهداف الفرعية لأجندة التنمية المستدامة، ومن ثم الأهداف الرئيسية تم إعداد دليل يتكامل مع الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة، ويوحد جهود التخطيط الاستراتيجي بالوحدات المختلفة لتحقيق رؤية مصر وتحويلها إلى أهداف وبرامج مدروسة وقابلة للتحقيق، مما ينعكس على رخاء ورفاهية المواطن(١).

أنّ إنشاء المشروعات القومية في مصر يُعد من أهم دعائم التنمية، وهنا تظهر أهمية وجود النظام الإداري الكفء الذي يعمل على حسن التصرف واستغلال الموارد لتعظيم الفوائد للأجندة الوطنية للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ (شكل ٥)، والتي تعد من أهم المدخلات التي يُعتمد عليها أثناء وضع الخطة الاستراتيجية، والتي يجب الرجوع إليها أثناء إعداد الخطة والربط بينها وبين الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الخاصة بكل وحدة.

وكما هو مبين في الرسم التوضيحي فإن أهداف التنمية المستدامة الأممية تعد من أهم المدخلات للأجندة الوطنية للتنمية المستدامة والتي بدورها توضح دور مصر في تحقيق الأهداف المتفق عليها عالميا، وتعد الأجندة الوطنية أحد أهم المرجعيات التي يتم الاعتماد عليها فى صياغة الأهداف الاستراتيجية للوحدات في بناء منظومة مؤشرات الأداء التي يجب أن تتكامل مع مؤشرات الأداء المذكورة في الأجندة الوطنية.

(١) وزارة التخطيط والمتابعة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ٢٠٢١، ص ١١.

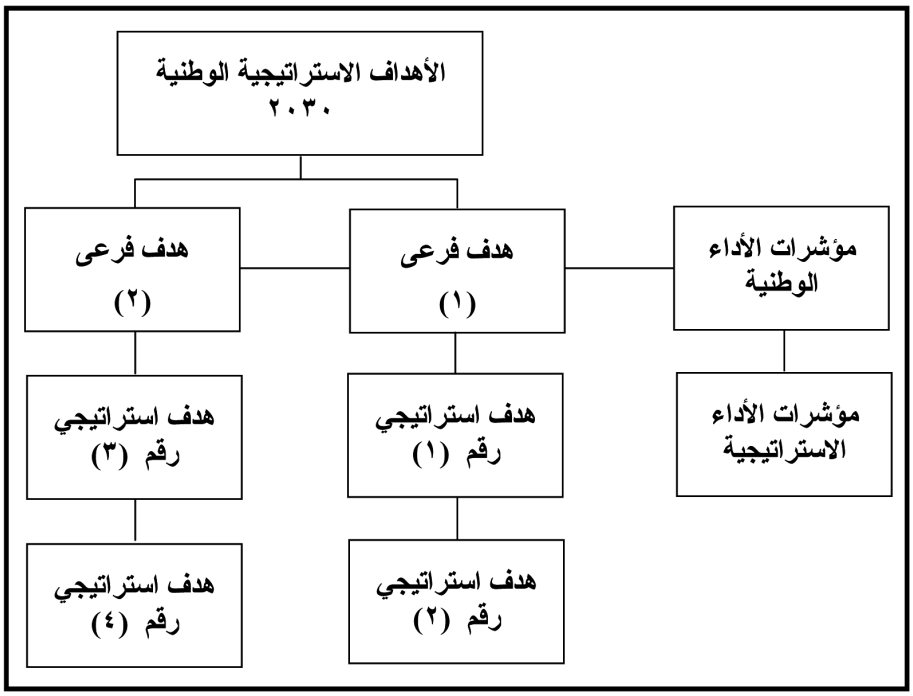

شكل (٥) : يوضح أهداف التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ٢٠٢١، ص ١٤.

وخلال السنوات الماضية تم اتخاذ عدداً من الإجراءات لتحفيز الاستثمار في القطاع الصناعي، تضمنت إقامة ١٧ مجمعاً صناعياً بـــ ١٥ محافظة على مستوى الجمهورية بتكلفة استثمارية إجمالية بلغت ١٠ مليارات جنيه، وإجمالي وحدات صناعية يبلغ عددها ٥٠٤٦ وحدة توفر نحو ٤٨ ألف فرصة عمل مباشرة.

كما تم إنشاء ٤ مدن صناعية جديدة شملت مدينة الجلود بالروبيكي ومدينة الأثاث الجديدة بدمياط ومدينة الرخام بالجلالة ومدينة الدواء بمنطقة الخانكة، بالإضافة إلى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي ومشروع "سايلو فودز" للصناعات الغذائية بمدينة السادات.

كما تم إطلاق أول خريطة متكاملة للاستثمار الصناعي في مصر، وتشمل ٢٧ محافظة، بالإضافة إلى إطلاق البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي، والذي يستهدف الارتقاء بتنافسية الصناعة المصرية وإحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة وإيجاد قاعدة صناعية من الموردين المحليين.

كما تم إنشاء ١٢ منطقة صناعية من خلال ٨ مطورين صناعيين من القطاع الخاص بإجمالي مساحة ٤٢ مليون م^{٢}، كما أنه تم أيضاً منح موافقات وتراخيص لإنشاء مصانع جديدة وتوسعات بمصانع قائمة بلغ إجماليها ٦٢٢٣ منشأة صناعية بتكلفة استثمارية تصل إلى ٢٢٥ مليار جنيه أتاحت حوالي ٣٧٠ ألف فرصة عمل، وذلك خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤ وحتى صدور قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ والخاص بتيسير إجراءات منح التراخيص إلى جانب منح ٦١ ألفاً و٢٥٣ رخصة تشغيل، و٤٩٤٦ رخصة بناء، و٤٠ ألفاً و٨٧ شهادة سجل صناعي، وذلك منذ صدور قانون تيسير إجراءات منح التراخيص في يونيو ٢٠١٧ وحتى نهاية أبريل ٢٠٢٢.

المراجع

أولاً – مراجع باللغة العربية:

١. ابتسام بولقواس "تقنية نظم النقل الذكية كاستراتيجية لتطوير قطاع النقل"، مجلة رؤي اقتصادية، العدد السادس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، يونيه، ٢٠١٤.

٢. إبراهيم العيسوى، وآخرون "السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية فى العالم العربي : الأساليب والمنهجيات"، ط١، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

٣. إبراهيم بظاظو "تطبيقات (GIS) في التخطيط والتسويق السياحي"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

٤. إبراهيم بن سليمان الأحيدب "الجغرافيا والتخطيط الإقليمي"، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد (١٦)، العدد (١٨١)، نوفمبر ١٩٩٧.

٥. إبراهيم حلمي عبد الرحمن "التوجيهات العامة للتخطيط القومي"، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٧٣)، القاهرة، يونيو ١٩٦٦.

٦. إبراهيم عباس عمر "الإدارة الإقليمية و التخطيط الإقليمي"، مجلة الإدارة ، مجلد (١٤)، العدد (٤)، القاهرة، أبريل ١٩٨٢.

٧. إبراهيم محمد العلي، فراس ناصر "التخطيط الإقليمي والاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية من الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩م"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٣)، العدد (٥)، ٢٠١١.

٨. أبو بكر متولي "الإطار العام للتخطيط الإقليمي"، مذكرة رقم (٢١١)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

٩. أبو بكر متولي "التخطيط القومي والإقليمي والمحلي"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٧٤.

١٠. أحمد البدوي الشريعي "في جغرافية العمران – الأسس النظرية والدراسات التطبيقية"، مكتبة أحياء التراث الإسلامي للنشر والتوزيع والطباعة، مكة المكرمة، ٢٠٠٩.

١١. أحمد جار الله الجار الله "التكامل بين جغرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي"، سلسلة رسائل جغرافية، الرسالة (٢٠٨)، الكويت، سبتمبر ١٩٩٧.
١٢. أحمد جارالله الجارالله "تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة والحجم"، المجلة العربية للعوام الإنسانية، العدد (٢٥)، السنة (١٤)، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ١٩٩٦.
١٣. أحمد حسن إبراهيم "القاهرة الكبرى رؤية جغرافية فى التخطيط العمراني"، بحوث المؤتمر الجغرافي الدولي الجغرافيا والتغيرات العالمية المعاصرة، جامعة طيبة، المدينة المنورة، ٢٠١٢.
١٤. أحمد حسن إبراهيم "المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق"، وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥.
١٥. أحمد خالد علام "أساسيات التخطيط القومي الشامل"، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.
١٦. أحمد خالد علام "التشريعات المنظمة للعمران"، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦.
١٧. أحمد خالد علام "تاريخ التخطيط الإقليمي في مصر وتحويل الأقاليم التخطيطية إلي أقاليم إدارية"، جمعية التخطيط، القاهرة، ١٩٨٤.
١٨. أحمد خالد علام "تخطيط المدن"، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٩. أحمد خالد علام، محمد جمال مرسي "تنمية القرية المصرية والتخطيط الإقليمي"، ط١، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
٢٠. أحمد خالد علام، محمد قشوة "قوانين التخطيط العمراني وتنظيم المباني"، الجزء الأول، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
٢١. أحمد خالد علام، وآخرون "التخطيط الإقليمي"، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥.
٢٢. أحمد خالد علام، وآخرون "تاريخ تخطيط المدن"، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٣. أحمد سعيد صعب الغريري "التنمية الإقليمية وأثرها في تغيير استعمالات الأرض في مدينة المحمودية للمدة ١٩٤٧–١٩٩٧م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

٢٤. أحمد عارف عساف، محمد حسين الوادى "التخطيط والتنمية الاقتصادية"، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.
٢٥. أحمد عبدالحفيظ أبو السعود "نشاط النقل بالطرق ما بين المدن ودوره في التنمية الإقليمية"، بحث مقدم إلى معهد التخطيط القومي لاستكمال الدراسات المقررة في التنمية والتخطيط، القاهرة، ١٩٩٤.
٢٦. أحمد عثمان الخولى، وآخرون "تقييم خطة الدولة لإصلاح الاختلالات والتفاوتات الإقليمية: الخدمات ودورها فى تنمية المدن الجديدة"، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولى الثالث عشر، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، ٢٠١٤.
٢٧. أحمد عطا الله القطامين "التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية"، ط ١، دار المجدلاوى للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
٢٨. أحمد علي إسماعيل "دراسات في جغرافية المدن"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.
٢٩. أحمد علي عبدالله " التخطيط والتنمية السياحية " ، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥ .
٣٠. أحمد عويضة "استراتيجيات تنمية المدينة : معايير تحالف المدن والتجارب العالمية"، منشورات تحالف المدن، واشنطن، ٢٠٠٥.
٣١. أحمد كمال الدين عفيفي " نظريات في تخطيط المدن"، كلية الهندسة، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، ٢٠٠٩.
٣٢. أحمد كمال الدين عفيفي، حسن عبدالحليم فؤاد "تخطيط الطرق والنقل والمرور في المدينة"، كلية الهندسة، جامعة الأزهر الشريف، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣٣. أحمد مبارك بابكر المبارك نمو وتخطيط مدينة الخرطوم بحري : دراسة في جغرافية العمران"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٩٩٩.
٣٤. أحمد محمد عبد العال "أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق"، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الثاني والأربعون، الجزء الثاني، ٢٠٠٣.
٣٥. أحمد محمد عبد العال "الاختلافات الإقليمية فى مستويات التنمية فى مصر"، مجلة الجغرافيا والتنمية، العدد التاسع، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٩٧.

٣٦. أحمد محمد عبد العال "الإقليم والإقليمية فى الفكر الجغرافي"، مجلة الجغرافيا والتنمية، شعبة البحوث الجغرافية، العدد الثامن، كلية الآداب، جامعة المنوفية، ١٩٩٧.
٣٧. أحمد محمد عبد العال "المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد العاشر، جامعة المنيا، يونيو ١٩٩٢.
٣٨. أحمد محمد عبدالرحمن المصري "نحو رؤية جديدة للتخطيط الإقليمي في مصر"، مجلة الإدارة، المجلد (٣١)، العدد (٤)، أبريل ١٩٩٩.
٣٩. أحمد هلال محمد "تأثير التغيرات السكانية علي التصميم والتخطيط البيئي في المدينة المصرية"، المؤتمر الحادي عشر لمنظمة المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، ٢٦-٢٨ مايو ١٩٩٧.
٤٠. أديب عبدالكريم الخليل، نسرين علي السلامة "التخطيط الإقليمي"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠١٧ .
٤١. إزرائيل إم. كيرزنر "التخطيط الاقتصادي ومشكلة المعرفة"، مصباح الحرية، نوفمبر ٢٠٠٦.
٤٢. أسامة إسماعيل عثمان "الإمكانات التخطيطية المتاحة لتطبيق نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة : دراسة في التخطيط الإقليمي"، مجلة كلية الآداب، العدد (٥٥)، جامعة البصرة، ٢٠١١.
٤٣. أسامة الخصاونه "تخطيط المدن"، كلية الهندسة، جامعة فيلادلفيا، عمان، الأردن، ٢٠١٤.
٤٤. أسامة محمد سيد "التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم واعتماده"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.
٤٥. أسعد معتوق "بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية دراسة حالة الأقاليم السورية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٤٦. أسعد معتوق "نظريات التخطيط الإقليمي"، هئية تخطيط الدولة، دمشق، ٢٠٠٤.
٤٧. أسماء محمد عبد العاطي "محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها علي التنمية الإقليمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

٤٨. إسماعيل عبد العزيز عامر "علاقة التخطيط الإقليمي والعمراني بشبكة الطرق"، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد (١٧)، قطر، ١٩٩٤.
٤٩. إسماعيل عبدالعزيز عامر "التخطيط الإقليمي ومدى الاستفادة من تجارب الدول المختلفة وإمكانية تطبيقه في الدول النامية"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، المجلد الثامن عشر، ١٩٧٩.
٥٠. إسماعيل عبدالعزيز عامر "التخطيط العمراني والتصميم الحضري"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٢.
٥١. إسماعيل عبدالعزيز عامر "المشاكل التخطيطية مابين القرنيين العشرين والواحد والعشرين"، مجموعة أبحاث، مجلة جمعية المهندسين المصرية، ٢٠١٥.
٥٢. إسماعيل عبدالعزيز عامر "آليات التخطيط العمراني في إطار التخطيط القومي للقرن الحادي والعشريين"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الثاني، المجلد الثامن والثلاثون، ١٩٨٦.
٥٣. إسماعيل عبدالعزيز عامر "أهمية التخطيط الإقليمي فى تقسيم الجمهورية لأقاليم تخطيطية كبرى"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، المجلد الخامس عشر، ١٩٧٦.
٥٤. إسماعيل عبدالعزيز عامر "استراتيجيات التخطيط الإقليمي"، منظمة العواصم والمدن الإسلامية، جدة، ٢٠١٢.
٥٥. أفراح عقلان "التخطيط الاستراتيجي لتطوير الإشراف التربوى"، ط ١، دار الوفاء للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٥٦. أكاديمية البحث العلمى "الملامح العريضة للمدن المصرية ٢٠٠٠"، المرحلة الثانية، التقرير النهائي، القاهرة، ١٩٩٨.
٥٧. أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان والتخطيط العمراني "المسكن الحضري"، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، الجزء الثالث، ١٩٨٠.
٥٨. أكاديمية البحث العلمي، الهيئة العامة للبحوث والبناء والإسكان والتخطيط العمراني "المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية لمصرية"، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٨٠.

٥٩. آلايف "التخطيط الإقليمي فى البلدان النامية"، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٠.
٦٠. إلهام حسن "تحديات المستقبل في التخطيط الحضري: الدروس المستقاة من التجارب الأوربية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد (٢٧)، العدد (٢)، ٢٠٠٥.
٦١. الأمانة العامة للإدارة المحلية "قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية"، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٩.
٦٢. أمين الطربوش "أسس التقسيم الإقليمي"، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٩٢.
٦٣. أمين رشيد كنونة " التخطيط الاقتصادي"، ط١، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٣.
٦٤. انطونيوس كرم "اقتصاديات التخلف والتنمية"، مركز الإنماء القومي، قسم الدراسات الاقتصادية، بيروت، ١٩٨٠.
٦٥. إياد محمد شناعة "التخطيط الإقليمي بين الواقع وحاجات المستقبل في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٥.
٦٦. أيمن الهبل "دراسات الآثار البيئية كعنصر أساسي في التخطيط البيئي ودوره في الحفاظ علي الخطط الإنمائية الشاملة"، مركز الدراسات والبحوث البيئية، جامعة دمشق، فبراير ١٩٨٥.
٦٧. أيمن عبدالحميد عبدالخالق "محاضرات في التخطيط الإقليمي"، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٧.
٦٨. باسم رؤوف "فن التخطيط المعاصر للمدن"، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠.
٦٩. باهر إسماعيل حلمي فرحات "تأثير لامركزية الإدارة علي التنمية العمرانية في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
٧٠. بشير العلاق "الإدارة الحديثة نظريات ومفاهيم"، ط١، دار الباروزى العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠٠٨.
٧١. بشير علي محمد خترينش "أثر التخطيط الإقليمي على التنمية الزراعية والصناعية بالجماهيرية الليبية – دراسة تطبيقية على شعبية يفرن ١٩٩٨–٢٠٠٦م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، ٢٠٠٨.

٧٢. بوزغاية باية "المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (١٥)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، يونيه ٢٠١٤.
٧٣. ثائر شاكر محمود الهيتي "تقويم التوجهات التخطيطية لاستعمالات الأرض في مدينة الرمادي باستخدام أسلوب التحليل العاملي"، المجلة العراقية للهندسة المدنية، جامعة الأنبار، المجلد (٧)، العدد (١)، ٢٠١١.
٧٤. ثائر مطلق محمد عياصرة "التخطيط الإقليمي : دراسة نظرية وتطبيقية"، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٧٥. ثائر مطلق محمد عياصرة "التخطيط الإقليمي لمحافظة جرش"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن، ٢٠٠٥.
٧٦. جاد عبدالله حماد "التخطيط الإقليمي للمستقبل المصري"، الاقتصاد والمحاسبة، العدد (٦٠٢)، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢.
٧٧. جبلز، مالكولم جبلز، مايكل رومر "اقتصاديات التنمية"، تعريب: طه عبدالله منصور، عبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٥.
٧٨. جلال النطاط "التخطيط بين التنمية الاقتصادية وملامح المستقبل"، مجلة المال والتجارة، المجلد (٥)، العدد (٥٢)، أغسطس ١٩٧٣.
٧٩. جمال النسور، وآخرون "مبادئ التخطيط"، ط١، التطبيقية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.
٨٠. جمال حمدان "جغرافية المدن"، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧.
٨١. جمال حمدان "دور التخطيط الإقليمي فى العلاقة بين موارد المياه والعمران فى مصر"، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، السنة الثانية، مايو ١٩٥٩.
٨٢. جمال داود سلمان "التخطيط الاقتصادي"، ط١، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٨٩.
٨٣. جهاد موسي أبو طويلة "التخطيط الإقليمي والتنمية ، معطيات الواقع وآفاق المستقبل بقطاع غزة فى فلسطين المحتلة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، ١٩٩٤.
٨٤. جون كلايسون "مدخل الى التخطيط الإقليمي"، ترجمة د. اميل جميل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٧.

٨٥. حاتم محمد عبد اللطيف "مقدمة عن مبادئ تخطيط النقل"، مكتبة كلية الهندسة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٦.
٨٦. الحبيب إبراهيم فايز "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٥.
٨٧. حربي عريقات "التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر العلمي حول التخطيط الإقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سورية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
٨٨. حسام قطب الغراب، هايدي أحمد شلبي "فاعلية نظام التخطيط العمراني فى مصر فى تحقيق التنمية العمرانية المستدامة للمدن المصرية"، المؤتمر العملى السادس، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد فى الفترة ١٥-١٦/٥/٢٠١٣.
٨٩. حسن أحمد توفيق "الإدارة العامة"، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٨.
٩٠. حسن الخياط "التركيب الداخلي للمدن – دراسة في بعض الأسس الجغرافية لتخطيط المدن"، مجلة الأستاذ، المجلد (١٢)، كلية التربية، جامعة بغداد، ١٩٦٤.
٩١. حسن أمين الفتوي "التخطيط الإقليمي"، الجزء الأول، مطبعة الداودي، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢.
٩٢. حسن عيد "دراسات في التنمية والتخطيط"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٩٣. حسن فتحي "العمارة البيئية"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
٩٤. حسون عبود دبعون الجبوري "محاضرات التخطيط الإقليمي وجغرافية التنمية"، كلية الآداب، جامعة القادسية، ١٩٨٩.
٩٥. حسين عمر "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار الشروق، جدة، ١٩٧٨.
٩٦. الحسيني محمد بدر "السياسة الإقليمية والتخطيط الإقليمي"، مجلة المال والتجارة، مجلد (١٠)، العدد (١١٧)، القاهرة، يناير ١٩٧٩.
٩٧. حليم حسين عارف، محسن بياض "تخطيط وتنظيم المدن بين النظرية والتطبيق"، الجزء الأول، جهاز نشر الكتاب الجامعي، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

٩٨. حنان حسنى سليمان العصار "رؤية تحليلية لمحاور التخطيط الإقليمي للتنمية السياحية فى مصر (بالتطبيق على مدينة الإسكندرية)"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة، كلية السياحة والفندقة، المجلد (٧)، العدد (١)، جامعة قناة السويس، يونيو ٢٠١٠.
٩٩. حنان رجائى عبد اللطيف "الإدارة المحلية فى مصر (المبادئ – الأهداف – التوجهات)"، مذكرة خارجية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ٢٠٠٥.
١٠٠. خالص حسني الأشعب "إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة"، مطابع التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩.
١٠١. خلف حسين علي الدليمي "التخطيط الحضري: أسس ومفاهيم"، دار العلم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ٢٠٠٢.
١٠٢. خلف فليح "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، ط١، عالم الكتب الحديثة، الأردن، ٢٠٠٦.
١٠٣. خلود رياض صادق "مناهج تخطيط المدن الذكية – دراسة حالة دمشق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة العمارة، جامعة دمشق، ٢٠١٣.
١٠٤. خليل أحمد أبو أحمد "التصميم والتخطيط الهندسي للطرق الحضرية والخلوية"، دار الراتب الجامعية، بيروت، ٢٠٠٤.
١٠٥. دايفيد مانجان، فيليب باتيري "المدخل في تخطيط النقل الحضري"، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٣.
١٠٦. راشد آمال عبدالمجيد جبوره "أثر نظريات التخطيط في الشكل الحضري للمدن السودانية (دراسة حالة الخرطوم الكبرى)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة والعمارة، جامعة الخرطوم، ٢٠٠٤.
١٠٧. راوية حسن "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية"، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.
١٠٨. ربيع عبد الرحمن السعداوى "موسوعة الحكم المحلى فى جمهورية مصر العربية"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الجزء الثالث، القاهرة، ١٩٨١.
١٠٩. رضا سلامة علي أحمد دور المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التخطيط الإقليمي"، المؤتمر العلمى الدولى الحادى والعشرون للخدمة الاجتماعية، المجلد (٨)، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مارس ٢٠٠٨.

١١٠. رمضان محمود رمضان "العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على التخطيط السياحي لإقليم القاهرة الكبرى"، كلية الهندسة جامعة القاهرة، ١٩٧٧.
١١١. رند طاهر شكري حسن علي "دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة التنموية في ماليزيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٢١.
١١٢. رندة فؤاد "الإعلام التنموي وحماية البيئة"، المنتدى العربى الإعلامي للبيئة والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١١٣. رولا أحمد مّيا "التخطيط الحضري في سوريا والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة"، مجلة العلوم الهندسية، المجلد (٢٦)، العدد الأول، جامعة دمشق، ٢٠١٠.
١١٤. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة "تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية"، الدورة السابعة، سبتمبر – يونيو ١٩٨٦-١٩٨٧.
١١٥. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة "تقرير المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية"، الدورة الحادية والعشرون، ٢٠٠٠-٢٠٠١.
١١٦. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة "دورة أورجواي ودلالاتها للاقتصاد المصري"، المجلس القومي للإنتاج والشؤن الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٣.
١١٧. رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة " رؤية عصرية للتخطيط الإقليمي والإدارة المحلية فى مصر"، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الثالث، القاهرة، ١٩٥٥.
١١٨. رئاسة مجلس الوزراء "مشروع قانون إحداث هيئة التخطيط الإقليمي"، دمشق، ٢٠٠٨.
١١٩. رياض جمال عزت أبوشهاب "اتجاهات التخطيط الإقليمي لمنطقة جنوب شرق نابلس واقتراح إقامة مراكز خدمات مشتركة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤.
١٢٠. رياض كاظم سلمان الجميلي "تخطيط استعمالات الأرض الدينية في المركز التقليدي لمدينة كربلاء"، مجلة البحوث الجغرافية، العدد التاسع، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠٠٨.

١٢١. ريمشا أناتولي "تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة"، ترجمة داود المنير، دار الفجر، حلب، سوريا، ١٩٧٥.
١٢٢. زكي محمود هاشم "الإدارة العلمية"، ط٣، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨١.
١٢٣. زين الدين عبد المقصود غنيمي "التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته"، سلسلة قضايا بيئية تصدرها الجمعية الكويتية لحماية البيئة، دولة الكويت، أبريل ١٩٨٢.
١٢٤. زين الدين عبدالمقصود غنيمي "محافظة الجهراء – دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية"، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، إصدار خاص، العدد الرابع، الكويت، ١٩٨١.
١٢٥. زين العابدين على صفر "مبادئ تخطيط النقل الحضري"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.
١٢٦. زين العابدين علي صفر "التخطيط الحضري: مدخل عام"، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٢٧. زين العابدين علي صفر، زميله "مبادئ تخطيط النقل وهندسة المرور"، دار الحكمة للطباعة، القاهرة، ١٩٩٤.
١٢٨. سالي بهاء الدين محمد المراغي "دراسة تحليلية لمعايير نجاح سياسة محاور التنمية الإقليمية (دراسة تطبيقية مصر)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٤.
١٢٩. سام دلة "دور التخطيط الإقليمي في التنمية المستدامة"، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
١٣٠. سامى مصطفى محمد على "نظم المعلومات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي"، ط١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٩.
١٣١. سامي أمين عامر، ابتهال أحمد "محاضرات في التنمية الإقليمية"، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.
١٣٢. سامية أحمد حفنى أحمد "التخطيط العمراني الحديث للإسكندرية، دراسة جغرافية"، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩.
١٣٣. سعدي محمد صالح السعدي "التخطيط الإقليمي، نظرية، توجيه، تطبيق"، منشورات بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٩.

١٣٤. سعيد محمد الحفار "أهمية التخطيط في الإدارة في إطار التكامل البيئي الإنمائي"، ندوة التخطيط البيئي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجى، الكويت ١٣-١٥ يونيو ١٩٩٣.

١٣٥. سفيان التل "التخطيط الإقليمي والتجربة الأردنية"، إدارة التخطيط الإقليمي، عمان، الأردن، ١٩٨١.

١٣٦. سلامة طايع خليف العساسفة "تأثير دمج البلديات على التخطيط العمرانى فى الأردن – دراسة حالة الكرك الكبرى"، رسالة دكتوراه فى تخطيط المدن والبيئة، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.

١٣٧. سلوي توفيق رمضان "تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٣٨. سلوي توفيق رمضان "نموذج تحليلي للسكان والعمالة للأقاليم التخطيطية المصرية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

١٣٩. سليمان أبو جاموس "مبادئ الإدارة"، نابلس، فلسطين، ١٩٩٢.

١٤٠. سمير حكيم يوسف "التخطيط الإقليمي والأمن العام"، مجلة الأمن العام، وزارة الداخلية، المجلد (٢٤) ، العدد (٩٥)، القاهرة، أبريل ١٩٨١.

١٤١. سمير صارم "التخطيط، نموذج القطر العربي السوري"، منشورات جامعة دمشق، ١٩٨٣.

١٤٢. سمير محمد علي الرديسي "مدخل للتخطيط الإقليمي"، ط١، مؤسسة التربية للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٩٨.

١٤٣. سميرة محمد الكندري "التخطيط البيئي"، مجلة بيئتنا، الهيئة العامة للبيئة، العدد (١١)، الكويت، يونيو ١٩٩٩.

١٤٤. سيد محمد الكيلانى "الإدارة المحلية وتطورها علاقاتها بالتخطيط"، معهد التخطيط القومى، القاهرة، إبريل ١٩٨٨.

١٤٥. سيد محمد عبد المقصود خاطر "الإطار النظري العام للتخطيط الإقليمي"، مذكرة داخلية رقم (٧٠١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٩.

١٤٦. سيد محمد عبد المقصود خاطر "التخطيط والتنمية الإقليمية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٨.
١٤٧. سيد محمد عبد المقصود خاطر "مقدمة فى الأساليب التحليلية للتخطيط الإقليمي"، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٨٧.
١٤٨. سيد محمد عبد المقصود خاطر، وزملائه "تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد (١)، المجلد (١٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، يونيو ٢٠٠٧.
١٤٩. السيد محمد كيلانى، سيد محمد عبد المقصود "الفوارق الإقليمية في مصر وطرق قياسها"، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٣٢٤)، القاهرة، مايو ١٩٨٢.
١٥٠. سيف سالم القايدي "التخطيط البيئي والتنمية الزراعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، ندوة الجغرافيا والتخطيط البيئي، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الكويت، أبريل ١٩٩٨.
١٥١. سيف سالم القايدي "المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية"، ط١، مطبعة الفلاح، الكويت، ٢٠٠٣.
١٥٢. شارل بتلهيم "التخطيط والتنمية"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
١٥٣. شاكر تونسي "واقع التخطيط العمراني في محافظتي دمشق و ريف دمشق ومحافظة اللاذقية في العقدين الأخيرين"، نقابة المهندسين، ورشة عمل حول التخطيط العمراني بدمشق، ديسمبر ٢٠٠٦.
١٥٤. شاكر سليمان جوده "التخطيط الزراعي في إقليم نابلس كأساس للتخطيط الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٠.
١٥٥. شريف محمد ماهر "تخطيط النقل وسياسته: الفعاليات وعوامل الجدارة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
١٥٦. شفيق العوضي الوكيل "التخطيط العمراني: مبادئ، أسس وتطبيقات"، الجزء الأول، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
١٥٧. صالح أحمد صالح أبو حسان "المخططات التنظيمية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة دورا محافظة الخليل"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٤.

١٥٨. صالح محمد المنصورى "ورقة عمل بعنوان التخطيط التنموى وعلاقته بدور الدولة وقاعدة البيانات فى ندوة مفهوم ودور التخطيط فى ضلل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى"، طرابلس، ٢٠٠٦.

١٥٩. صباح محمود محمد "أسس ومشكلات التخطيط الحضري والأقلية"، مطبعة الفنون الجامعية، بغداد، ١٩٨٨.

١٦٠. صباح محمود محمد "الحاسبات وتخطيط النقل الحضري"، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٢٩)، بغداد، ١٩٩٥.

١٦١. صباح محمود محمد "المخل إلي تخطيط النقل الحضري"، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣.

١٦٢. صبري فارس الهيتي "التخطيط الحضري"، ط١، دار حامد اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

١٦٣. صبري فارس الهيتي "تخطيط المدن والقري"، ط١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

١٦٤. صبري فارس الهيتي "جغرافية المدن"، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.

١٦٥. صبري محمد حمد "التخطيط الإقليمي والتنمية: دراسة نظرية تطبيقية"، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٦٦. صدقي أحمد المومني "التخطيط الإقليمي وأثره في تحسين الأداء الكلي للمرافق والخدمات العامة: دراسة تحليلية للمرافق الصحية في محافظة الطفيلة"، مؤتة للبحوث والدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٩)، العدد (٦)، الأردن، ١٩٩٤.

١٦٧. صدقي أحمد المومني "تطبيق معايير التخطيط الإقليمي في عملية دمج البلديات في الأردن"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٢١)، العدد (٦)، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٠٦.

١٦٨. صفوح خير "البحث الجغرافي، مناهجه وأساليبه"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٩٠.

١٦٩. صفوح خير "التخطيط الإقليمي"، الجمهورية العربية السورية، دمشق ٢٠٠٥.

١٧٠. صفوح خير "التنمية والتخطيط الإقليمي"، منشورات وزارة الثقافة، سوريا، دمشق ٢٠٠٠.
١٧١. صقر أحمد صقر "عشرون عاماً من التخطيط القومي فى مصر المعاصرة"، العدد رقم (٣٧١)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.
١٧٢. صلاح الدين بحيري "قراءات في التخطيط الإقليمي، وجه نظر جغرافية"، ط١، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٤.
١٧٣. صلاح الدين علي الشامي "الجغرافية دعامة التخطيط"، ط٢، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
١٧٤. صلاح الشريف "التخطيط الإقليمي وسياسة الاستخدام"، القاهرة، ١٩٧٠.
١٧٥. صلاح عبد الجابر عيسى "تنميط وتخطيط المستوطنات الريفية، دراسة جغرافية أصولية وتطبيقية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٨٣.
١٧٦. صلاح عبدالجابر عيسي "الاتجاهات المنهجية في جغرافية الريف مع إطار منهجي مقترح"، بحوث ملتقي الجغرافيين العرب، الجمهورية اليمنية، المجلد الثاني، ١٦-١٩ نوفمبر ١٩٩٨.
١٧٧. صلاح محمد عكيل الشمري "المعايير التخطيطية وتغيرات استعمالات الأرض الحضرية حالة الدراسة محلتي ٩٧٩-٩٥٩ في الزعفرانة"، رسالة ماجستير غير منشورة المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
١٧٨. طارق بركات "استخدام التقنيات التحليلية المتقدمة في التخطيط الحضري الإمكانات والمعوقات"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٦)، العدد (٥)، ٢٠١٤.
١٧٩. طارق عبد اللطيف أبو عطا "محاضرات في التخطيط الإقليمي"، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
١٨٠. طارق عبد اللطيف أبو عطا "محاضرات في مادة التخطيط العمراني"، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.
١٨١. طاهر عبد السلام حامد عتمان "ديناميكية تغير استعمالات الأراضي بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

١٨٢. الطاهر لدع "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني: من عموميات النظريات المعيارية إلي خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع"، بريد المعرفة، العدد (١٦)، أكتوبر ٢٠١٣.
١٨٣. الطاهر لشعيبي، سويهر نواري "التخطيط الإقليمي وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، السنة (٤٤)، العدد (٥٩)، ٢٠١٢.
١٨٤. طلال يونس "التربية البيئية ومشكلات البيئة الحضرية"، ورقة عمل قدمت في ندوة دور البلديات في حماية البيئة في المدن العربية، الكويت، منظمة المدن العربية، ١٩٨١.
١٨٥. طه عبد القادر حمد عبد الهادي "اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ٢٠٠٥.
١٨٦. عادل ديب "تأثير بعض العوامل البيئية والتقنية في تخطيط المطارات"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الهندسية، المجلد (٢٨)، العدد (١)، سوريا، ٢٠٠٦.
١٨٧. عادل عبدالرشيد عبد الرزاق "التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي"، ندوة دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة، ٧-١١، مايو ٢٠١٥.
١٨٨. عادل محمود حمدى "الاتجاهات المعاصرة فى نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة"، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٢.
١٨٩. عادل مرزة هادي "متطلبات تخطيط النقل ضمن التصميم الأساسي لمدينة الحلة"، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضاري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٢.
١٩٠. عاطف حمزة حسن "تخطيط المدن أسلوب ومراحل"، مطبعة قطر الوطنية، جامعة قطر، ١٩٩٢.
١٩١. عايد خطاب "سلسلة محاضرات في التخطيط غير منشورة"، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٩.
١٩٢. عايدة نسيم بشارة "المدخل إلي التخطيط الإقليمي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

١٩٣. عائشة عطا الله "التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة"، الملتقى الدولي الأول حول التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات شمال إفريقيا يومى ٦-٧ نوفمبر ٢٠١٢.

١٩٤. عبد الإله أبوعياش "التخطيط السياحي (مدخل استراتيجي)"، دار الوراق للخدمات الحديثة، بيروت، ٢٠٠٤.

١٩٥. عبد الإله أبوعياش "التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي: دراسات مختارة"، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣.

١٩٦. عبد الإله أبوعياش "الجغرافيا والتخطيط"، سلسلة رسائل جغرافية، الرسالة (٧١)، الكويت، نوفمبر ١٩٩٨.

١٩٧. عبد الإله أبوعياش "الجغرافيا والتخطيط"، نشرة البحوث والجغرافية، قسم الجغرافية، جامعة الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، العدد (٧١)، نوفمبر، الكويت، ١٩٨٤.

١٩٨. عبد الإله أبوعياش "الجغرافيا والتخطيط" تحرير عبد الإله أبو عياش: التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣.

١٩٩. عبد الإله أبوعياش "توجهات التخطيط الإقليمي"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٦)، العدد (١)، الكويت، ربيع ١٩٨٨.

٢٠٠. عبد الإله أبوعياش، عبدالوهاب راشد الهارون "التخطيط للنقل العام توجهات في التجربة الكويتية"، ط١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي الكويت، ١٩٨٦.

٢٠١. عبد الباقى محمد إبراهيم "استراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية"، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٠.

٢٠٢. عبد الباقى محمد إبراهيم "دراسات تحليله فى تخطيط المدن المصرية"، بحوث المؤتمر الهندسي العربي الثامن، جامعة الإسكندرية سبتمبر ١٩٦١.

٢٠٣. عبد الحسين جواد السريح "أقليم المدينة والتخطيط الإقليمي"، مجلة كلية التربية، العدد (١)، جامعة البصرة العراق، ١٩٧٩.

٢٠٤. عبد الحليم مهروباشة "مبادئ وأسس التخطيط الحضري"، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٢٠٥. عبد الحميد عبد الواحد "مقدمة في تخطيط النقل الحضري"، ط١، منشورات جامعة قطر، ١٩٨٩.

٢٠٦. عبد الرزاق أحمد سعيد صعب "التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان"، مجلة دراسات تربوية، العدد السابع، يوليو ٢٠٠٩.
٢٠٧. عبد الرزاق محمد البطيحي، وزملائه "تخطيط الاستيطان الريفي في الجزيرة – الحالة الدراسية منطقة ناحية ربيعة"، مجلة كلية الآداب، العدد (٩٥)، جامعة بغداد، ١٩٨٨.
٢٠٨. عبد الصاحب ناجي البغدادي، محمد جواد عباس شبع "التنمية الصناعية والتخطيط الإقليمي في محافظة النجف الأشرف"، مجلة كلية الآداب، المجلد (٩)، العدد (٢٧)، جامعة الكوفة، العراق ٢٠١٦.
٢٠٩. عبد العزيز عجمية، وزملائه "مقدمة في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣.
٢١٠. عبد الفتاح صديق عبداللاه "التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية"، دار المعرفة للتنمية البشرية، الرياض، ٢٠٠٧.
٢١١. عبد الله بن سعد محمد الخالدي "الأسلوب الجغرافي التطبيقي في التخطيط الحضري"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد (٣١)، العدد (١١٩)، جامعة الكويت، أكتوبر ٢٠٠٥.
٢١٢. عبد الله بن سعد محمد الخالدي "الاستقطاب الجغرافي المستدام في التخطيط الإقليمي وآلية تطبيقه"، مجلة كلية الآداب، مجلد (٧٣)، ج (٥)، جامعة القاهرة، يوليو ٢٠١٣.
٢١٣. عبد الله بن علي المرواني "التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي"، دار المريخ، الرياض، ٢٠٠٥.
٢١٤. عبد الله حامد العبادي "التخطيط العمراني الحضري: مشكلاته و مستقبله"، الكتاب الجغرافي السنوي، العدد الأول، السنة الأولى، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٨٥.
٢١٥. عبد الله حامد العبادي "التخطيط العمراني والتنمية الحضرية"، منظمة العلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٥.
٢١٦. عبد الله حامد العبادي "تخطيط المدن في السودان"، أكاديمية العلوم الإدارية، الخرطوم، ١٩٧٤.

٢١٧. عبد الله سالم عومر "محاضرات في التخطيط الإقليمي"، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الفاتح، ليبيا، ٢٠٠٨.
٢١٨. عبد الله علي حامد "التخطيط الإقليمي لشرق السودان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
٢١٩. عبد الله محمد حامد "الاقتصاد الإقليمي"، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٤.
٢٢٠. عبد المجيد قدي "الاقتصاد البيئي"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١١.
٢٢١. عبد المحسن صالح "التخطيط والتنمية: استعراض لبعض التجارب الناجحة في واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون الخليجي"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.
٢٢٢. عبد المطلب علي عبد المطلب "التخطيط الإقليمي في مصر في ظل الخطة الخمسية"، مجلة الإدارة، المجلد (١٣)، العدد (٤)، أبريل ١٩٨١.
٢٢٣. عبد الناصر صبري شاهر الراوي "الأسس الجغرافية لتخطيط المدن"، ط١، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٦.
٢٢٤. عبد النبي إسماعيل الطوخي "التخطيط الإقليمي للموارد البشرية و علاقته بالتخطيط على المستوى القومي"، مجلة الإدارة، المجلد (١٠)، العدد (٣)، القاهرة يناير ١٩٧٨.
٢٢٥. عبد الهادي محمد والي "التخطيط الحضري – تحليل نظري وملاحظات واقعية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٣.
٢٢٦. عبدالأمير عباس الحيالي، سارة عبدالله حسون "التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين"، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، العدد (٦٧)، جامعة ديالي، ديسمبر ٢٠١٥.
٢٢٧. عبدالحليم مهورباشة "مبادئ وأسس التخطيط الحضري"، ط١، دار حامد اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٢٢٨. عبدالفتاح صديق عبداللاه "أسس الصور الجوية والاستشعار عن بعد"، ط ٢، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٦.
٢٢٩. عبدوتي ولد عالي "التخطيط الإقليمي في موريتانيا : دراسة في البعد المكاني للتنمية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد (٢٨)، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٧.

٢٣٠. عبدوتي ولد عالي "ملاحظات ومفاهيم أساسية في العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي"، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الثاني، العدد (٣٤)، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٣١. عبلة عبد الحميد بخاري "التنمية والتخطيط الاقتصادي: مقدمة في التنمية والتخطيط"، الجزء الأول، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ٢٠١٤.

٢٣٢. عبلة عبد الحميد بخاري "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الجزء الثالث، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ٢٠١٧.

٢٣٣. عبلة عبد الحميد بخاري "مقدمة في الاقتصاد الإقليمي"، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ٢٠١٣.

٢٣٤. عبير محمد جلال الدين "نحو منهجية عمل لتنمية الأقاليم السياحية المصرية من خلال التعدد الاقتصادي لمدنها الساحلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، يونيو ٢٠١٢.

٢٣٥. عثامنية رؤوف "التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠١.

٢٣٦. عثمان إبراهيم السيد "التخطيط مقوماته وإدارة تنفيذه"، مركز البحوث والدراسات الإنمائية، جامعة الخرطوم، ١٩٨٨.

٢٣٧. عثمان محمد غنيم "التخطيط أسس ومبادئ عامة"، ط٤، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

٢٣٨. عثمان محمد غنيم "المخططات الإقليمية والعمرانية – دراسة في منهجية إعدادها من منظور التخطيط العمراني"، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

٢٣٩. عثمان محمد غنيم "تخطيط استخدام الأرض، إطار جغرافي عام"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٢٤٠. عثمان محمد غنيم "تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري"، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

٢٤١. عثمان محمد غنيم" تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.
٢٤٢. عثمان محمد غنيم "معايير التخطيط، فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني"، ط٢، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٢٤٣. عثمان محمد غنيم "مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي"، ط١، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٢٤٤. عثمان محمد غنيم، صباح فاضل الجميلي "التخطيط التنموي الإقليمي في إطار اللامركزية الإدارية - التجربة الأردنية"، مجلة جامعة أم القري للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، المجلد (١٤)، العدد (٢)، يوليو ٢٠٠٢.
٢٤٥. عدنان حميشو "محاضرات في التخطيط الإقليمي"، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ٢٠٠٨.
٢٤٦. عدنان مكي عبد الله البدراوي، فلاح جمال معروف العزاوي "التنمية والتخطيط الإقليمي"، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٩١.
٢٤٧. عزت سلامة "التخطيط الإقليمي وسيلة للتخطيط القومي الشامل"، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية، نوفمبر ١٩٦٦.
٢٤٨. العشري حسن درويش، محمد مسلم الردادي "ترشيد الاستثمارات، دراسة تحليلية في التوطن والتخطيط الإقليمي"، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢.
٢٤٩. عصام الدين محمد على "المعايير التخطيطية للمدينة العربية في ضوء المنهج الإسلامي"، المؤتمر العلمي الثاني لهيئة المعماريين العرب واتحاد المهندسين العرب، طرابلس، ليبيا، ٦-٨ مايو ٢٠٠١.
٢٥٠. عصام الدين محمد على "تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة بصعيد مصر، المشكلات والإمكانات المتاحة"، مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٦.
٢٥١. عصام الدين محمد على "دور التشريعات العمرانية في عملية التنمية الحضرية المستدامة في مصر"، المؤتمر العربي الإقليمي، التوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع جهات أخرى، القاهرة، ٢١-٢٤ فبراير ٢٠٠٠.

٢٥٢. عصام الدين محمد على "رؤية مستقبلية في تخطيط المدن"، مجلة البحوث الهندسية، كلية الهندسة بشبين الكوم، جامعة المنوفية، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، أبريل ٢٠٠٣.
٢٥٣. عصام بن يحيى عمر الفيلالي "التخطيط العمراني الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية للمدن"، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٥)، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٩٧.
٢٥٤. عقيل جاسم عبد الله "المدخل إلى التخطيط الاقتصادي"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ١٩٩٧.
٢٥٥. عقيل جاسم عبدالله "المدخل إلى التخطيط الاقتصادي: منهج نظري وأساليب تخطيطه"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
٢٥٦. عقيل قاسم هاشم "مستوي نتائج التخطيط الشامل والمبرمج للقطاع السياحي في ظل إدارة فعالة"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد (١٧)، العدد (١)، ٢٠٠٩.
٢٥٧. علا سليمان الحكيم "أقطاب النمو كأسلوب لحل مشكلات المدن الكبرى"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.
٢٥٨. علاء سيد محمود "دليل التنمية البشرية والأهداف الإنمائية الألفية من منظور جغرافي"، ط٤، مكتبة نورهان للنشر والتوزيع، طنطا، ٢٠١٨.
٢٥٩. علاء سيد محمود، إبراهيم السجاعي "مؤشرات التنمية الحضرية والإسكان"، ط١، مكتبة نورهان للنشر والتوزيع، طنطا، ٢٠١٧.
٢٦٠. علاء سيد محمود، عبدالوهاب إبراهيم عيسي "مدخل إلي التخطيط الإقليمي: النظرية والتطبيق"، ط٤، مكتبة نورهان للنشر والتوزيع، طنطا، ٢٠١٨.
٢٦١. على أحمد هارون "أسس الجغرافيا الاقتصادية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٦٢. على أحمد هارون "جغرافية الزراعة"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.
٢٦٣. على الحداد "أهمية البيانات والمعلومات فى الرفع من كفاءة التخطيط"، ندوة مفهوم ودور التخطيط فى ظل إعادة هيكلة الاقتصادية الوطنى، القاهرة، ٢٠٠٦.
٢٦٤. على على البنا "الجغرافية التطبيقية – المضمون – التطور– المنهج"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٦٥. علي إحسان شوكت "اقتصاديات الأقاليم"، الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٠.

٢٦٦. علي الحسن محمد نور زروق "أثر التخطيط الاستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان – دراسة حالة: الخطة العشرية (١٩٩٢-٢٠٠٢م)"، مجلة جامعة بخت الرضا، العدد (١٥)، الخرطوم، ديسمبر ٢٠١٥.

٢٦٧. علي الحوات "التخطيط الحضري"، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ١٩٩٠.

٢٦٨. علي حاتم القريشي "اقتصاديات التنمية"، حوض الفرات للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، ٢٠١٧.

٢٦٩. علي حاتم القريشي "تخطيط وإدارة الموارد الطبيعية"، حوض الفرات للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، ٢٠١٧.

٢٧٠. علي سالم الشواورة "التخطيط في الريف والحضر"، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٢.

٢٧١. علي صبري محمود "التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة"، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الفصل الأول، ١٩٩٩.

٢٧٢. علي عباس "أساسيات علم الإدارة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٤.

٢٧٣. علي فلاح الزغبي "مبادئ وأسس التخطيط الحضري"، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٢٧٤. علي لطفي "التخطيط دارسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.

٢٧٥. علي لطفي "التنمية الاقتصادية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٧٦. علي محمد عبد المنعم حسن "هندسة النقل والمرور مبادئ تخطيط النقل والمرور داخل المدن"، دار الراتب الجامعية، بيروت، ١٩٩٤.

٢٧٧. عماد الهاشمي، وآخرون "تخطيط المدن – تطبيقات في النمذجة الحضرية"، مؤسسة حمادة، أربد، الأردن، ٢٠٠٢.

٢٧٨. عماد حمد المصري، هبه محمد مرهف السقا "محور التنمية الرئيس في سورية (دمشق – حلب) وامتدادهما – دراسة تحليلية نقدية بين التخطيط الإقليمي ومأموله"، مجلة العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، المجلد (٢٣)، العدد (٢)، الرياض، ٢٠١٠.

٢٧٩. عمر سليمان محمد "الخدمات الصحية بولاية القضارف دراسة في التخطيط الإقليمي: دراسة في التخطيط الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ١٩٩٩.

٢٨٠. عمر محمد علي محمد "التخطيط الإقليمي وتطبيقاته الجغرافية بين الأصالة والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٢٠.

٢٨١. عمر محمد علي محمد "الجغرافية الإقليمية: الأسس والمفاهيم"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٧.

٢٨٢. عمر محمد علي محمد "الجغرافية البشرية الأسس والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥.

٢٨٣. عمر محمد علي محمد "الجغرافية التطبيقية بين الأصالة والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٧.

٢٨٤. عمر محمد علي محمد "الفكر الجغرافي بين الأصولية والمنهجية والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٨.

٢٨٥. عمر محمد علي محمد "جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٦.

٢٨٦. عمر محمد علي محمد "جغرافية النقل والتجارة بين المنهجية والمعاصرة"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٩.

٢٨٧. عمرو علي الصبان "تطوير مناهج مشروعات التنمية الإقليمية باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد"، رسالة دكتوراه ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٨٨. عمرو محيي الدين "التخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٥.

٢٨٩. عمرو محيي الدين "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٥.

٢٩٠. عوض يوسف الحداد "الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية"، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٨.

٢٩١. عوض يوسف الحداد "التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي – دراسة في تطور البارادايم"، ط١، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ٢٠١٢.

٢٩٢. فاتنة الوتار، وآخرون "الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة"، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٢٩٣. فارس رشيد البياتي "التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في كوبن هاكن، الدنمرك، ٢٠٠٨.
٢٩٤. فارس صلاح حيدر "تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٤.
٢٩٥. فاروق عباس حيدر "تخطيط المدن والقرى"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤.
٢٩٦. فائق جمعه المنديل "سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية"، المؤتمر الإقليمي المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ١٤-١٧ يناير ٢٠٠٨.
٢٩٧. فتحي محمد مصيلحي خطاب "التخطيط الإقليمي – الإطار النظري وتطبيقات عربية"، ط١، مطبوعات جامعة المنوفية، ٢٠٠١.
٢٩٨. فراس ثامر حمودي، مهيب كامل فليح "سياسة التنمية الإقليمية ودورها في نشوء المستقرات البشرية وتطورها"، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد (٢٠)، العدد (٤)، ٢٠٠٩.
٢٩٩. فراس شهيد نوري الحجامي "جدلية العلاقة بين التخطيط الإقليمي والتخطيط الاقتصادي"، يناير ٢٠١٠.
٣٠٠. فريد بشير طاهر "التخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٠١. فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٣٠٢. فليح حسن خلف "التنمية والتخطيط الاقتصادي في العراق"، مطبعة الرشاد، بغداد، ١٩٨٨.
٣٠٣. فهيم سلامي "التخطيط الإقليمي لمشاريع التنمية الاقتصادية في الساحل السوري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ٢٠٠٠.
٣٠٤. فؤاد بن غضبان "مدخل إلي التخطيط الإقليمي والحضري"، ط١، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٦.

٣٠٥. فؤاد محمد الصقار "التخطيط الإقليمي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٤.
٣٠٦. فؤاد يوسف "التخطيط الاقتصادي: الأساسيات والمفاهيم"، المعهد التخصصي للدراسات، مركز الدراسات الاستراتيجية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
٣٠٧. فوزي بودقة "أي ّ دور للتهيئة والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانية، الجزائر نموذجاً"، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، قسم الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، ٢٠٠٤.
٣٠٨. فوزي بودقه "منظومة النقل الحضري والتنمية العمرانية المستدامة بمدينة الجزائر"، مؤتمر التخطيط العمراني وقضايا الحركة والمرور والنقل في المدن العربية، حماه، الجمهورية العربية السورية، الموافق ١١–١٣ سبتمبر ٢٠٠٥.
٣٠٩. فوزية الصادق أحمد العموري "دور التخطيط السياحي الممنهج في نشر ثقافة التنمية السياحية بين السكان في ليبيا"، مجلة مجمع، العدد (٢٣)، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، يناير ٢٠١٨.
٣١٠. فيصل قماش، وآخرون "الجغرافية الريفية والتخطيط الريفي"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠١٤.
٣١١. فيصل يوسف مصطفي محمد مصباح "التركيب الحضري وانعكاساته علي تخطيط استعمالات الأرض في مدينة بيرنبالا الفلسطينية"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٣.
٣١٢. كامل المغربي، وآخرون "أساسيات في الإدارة"، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ١٩٩٥.
٣١٣. كايد عثمان أبو صبحة "جغرافية المدن"، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
٣١٤. كباشي حسين قسيمة "التخطيط السياحي وأثره في مناطق ومواقع التراث الأثري"، مجلة جامعة شندي، العدد التاسع، السودان، يوليو ٢٠١٠.
٣١٥. كريمة كريم "التخطيط العينى والمالي للاقتصاد القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٣١٦. كلايسون "مدخل إلى التخطيط الإقليمي"، ترجمة الدكتور أميل جميل شمعان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ١٩٧٨.

٣١٧. كمال أحمد الجنزوري "التخطيط الزراعي"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٢.
٣١٨. كمال رياض "أسس التخطيط العمراني"، ط٢، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٧.
٣١٩. كولوسوفسكي ن. ن "أسس التقسيم الإقليمي الاقتصادي"، موسكو، ١٩٥٨.
٣٢٠. ليفا آسيا حرم نحال "التخطيط الإقليمي"، وحدة التخطيط والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، ٢٠١٥.
٣٢١. ماجدة أبو زنط ، عثمان محمد غنيم "التنمية المستديمة دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى"، مجلة المنارة، المجلد (١٢)، العدد (١)، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، ٢٠٠٦.
٣٢٢. مالك الدليمي، محمود العبيدي "التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية الآداب، مطبعة جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٠.
٣٢٣. ماهر يعقوب موسي "التخطيط لاستخدامات الأرض الحضرية"، المؤتمر العلمى الأول لكلية التخطيط العمراني، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.
٣٢٤. مجد عمر حافظ أدريخ "استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات والمواصلات في مدينة نابلس"، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٥.
٣٢٥. مجلس الوزراء "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار"، نشرة البيانات القومية، نشرة ربع سنوية، السنة السادسة، العدد (٢٢)، يناير ٢٠١٠.
٣٢٦. مجلس الوزراء، مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار "دليل التقسيم الإداري للمحافظات علي مستوي الشياخة والقرية"، أشراف اللجنة القومية لمراجعة وتدقيق البيانات، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦.
٣٢٧. مجيد الكرخى "التخطيط الاستراتيجي المبنى على النتائج"، بيت الغشام للنشر والتوزيع والترجمة، مسقط، عمان.
٣٢٨. مجيد مسعود "المفاهيم الأساسية للعملية التخطيطية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٩.
٣٢٩. محسن العبودي "التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

٣٣٠. محسن عبد الصاحب المظفر "التخطيط الإقليمي: مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية"، دار شموع الثقافة، ليبيا، ٢٠٠٢.
٣٣١. محسن عبد علي الفريجي "التخطيط الإقليمي والتنمية"، جامعة المرقب، ليبيا، ٢٠٠١.
٣٣٢. محمد أحمد عبدالله "التخطيط الصناعي"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣.
٣٣٣. محمد أزهر سعيد السماك "مناهج البحث الجغرافي بمنظور معاصر"، مكتبة اليازوري، عمان، ٢٠١١ محمد السيد طلبة، محمود أحمد المرسي "تحديات الإدارة في التخطيط المكاني – التخطيط الحضري والإقليمي"، المنتدي الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، القاهرة ديسمبر ٢٠١٥.
٣٣٤. محمد الفتحي بكير محمد "التخطيط الإقليمي"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٣٣٥. محمد الهادي لعروق "التهيئة العمرانية في الجزائر المراحل، الأهداف والأدوات محاضرات في مقياس تحضر المدينة"، دائرة التبريز، الجزائر، ١٩٩٨.
٣٣٦. محمد أنور حسن الخطيب "اتجاهات التخطيط والتطور المستقبلي لبلدتي العيزرية وأبوديس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٣.
٣٣٧. محمد جاسم شعبان العاني "الإقليم والتخطيط الإقليمي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
٣٣٨. محمد جاسم شعبان العاني "أساليب التحليل الكمي في مجال التخطيط الحضري والإقليمي بين النظرية والتطبيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
٣٣٩. محمد جاسم شعبان العاني "الأصالة في تخطيط المستقرات البشرية في العراق القديم القرى الأولى وطلائع المدن السومرية، دراسة تحليلية في عوامل النشأة وخصائص الفكر التخطيطي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، ١٩٩٧.
٣٤٠. محمد جاسم شعبان العاني "التخطيط الإقليمي مبادئ وأسس – نظريات وأساليب"، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

٣٤١. محمد جاسم شعبان العاني "دراسات تطبيقية لبعض جوانب التخطيط الحضري والإقليمي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
٣٤٢. محمد حازم سعيد القويصي "الاشتراطات التخطيطية والبنائية للمعالجة المناخية بالمدن المصرية الجديدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الفنون الجميلة، جامعة حلوان، ١٩٩١.
٣٤٣. محمد حامد عبد الله "الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية"، جامعة الملك سعود للنشر والمطابع، الرياض، ١٩٩٨.
٣٤٤. محمد حجازي محمد "الاتجاهات العامة لتعديلات حدود الأقسام الإدارية فى مصر: نماذج تطبيقية الدلتا والإسكندرية"، ندوة الأقسام والحدود الإدارية لمصر التى تنظمها لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة، وزارة الثقافة – ٢٥ مارس ١٩٩٨.
٣٤٥. محمد حجازي محمد "التخطيط الإقليمي"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٨.
٣٤٦. محمد حجازي محمد "تجارب دولية في التخطيط الإقليمي– تجربة المملكة المتحدة والهند"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧١.
٣٤٧. محمد حسن فج النور "التنمية الاقتصادية وتضخم المدن الكبرى"، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (٩٦٧)، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٤٨. محمد حسن فج النور "حول التخطيط الإقليمي وتقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية"، مذكرة رقم (١٢٢٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.
٣٤٩. محمد حسن فج النور "مجالات التخطيط الإقليمي وأساليبه التحليلية"، معهد التخطيط القومي، مذكرة رقم (١٠٤٠)، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧.
٣٥٠. محمد حسين سليمان أبوصالح "التخطيط الاستراتيجي"، ط١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ٢٠٠٦.
٣٥١. محمد خميس الزوكة "التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
٣٥٢. محمد رفيق حمدان "التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية"، ط١، جامعة القدس المفتوحة، ٢٠٠٤.
٣٥٣. محمد زياد ملا "نظريات التخطيط"، كلية الهندسة المعمارية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٩.

٣٥٤. محمد سامي عسل "الإقليم وفكرة الإقليمية"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
٣٥٥. محمد سلطان أبو علي "التخطيط الاقتصادي وأساليبه"، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.
٣٥٦. محمد شوقي بن إبراهيم مكي "المدخل إلي تخطيط المدن"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٩٨٩.
٣٥٧. محمد صالح عبدالقادر "المدخل إلي التخطيط الحضري والإقليمي"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية الآداب، مطبعة جامعة البصرة، العراق، ١٩٨٦.
٣٥٨. محمد صلاح عبد البديع "الإدارة المحلية في مصر بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٩٦.
٣٥٩. محمد عبد العزيز، وزملائه "مذكرات فى التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
٣٦٠. محمد عبد العزيز عجيمية، وزملائه "مذكرات في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٣٦١. محمد عبد الله محمد أحمد "دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان – دراسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض للفترة (١٩٨٠-٢٠٠٩م)"، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ٢٠١٠.
٣٦٢. محمد عبد المنعم عفر "التنمية وتقييم المشروعات"، ط١، جامعة الخرطوم، ١٩٩٢.
٣٦٣. محمد عبدالله محمد أحمد "دور التخطيط الإقليمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان – دارسة حالة مشاريع السكر بولاية النيل الأبيض للفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٩م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم ٢٠١٠.
٣٦٤. محمد عبدالله محمد أحمد "دور التخطيط الإقليمي في تحقيق العدالة الاجتماعية في السودان"، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد (١)، جامعة الإمام المهدي، السودان، ٢٠١٣.
٣٦٥. محمد على عمر الفرا "مناهج البحث الجغرافية بالوسائل الكمية"، ط٢، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٥.

٣٦٦. محمد علي الشناوي "التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية الشاملة"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٦.
٣٦٧. محمد عمر المنشاوى "العوامل المحلية المؤثرة على تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية حتى عام ٢٠٠٠"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر الشريف، ١٩٨٥.
٣٦٨. محمد عمر حافظ أدريخ "استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٥.
٣٦٩. محمد عنان"أهمية التخطيط"، مجلة إدارة الأعمال، العدد (١٢٢)، سبتمبر ٢٠٠٨.
٣٧٠. محمد فتحي عبد السلام "تخطيط المدينة بين الأصالة والمعاصرة – دراسة تطبيقية مقارنة بين مدينتى القاهرة ودمياط"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.
٣٧١. محمد مبارك حجير "التخطيط الاقتصادي"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.
٣٧٢. محمد محمد سطيحة "الجغرافية الإقليمية – دراسة لمناطق العالم الكبرى"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
٣٧٣. محمد محمد سليمان حسن "مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي على المستوى الإقليمي في مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.
٣٧٤. محمد محمود إبراهيم الديب "جغرافية الزراعة: تحليل في التنظيم المكاني"، ط ٩، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.
٣٧٥. محمد محمود إدريس "تخطيط الخدمة المدنية السودانية - دراسة تطبيقية ١٩٩٨–٢٠٠٢م"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠٠٨.
٣٧٦. محمد محمود الأمام "التخطيط الجزئي ودوره في التنمية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٦٩.
٣٧٧. محمد محمود الصقور "التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٦.

٣٧٨. محمد محمود الصقور "التخطيط الإقليمي والتنمية في الريف: دراسة تطبيقية على الريف الأردني"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٦)، العدد (٣)، الكويت، ١٩٨٨.
٣٧٩. محمد مدحت جابر عبدالجليل "جغرافية العمران الريفى والحضرى"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦.
٣٨٠. محمد نعمة الله جبريل "المنهج الحديث للتخطيط الاستراتيجي"، ط١، مطبعة جى تاون، الخرطوم، ٢٠٠٦.
٣٨١. محمود الحمصي "التخطيط الاقتصادي"، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
٣٨٢. محمود توفيق الريس "واقع وتنظيم التخطيط الإقليمي البحري في جمهورية مصر العربية : حالة دراسية ميناء (دمياط الجديد)"، مجلة البحوث الإدارية، المجلد (٤)، العدد (١، ٢)، القاهرة، أبريل ١٩٩١.
٣٨٣. محمود حسن أحمد "إدارة التخطيط والتنظيم"، ط١، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣٨٤. محمود حميدان قديد "التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية إمارة دبي نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠١٠.
٣٨٥. محمود حميدان قديد، رشيد عباس الجزراوي "التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية"، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٥.
٣٨٦. محمود عبدالله الحبيس "التصنيف الإقليمي والتفاوت الاقتصادي بين البلدان النامية"، المؤتمر العلمى حول التخطيط الإقليمى ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في سوريا، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
٣٨٧. محى الدين سعد شلبى "البعد البيئى فى تخطيط المناطق الصناعية"، رسالة ماجيستير كلية التخطيط الإقليمي والعمرانى، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.
٣٨٨. مدحت كاظم القريشي "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧.
٣٨٩. مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة الإشعاع الإسكندرية، ١٩٩٩.

٣٩٠. المركز القومي للبحوث الاجتماعية "أسس تصنيف القرى تبعاً لمعيار الخدمات"، مطبوعات المركز، القاهرة، ١٩٧٠.
٣٩١. مسعود شريبط "التنمية الإدارية والعمرانية ببلديات المدن الجزائرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ١٩٩٨.
٣٩٢. مسعودة بوزيدي "سياسات تخطيط النقل الحضري في إطار ضوابط التنمية المستدامة – دراسة حالة مدينة الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠.
٣٩٣. مصطفى أحمد مصطفى "التخطيط الإقليمي ودور المحليات : نظرة في إطار التنمية الشاملة"، مجلة الإدارة ، المجلد (١١)، العدد (١)، يوليو ١٩٧٨.
٣٩٤. مصطفى الحفناوي، وآخرون "المسكن الريفي والتخطيط العمراني للقرية المصرية"، الجزء الثالث: المسكن الريفي التقليدي والحديث، القاهرة، ١٩٨٠.
٣٩٥. مصطفى عبد الله خشيم "بيئة التخطيط : النظرية والتطبيق"، ندوة مفهوم ودور التخطيط فى ضل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى، ٢٠٠٦.
٣٩٦. مصطفى منصور جهان "التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، مجلة كلية الآداب، العدد (٦)، جامعة مصراته، ليبيا، ٢٠١٦.
٣٩٧. مصطفى نيازي "القاهرة – دراسات تخطيطية في النقل والمرور والمواصلات"، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.
٣٩٨. مطانيوس مخول، عدنان محمود غانم "ماهية التخطيط الإقليمي وتحدياته فى التنمية المستدامة"، مجلة علوم إنسانية، حوليات جامعة طاهري محمد بشار، العدد (٤٦)، الجزائر، ٢٠١٠.
٣٩٩. مطلق محمد عياصرة "مدخل إلى التخطيط الحضري : المفاهيم والنظرية والتطبيق"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٤٠٠. مظفر علي الجابري "التخطيط الحضري مدخل عام"، ط١، ج١، مديرية الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٦.
٤٠١. معتز محمد طلبه "الأنماط التخطيطية للمدن الجديدة في المناطق البيئية بجمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

٤٠٢. معتصم حلمي خضر أبو تمام "العوامل المؤثرة على الملامح التخطيطية والعمرانية في مخيمات محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ٢٠٠٣.
٤٠٣. معتصم يونس عبد الرزاق عناني "التخطيط لتطوير إقليم الشعراوية وتنميته في شمال محافظة طولكرم"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦.
٤٠٤. معهد التخطيط القومى "الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٨٨)، القاهرة، ٢٠٠٦.
٤٠٥. ممدوح عبدالله أبو رمان، محمد جاسم شعبان العاني "نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي"، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
٤٠٦. ممدوح محمد يونس أحمد "دور التخطيط الإقليمي فى تطوير القطاعات الإنتاجية"، مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد (١٧)، الرياض، ٢٠٠٢.
٤٠٧. مها حسنين حسنين أحمد "التخطيط الحضري لمدينة المنصورة – دراسة في جغرافية التخطيط"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣.
٤٠٨. مها سامى كامل "منهج لتأثير العناصر الإقليمية بالمدن المتوسطة على توجيه النمو العمراني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.
٤٠٩. مها مجاهد يوسف عوده "استراتيجية تنمية مدينة طوباس وانعكاسها على التخطيط العمراني للمدينة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٠.
٤١٠. مواهب محمد يعقوب "التخطيط الاستراتيجي وأثره علي الإنتاج الغذائي في السودان بالتركيز علي الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، يناير ٢٠١٢.
٤١١. مواهب محمد يعقوب "التخطيط الاستراتيجي وأثره علي الإنتاج الغذائي في السودان بالتركيز علي الاستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢)"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، يناير ٢٠١٢.

٤١٢. موسى المدهون "التخطيط الإداري جوهره ومفهومه"، مجلة الشرطة، العدد (١٤٦)، مديرية الأمن العام الأردنية، عمان، ١٩٩٩.
٤١٣. موسي الأمين الزبير "أضواء على التخطيط المدني ومشكلاته (الخرطوم الكبرى مثالاً)"، مجلة دراسات إفريقية، مجلة دراسات أفريقية، العدد (٤١)، جامعة أفريقيا العالمية، السودان، يونيو ٢٠٠٩.
٤١٤. موسي اللوزي "التنمية الإدارية"، ط٢، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢.
٤١٥. موسي المدهون "التخطيط الإداري جوهره ومفهومه"، مجلة الشرطة، مديرية الأمن العام الأردنية، العدد (١٤٦)، يوليو ١٩٨٦.
٤١٦. موسي سمحة، وآخرون "مبادئ التخطيط"، مراجعة د. جمال النسور، قسم التخطيط الإقليمي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء، الأردن، ٢٠١٠.
٤١٧. موسي يوسف خميس "دراسات في التخطيط والتنمية"، ط١، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.
٤١٨. موسي يوسف خميس "مدخل إلى التخطيط"، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٩.
٤١٩. موفق محمد الضمور "التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية فى القطاع العام"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
٤٢٠. مؤمن محمد ذيب نصر"التخطيط العمرانى من منظور جغرافى"، منشورات الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.
٤٢١. ميساء محمود الشعبان "المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التخطيطي"، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
٤٢٢. نادية أنس محمد قناوى "البعد المكاني فى خطط التنمية القومية فى مصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، لكلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
٤٢٣. ناصر دادي عدون "الإدارة والتخطيط الاستراتيجي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٩.
٤٢٤. نايف عتريسي "قواعد تخطيط المدن"، دار الراتب الجامعية، بيروت، ١٩٨٤.
٤٢٥. نبيل الروبي "النظرية السياحية"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦.

٤٢٦. نبيل الكردي "التجربة الغربية في التوفيق بين التخطيط العمراني والحركة والنقل والمرور"، وزارة الشؤون البلدية، عمان، الأردن، ٢٠١٤.
٤٢٧. نبيل محمد عيسي العتال "واقع التخطيط الاستراتيجي فى بلديات جنوب الضفة الغربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين، ٢٠٠٨.
٤٢٨. نبيل محمد مرسى "استراتيجيات الإدارة العليا"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
٤٢٩. نشأت إبراهيم " قوة التخطيط الاستراتيجي"، ط١، دار صرح للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.
٤٣٠. نصر الدين بدوي محمد "الموقع الزراعي: نظرية وتحليل دراسة في الجغرافيا الزراعية"، مجلة كلية التربية، العدد (٩)، جامعة أم القري، مايو ١٩٨٢.
٤٣١. نصرة عبدالرحيم أسعد عزريل "استراتيجيات التخطيط الإقليمي في محافظة سلفيت"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠١.
٤٣٢. نعيم إبراهيم الطاهر "الإدارة الاستراتيجية"، ط١، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، دار الكتاب العالمى للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩.
٤٣٣. نور الدين عبدالله الربيعي "الآفاق التخطيطية لأنماط النقل والمواصلات"، ط١، بغداد، ١٩٨٦.
٤٣٤. نيفين صبرى جمعه محمد "المركزية وتأثيرها علي التميز التنموي للوحدات الإدارية المختلفة حالة جمهورية مصر العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.
٤٣٥. هادى عبد المحسن العنبكى، وآخرون "التمثيل الكمي للخصائص الاقتصادية لشبكة النقل – تحليل كمي ونوعى لشبكة مدينة باتنة دراسة حالة شبكة المؤسسة العمومية للنقل الحضرى ETUB "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠١١.
٤٣٦. هاشم عبود الموسموي، يعقوب حيدر صلاح "التخطيط والتصميم الحضري"، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٦.

٤٣٧. هالة محمد عادل عفت "الاعتبارات البيئية فى التخطيط العمراني للمدن الصناعية والتشريعات المنظمة لها"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠٠١.

٤٣٨. هبة محمد إبراهيم عمار "دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٤٣٩. هبة مصطفى حسن محمد "تقييم دور خطط التنمية السياحية في عملية التنمية الإقليمية في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٤٤٠. هبه شماع "أهمية البعد الإقليمي والمكاني للتجمعات العمرانية في المدن الكبيرة – دراسة حالة محافظة حلب"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والبيئة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب، ٢٠١٣.

٤٤١. هبه نبيل عبدالحميد قابيل "دور العوامل الجيوبيئية في صياغة سياسات التنمية الإقليمية (دراسة حالة مشروع توشكى)"، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

٤٤٢. هيثم عبد الله ذيب "أصول التخطيط الاستراتيجي"، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.

٤٤٣. واثق بسام أحمد عبدالله "أثر التخطيط الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٩م"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، ٢٠١٢.

٤٤٤. واثق حمد أبو عمر "التخطيط الاقتصادي للنقل الحضري في البلاد النامية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٤٤٥. وحيد حلمي حبيب "تخطيط المدن الجديدة"، دار ومكتب المهندس، القاهرة، ١٩٩١.

٤٤٦. وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، مركز بحوث الإسكان والبناء "التخطيط العمراني للقرية المصرية"، المرحلة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٤٧. وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، مركز بحوث الإسكان والبناء "التخطيط العمراني للقرية المصرية"، التقرير الأول، ٢٠٠١.

٤٤٨. وزارة الأسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني "إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية تفعيل توجهات المخطط الاستراتيجي القومى للتمية العمرانية"، القاهرة، أغسطس ٢٠١٣.

٤٤٩. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني "الرؤية المستقبلية والمشروعات الداعمة لتنمية محافظة البحر الأحمر"، القاهرة، مايو ٢٠١٧.

٤٥٠. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني "مخطط التنمية العمرانية لمحافظة البحر الأحمر ٢٠٠٠"، القاهرة، مايو ٢٠٠٣.

٤٥١. وزارة التجارة والصناعة "تقرير تحديث مصر"، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧.

٤٥٢. وزارة التخطيط "إطار الخطة الخمسية (١٩٧٨–١٩٨٢)"، المجلد التاسع، الجزء الأول، استراتيجية التنمية والتخطيط الإقليمي، القاهرة، ١٩٧٧.

٤٥٣. وزارة التخطيط "الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨١.

٤٥٤. وزارة التخطيط "الإطار العام الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٠–١٩٨٤)"، القاهرة، أكتوبر، ١٩٧٩.

٤٥٥. وزارة التخطيط "مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٨٠"، (المجلد الرابع)، المجلد التاسع، الجزء الأول، الحكم المحلى والتخطيط الإقليمي، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٥٦. وزارة التخطيط، معهد التخطيط القومي، الهيئة العامة لتخطيط النقل "دراسة النقل القومي في جمهورية مصر العربية المرحلة الثانية"، التقرير النهائي، القاهرة، ١٩٨١.

٤٥٧. وزارة التخطيط والإصلاح الإداري "تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومى، العدد رقم (١٦٢)، القاهرة، ٢٠٠٣.

٤٥٨. وزارة التخطيط والإصلاح الإداري "الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مستهل القرن الحادي والعشرين (٩٨/٩٧ –٢٠١٧/١٦)"، المجلد الأول، أبريل ١٩٩٧.

٤٥٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٧.

٤٦٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠م (الأهداف ومؤشرات الأداء)"، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، القاهرة، ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

٤٦١. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "استراتيجية التنمية المستدامة في مصر ٢٠٣٠"، القاهرة، ٢٠١٨.

٤٦٢. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية "الدليل الإجرائي لعملية التخطيط الاستراتيجي بالجهاز الإداري للدولة المصرية: رؤية مصر ٢٠٣٠م"، الإصدار الأول، القاهرة، مارس٢٠٢١.

٤٦٣. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر"، القاهرة، ٢ أبريل ٢٠١٥.

٤٦٤. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري "رؤية جديدة للإصلاح الإداري في مصر"، القاهرة، ٢/٤/٢٠١٥.

٤٦٥. وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضي "دلائل أعمال التخطيط العمراني- إعداد وتنظيم البيانات التخطيطية"، التقرير النهائي دليل رقم (٣)، الجزء الثاني، القاهرة، ٢٠١٤.

٤٦٦. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتي عام ٢٠٣٠م"، القاهرة، ٢٠١٨.

٤٦٧. وزارة السياحة "استراتيجية التنمية السياحية حتي عام ٢٠١٧"، الهيئة العامة للتنمية السياحية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٦٨. وليد عبد الله المنيس "التخطيط الحضري والإقليمي"، منشورات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٥.

٤٦٩. يحيي شديد، وآخرون "مقرر التخطيط الإقليمي"، كلية التخطيط والعمارة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٩.

٤٧٠. يوسف أحمد سالم العايدي "التخطيط التنموي في وادي الأردن"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠١١.

٤٧١. يوسف محمد بيومى "التخطيط الإقليمي كأسلوب لتنمية جنوب شرق البحر الأحمر"، مركز التخطيط الإقليمي للدراسات، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤٧٢. يوسف يحيى طعماس "التخطيط الإقليمي في العراق"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٦١)، السنة (١٦)، الكويت، يناير ١٩٩٠.

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1. A. Ames, Community & Regional Planning, Alummi Hall, Iowa University, Iowa. USA , 2006 .
2. Allan G. Feldt, "Planning Theory" in Anthony J. Catanese and James C. Snyder, Urban Planning, 2nd ed., McGraw-Hill Book Comp., 1988 .
3. Andreas Faludi, A Reader in Planning Theory, Pergamon Press, Oxford, 1994 .
4. Annabelle J. Gonzalez "Upgrading The Road Network in Unplanned Settlement in Quezon City , Philippines" ,ITC, 1993 .
5. Barcken, Ian, , Urban Planning Methods: Research & Policy Analysis, Methuen, London , 1981 .
6. Boyce, D.E., Nijkamp, P., and Shefer, D., "Regional Science Retrospect and Prospect" Springer -Verlag, 1991.
7. Branch Melville C., Regional Planning: Introduction and Explanation, Prager, New York, 1988.
8. Cadwallader, M.: Analytical Urban Geography, Prentice-Hall Inc, New Jersey, 1985.
9. Cadwallader , M.,: Urban Geography . An Analytical Approach , Prentic-Hall , Inc , New Jersey , 1996 .
10. Catanese, A., & Snyder, J., Urban Planning, McGraw-Hill Book Company, New York , 1991 .
11. Chandna, R.C.: A Geography of Population Concepts , Determinants and Patterns kalyani. Publishers, New Delhi, 1986.
12. Cheema, G. & Rondinelli, D. Decentralization and Developing Countries , SASE Publication, London, 1985.
13. Conyers, D., Rural Regional Planning – Towards an Operational Theory, Wales, London, 1985.
14. Dao Huy Giap1, Yang Yi, Application of GIS and Remote Sensing, Vietnam. Map Asia Conference, 2003.
15. El.Gamal, F.M.: Epidemiology of Bronchial Asthma ,Saudi Medical Journal , Vol. 14, No. 5, 1993.
16. Frederik Steiner, The Living Land Scap, An Ecological Approach To Land Scap Planning, McGraw Hill inc., New York, 1991.
17. Friedmann john & William Alonso (eds.,) " Regional Development and Planning", Areader Cambridge. june, 1965.

18. Gallis,Michael and s.Russell, James; World City, in: Architectural Record, vol.-, no.3, The AIA /C-E, McGraw-Hill co , 2002.
19. Getz. D. Event Management and Event Tourism. Cognizant Communication Corporation. U.S.A , 1997 .
20. Gilpin, A.; Environmental Impact Assessment UK: Cambridge University Press , 1995
21. Greg Perry, Teach Yourself Visual Basic 6 in 21 days, SAMAS Publications , 1998 .
22. Kenneth M. & David H., L., "Design of Agricultural Drainage Under Uncertainty "Conference on Water, 2003 .
23. Michael Kidron et Ronald Segal : Atlas du nouvel état du monde, September 1992. ANAT, SRAT , 2005.
24. Michael N. Demers , Fundamentals Of Geographic Information Systems, Third Edition , 2000 .
25. Michael Zeiler, Modeling Our World "The ESRI Guide to Geodatabase Design", Environmental Systems Research Institute (ESRI) , 1999 .
26. Narry, Cullingwort and Vincent, Nadin, Town and Country Planning in UK. 14 Edition, London And New York: Routledge, 2006 .
27. Pacione, M.: Urban Geography, A Global Perspective , Routledge , London, 2001.
28. Paul Davidoff & Thomas A. Reiner "A Choice Theory of Planning", in Andreas Faludi," A Reader in Planning Theory. Pergamom Press, 1994.
29. Pring, Richard, The Skills Revolution, Oxford Review of Education , 30 (10), 2004.
30. S.T. Martens, 2000- Economic Development, Lon Bolognese Inc, New York, USA , 2000 .
31. Short, J.,R.,: An Introduction to Urban Geography, Rovtledge and kegan Paul , London , 1984 .
32. Thompson, G. & Steiner, F. (eds.); Ecological Design and Planning. New York: John Wiley & Sons. Inc., 1997.

ABSTRACT

Regional planning is represented in an intertwined network of plans and programs that constitute the elements and planning system, in order to achieve a conscious and necessary response to the requirements of the spatial reality of the region by placing the capabilities of that region in an economic and social position according to the natural and human capabilities and insisting on the state of consistency between the parts of the same region on the one hand and the state of balance development with other regions within the political entity of the state on the other hand.

Vision 2030 is considered the first strategy to be formulated in accordance with the methodology of the national strategy for long-term regional planning and participatory planning, as it was prepared with wide community participation that took into account the views of civil society, the private sector, ministries and government agencies. It also received effective support and participation from international development partners, which made it include comprehensive goals for all pillars and sectors The Egyptian state, where the added value has been estimated at the level of governorates and economic regions, and is able to achieve comprehensive and sustainable growth, and is characterized by competitiveness, diversity and dependence on knowledge and supports the leadership of the private sector, and is capable of maximizing value added and generating decent and productive job opportunities. By 2030, the Egyptian economy will become It is a major and active player in the global economy, able to adapt to global developments, and occupies a better position to reach the ranks of high-middle-income countries.